

من قصة الامام

الدكتور جمال الدين

من منصبة الالهة

هذا الكتاب إهداء من
مكتبة يوسف درويش

الدكتور جمال العطيفي

من منصّة الاهتمام



دار المغارف بمصر

ملتزم الطبع والنشر : دار المعارف بمصر - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج.ع.م

رسالة من توفيق الحكيم

عزيزى الدكتور جمال العطينى

على الرغم من بطئى الشديد فى القراءة ، ومن الإجهاد الذى أعانيه منها الآن فى أكثر الأحيان ، مما يحملنى على حصر نطاقها فيما لا بد منه ، فإننى لم أستطع منع نفسى من الاسترسال فى قراءة ما كنت تقدمه إلىّ أولاً بأول من أصول هذا الكتاب . ذلك أن موضوعه عن ذكريات النيابة والقضاء قد ردنى إلى شبابه الأول . فكنت أطلع صفحاتك وكأننى أطلع صفحات من حياتى الأولى .

على أنك من حيث الأسلوب أيضاً قد استطعت أن تثير الاهتمام . فما من لحظة واحدة شعرت فيها بالملل أثناء القراءة . فأسلوبك مشرق مستقيم ، يذهب توتاً إلى الهدف دون التواء ، وبغير زيادة أو نقصان . فأنت من طراز أولئك القلائل من رجال القضاء فى كل جيل ممن جمعوا بين التضلع فى القانون والتذوق للأدب .

بل أنت فوق ذلك من أولئك الذين يعملون فى الحياة العامة ويخالطون

طوائف من الناس فلا يمرون بهم دون أن يقفوا منهم على جوانبهم الإنسانية . فالمتهم عندك ليس مجرد مادة لعملك تقيسه بمقياس الأدلة التي تدينه أو تبرئه . وإنما أنت تنقب أحياناً في دخيلة نفسه ونبضات قلبه لتستوثق من معدنه وتستخلص حكمك في أمره . كما حدث لك مع ذلك المتهم بإحراز مخدرات في حقيبة متروكة ، حيث أراد لك ضميرك الإنساني أن تطلع على تلك الخطابات الحميلة لصديقة ذلك المتهم وتنفذ منها إلى مكنونات قلوب بشرية لا يمكن أن تحوى مع مثل ذلك السمو العاطفي مثل ذلك الانحدار الخلقى . حقاً ما من كاشف للنفس مثل المأساة .

فالشخص في وضعه العادى قاع مظلم ، حتى لنفسه . فما إن يوضع في مأساة أو إزاء حادث غير عادى حتى يستيقظ في ضوء النهار كل ما كان نائماً أو هاجعاً في خفايا شخصيته . تلك هى علاقة المأساة بالنفس البشرية .

وقد فهمها الشعراء والفنانون . كما فهمها المتعمقون المثقفون من رجال القانون . . وأنت واحد من هؤلاء .

وإني لا أقصد بخطابى هذا أن يكون تقديماً أو تزكية لكتابك الممتع . فأنا كما تعلم أكره مقدمات التزكية ، فقيمة الكتاب في ذاته . إنما أكتب إليك تعبيراً عن مشاعرى الخاصة إزاء موضوع خاص يتصل

بفترة من فترات حياتي ، يوم وجدت نفسي أقف وجهاً لوجه مع
المحكومين التعساء من أهل شعبنا . وإن وقوفك نفس هذا الموقف قد
أثار في نفسي هذا الاهتمام بكتابك ، وزاد من استمتاعي به .

وإني إذ أرجو لكتابك أن يمتع الناس وينفعهم ، أشكر لك أن
أتحت لي لحظات من المتعة والذكرى .

١٩٦٧/١٢/١٢

توفيق الحكيم

هذه المذكرات ..

حرصت منذ أول يوم بدأت فيه حياتى العملية بعد تخرجى فى كلية الحقوق على أن أسجل فى يوميات منتظمة حوادث هذه الحياة . وتابعت تسجيل هذه اليوميات بعد التحاقى بالنيابة العامة . فكنت أبث الورق ما ينتابنى من همٍّ وقلق وما قد تفيض به نفسى من مشاعر لا أستطيع كتمانها . ولم يكن يدور بخلدى وقتئذ أن هذه اليوميات ستصبح يوماً مصدراً هاماً أستخلص منه هذه المذكرات التى أنشرها اليوم .

لقد شغفت منذ كنت يافعاً بيوميات نائب فى الأرياف التى كتبها أستاذنا توفيق الحكيم منذ حوالى ثلاثين عاماً . كنت ألاحق فصولها مع أخ يكبرنى يدرس القانون . وكانت مجلة الرواية قد بدأت فى أول أعدادها عام ١٩٣٧ فى نشر هذه اليوميات ، ومنها شاهدت صورة المجتمع قبل أن تتيح لى الظروف بعد ذلك أن أعيش هذه الصورة بكل مأساتها وأنا وكيل للنيابة . كنت فى هذه السن المملوءة بالآمال والأحلام . وكان حلمى دائماً أن أدرس القانون مثل أخى ومثل أقارب لى شغلوا مناصب هامة فى النيابة والقضاء . ولم أتحول يوماً فى حياتى عن هذا الهدف الذى رسمته لمستقبلى . كان الاستعمار يقبض على مصير وطنى ، وكان

الظلم والفقر يطبع حياتنا بالتعاسة ويملاً نفوسنا بالسخط . وكانت دراسة القانون في مجتمع متخلف يعاني من الذل والاستعباد هي النافذة التي تفتح مصراعها على الحق والخير . وكانت هذه الدراسة مفتاحاً للعمل السياسى الوطنى فى ذلك الحين .

وقد أحسست ، بعد أن تقدمت بى السن وعركتني التجربة ، أن عرض بعض الحوادث التي مرت بى وبعض المواقف التي انفعلت لها ليس مجرد تسجيل لفترة من تاريخ مجتمعنا ، بل إنه قبل أى شىء تعبير عن الإنسان فى علاقته بالمجتمع . . الإنسان بضعفه وأحياناً بعقيدته التي قد تسمو به إلى القوة وتدنيه من مثله العليا . . والمجتمع بما يزخر به من متناقضات وما يحفل به من قسوة أحياناً . . والقانون الذى ينظم هذه العلاقة فيعبر عن فكرة الحق والعدل ويصبح فى أحيان أخرى سلاحاً مصلتاً فى وجه حرية الإنسان . . والقضاة الذين ينفخون فى النصوص حياة جديدة بالإنسان وأولئك الذين تصبح النصوص فى أيديهم جامدة كالحجر . .

وهذه فى نظرى القيمة الوحيدة التي يمكن أن تكون لهذه المذكرات . . فى مجتمعنا الذى يتحول إلى الاشتراكية . . كيف يمكن التوفيق بين حرية الفرد وحرية المجتمع ؟ . .

كيف يصبح القانون تعبيراً صادقاً عن العلاقات الاجتماعية الجديدة ؟ . .

كيف يصبح العدل حقيقة يكفلها المجتمع لكل إنسان مصرى ؟ . .

كيف يمكن أن تظل راية القانون مرفوعة خفاقة تحمي أمن الإنسان وحرية وكرامته . . بل إنسانيته ، دون أن تقع في نفاق الحريات الحالية من المضمون الاجتماعي والواقعي ودون أن نخلق تناقضاً مصطنعاً بين التحول إلى الاشتراكية وبين تقديس الحرية ؟ . .

كيف نكفل للقضاء أن يكون مرتبطاً بآمال الجماهير . . وأن يكون دائماً الدرع الواقى يذود عن المجتمع . . ويذود عن الإنسان ؟ . . من أجل ذلك كله أنشر هذه المذكرات . .

جمال العطيني

طلبوا منى أن « أضبط » أفكاراً !

صيف ١٩٤٦ . . . وكنت مساعداً للنيابة العامة بمدينة الإسكندرية ،
لم أمض فى عملى القضائى سوى سنة وبضعة شهور . كنت فى هذه السن
المليئة بالآمال والمثل العليا .

ووردت إلى " فى مسكنى " إشارة " تطلب منى الحضور إلى " سراى "
النيابة فى الساعة السابعة مساء . وتملكنى الدهشة . فالرسالة صادرة من
مكتب النائب العام . وأنا أعرف أن النائب العام كان ينتقل فى الصيف
إلى الإسكندرية ، مع انتقال الوزارة إليها . ولكن ، لماذا يطلبنى النائب
العام ؟ ولماذا لا تحدد الإشارة سبباً للاستدعاء . أهو تحقيق يراد منى
أن أقوم به ؟ ولكن . . . أى تحقيق يمكن أن يسند إلى مساعد نيابة لا يزال
حديثاً فى العمل . أغلب الظن أنه لوم يراد توجيهه إلى " ! وأخذت أحصى
الدقائق والقلق يساورنى . وبدأت أستعيد ذكريات الشهور التى قضيتها فى
عملى فى النيابة ، لعلى أتبين الخطأ الذى أكون قد وقعت فيه والذى
استوجب استدعائى إلى مكتب النائب العام . . .

إننى منذ عينت فى النيابة العامة ، وأنا حريص على التزام تقاليدها . .

برغم ما كنت أشعر به من غصة تقف في حلقى أحياناً ، وأنا أقارن بيني وبين بعض زملائي الذين تخرجوا معي والذين كانوا أسعد حظاً مني . كان بينهم زميل عين بعد تخرجه بأيام . . مع أن ترتيبه كان في ذيل قائمة الخريجين . والسبب أن والده كان وثيق الصلة بالحزب الحاكم - في حين ظلت أوراق تعييني تترنح شهوراً طويلة . وكان بين زملائي من ألحق للعمل بالقاهرة . أما توسلاتي فلم تفلح في أن تقنع المسؤولين بذلك . كنت أقول لهم : إن ترتيبى في مسابقة التعيين التي أجرتها النيابة العامة كان الأول ، وإننى حصلت على جائزة الجامعة في القانون الجنائى ، وإن ترتيبى وفق درجات النجاح في الليسانس كان الثانى بين من رشحوا للتعين بالنيابة العامة ، وإننى أنوى مواصلة الدراسة العليا للحصول على الدكتوراه ، وإننى أصغر من تخرج في كلية الحقوق سنّاً . . وكل هذه الحجج كانت تقابل بالابتسام ! وألحقت بنبأه السويس ثم نقلت إلى بيا من مراكز بنى سويف . وبرغم متاعبى ، كانت هذه الفترة من أغنى فترات حياتى بمعرفة النفس الإنسانية ، والتعرف على مشكلات المجتمع الذى نعيش فيه .

فى السويس . . والحرب العالمية الثانية فى ختامها ، كانت المدينة ما زالت مزدحمة بجنود « السلطة » ومعسكرات « الحلفاء » ، والمحاكم العسكرية تنعقد برئاسة قاض يجلس معه فيها ضابطان . وأحكامها لا تستأنف . وكان عملى الأساسى هو حضور جلسات محكمة الجنح

ممثلاً للنيابة العامة . . كنت أظن أنني سأقف مترافعاً عن حق المجتمع .
 فإذا بي أجد نفسي جالساً كالصنم بلا حراك . فلا أحد يطلب من ممثل
 النيابة في الجلسة رأيه . إنه يجلس مع المحكمة استيفاء للشكل . فالقانون
 يشترط حضور ممثل النيابة في المحاكمات الجنائية ، وإلا كان تشكيل
 المحكمة باطلا . وهمس في أذني أحد وكلاء النيابة المخضرمين ناصحاً :
 أمامك وقت طويل حتى تترافع أمام محاكم الجنايات . أما محاكم
 الجنح فأنت ترى أنها مزدحمة بالقضايا . هل تتوقع أن يسمع القضاة
 مرافعة للنيابة وفي « رول » الجلسة مائة قضية أو أكثر . اسمع نصيحتي . .
 خذ معك « الإيراد » إلى الجلسة وتسلسل فيه . فتزيح عن نفسك عبء قراءة
 ملفات هذا الإيراد بعد ذلك ، وأنت في نفس الوقت تقتل ملل متابعة
 ما يجري في جلسة قد تطول ! والإيراد الذي كان يعنيه زميلي هو محاضر
 الجنح والمخالفات وما يسمونه في النيابة « العوارض » أي المحاضر المحررة
 عن الحوادث التي تقع بفعل القدر ، ثم الشكاوى الإدارية . . أي التي
 يحرر البوليس محاضرها ثم لا يتبين منها شبهة الجريمة فيقيدوها كشكاوى
 مصيرها الحفظ . وما على النيابة إلا أن تتحقق من سلامة هذا القيد .
 ورفضت نصيحة الزميل . إننا في كليات الحقوق كنا نحلم بهذه
 اللحظة التي نقف فيها أمام المحكمة مدافعين عن حق المجتمع . وكانت
 هوايتي المفضلة . . قراءة مرافعات الاتهام والدفاع في القضايا الهامة . .
 حتى كدت أحفظها !

عبد الخالق ثروت النائب العام يترافع في قضية مقتل بطرس غالى . .
ويختتم مرافعته قائلاً : «إن الإنسانية تستصرحكم لما أصابها من جراء هذه
الحناية الفظيعة ، فتحكمون بالإعدام على هذا الجانى ! » . وأحمد لطفى
المحامى الفذ لا يجد رداً على النائب العام — الذى أصبح بعد ذلك
رئيساً للوزراء — أبلغ من أن يخاطب الوردانى المتهم بقتل بطرس غالى
فيقول له : «أما أنت فاعلم إذن أيها الشاب أنه إذا تشدد معك قضاتك
— ولا إخالهم إلا راحميك — فذلك لأنهم خدمة القانون ، وهو السلاح
المسلول فى يد العدالة والحرية ، وإذا لم ينصفوك — ولا أظنهم إلا
منصفيك — فقد أنصفك ذلك العالم الذى يرى أنك لم ترتكب ما ارتكبته
بغية الإجرام ولكن باعتقاد أنك تخدم بلادك ، وسواء وافق اعتقادك
الحقيقة أو خالفها فتلك مسألة سيحكم التاريخ فيها » .

والهلباوى شيخ المحامين . . يعتذر للمتهم إذ اضطره واجب الدفاع
أن يطلب له الرحمة ثم يصبح فيه : « ولكن إذا أثبت نفسك أن تعيش
بين السلاسل والأغلال ، وأن تعيش معاملاً معاملة الأشقياء وقطاع الطريق
فارفع نفسك عن هذا السبيل ، واقبل نبال الموت بقلب البواسل ،
فالموت آت لا راد له إن لم يكن اليوم فغداً . اذهب إلى لقاء الله الذى
لا يرتبط إلا بعدالته المجردة عن الظروف والزمان والمكان ، اذهب مودعاً
منا بالقلوب والعبرات . اذهب فقد يكون فى موتك بقضاء البشر عظة
لأمتك أكثر من حياتك . اذهب فإن قلوب العباد إذا ضاقت رحمتها

عليك فرحمة الله واسعة ! » .

ما أروع كل هذا ! . .

ويصدر الحكم بالإعدام . ولكن ضمير الأمة لا يتقبله . ويعدم
الورداني ولكن المواويل تتغنى به . ويعدل القانون وتبتدع جريمة عجيبة . .
كل من جهر بالغناء لإثارة الفتنة . . يعاقب بالحبس !

كنت أحفظ دفاع مكرم عبيد في قضية الاغتيالات السياسية
عام ١٩٢٦ وهو يقول :

« إن هذه القضية ذات الأهمية الاستثنائية قد يختل لها التوازن
القانوني قبل أن تصل إلى حرمة القضاء ، فتجر إلى إجراءات استثنائية
في الاتهام والتحقيق ، ومن طبيعة الاستثناء أنه لا يعرف حداً ، لأنه
لا يعرف قاعدة ، بل هو ضد كل قاعدة ، ولا يعبأ بعدل أو مساواة
لأنه لا مساواة مع استثناء ، ولا يخضع لضمان لأنه لا يرى ضماناً إلا في
هدم الضمانات » .

ومحمد لبيب عطية النائب العام وهو يترافع في قضية القلال الذي
اتهم بالشروع في قتل إسماعيل صدقي رئيس الوزراء وقتئذ . . « أنتم قضاة
الحق ولكنكم أيضاً مربو الخلق . وكلمة العدل التي بها تنطقون
يتجاوب صداها في نفوس ناشئة ونفوس ثائرة ونفوس فرعة خائرة .
فاجعلوا بحكمكم رسالة عدل وبلاغ عبرة وبشرى سلام » .
وعمر عارف رئيس النيابة . . انطفأت شعله حياته مبكراً ، وكثيرون

منا قد لا يعرفون أنه قدم لأدب المرافعات ثروة هائلة . ما أروعوه وهو
يبسط أصول النقد في قضية قذف كان يمثل الاتهام فيها :
« الناقد حكم ، والحكم قاض ، والقاضى أعلى من أن يتصف بهجو
القول وإلا فليس بناقد » .

كنت أحفظ كل هذا . وكنت وأنا طالب في الحقوق أقف أمام
والدى الشيخ وكأنه المحكمة ، وأظل أهدر بهذه العبارات الرائعة . .
في مرافعات الخالدين .

واليوم ينصحنى زميلى . . ألا أطلب من المحكمة أن تأذن لى
بالمرافعة !

ولم أستمع إلى النصيحة . وكان رد رئيس الجلسة : النيابة مصممة
على الطلبات . متشكرين ! وجلست أتصيب عرقاً !
ويجىء دور المحامين . . رأيت محامياً يقف على استحياء ليرافع .
دقيقة . . دقيقتين ! والقاضى ينظر فى ساعته متبرماً : « المحكمة اتنورت
يا أستاذ ! »

ثم يدخل محام آخر . . فيطلب نظر قضيته قبل دورها . . يقف
مزهواً واثقاً من نفسه والمحكمة تبسم له . إنه وزير « الحقانية » السابق . .
عاد إلى المحاماة ، وغداً قد يعود إلى كرسى الوزارة ! ويرافع ويرافع
ويمزح أحياناً ، والمحكمة باشة فى وجهه !

ويجىء دور متهم لم يوكل محامياً . . نفس التهمة التى ظل الوزير

السابق يترافع فيها ساعات . ولكن نظر قضيته لا يستغرق إلا ثلاث دقائق :
ثلاث دقائق كل ما سمح به وقت المحكمة لسماع دفاع هذا المنكود .

— كلامك . . يا راجل ؟

— ربنا يعلى مراتبك يا سعادة الباشا ! أنا صاحب عيال ! والتهمة ملفقة .

— ولماذا يدعى عليك الشاهد . . بينك وبينه شيء ؟

— أبداً . .

— طيب سنقرأ الأوراق . . الحكم آخر الجلسة . . بعده !

* * *

وأدخل إلى قاعة المداولة بعد انتهاء الجلسة . وأهم بأن أغادرها على
استحياء . فيستبقيني رئيس الجلسة « لشرب القهوة » . وأستمع إلى
المداولات . . وأجفل ! أولئك الذين درّسوا لنا في كلية الحقوق كلاماً
رائعاً عن سرية المداولات والحكمة منها وقدسية العدالة . . لماذا يملأون
رؤوسنا بخيالات جميلة ؟

وأسمع القضاة يتداولون . . الولد المتهم بحيازة أشياء مسروقة من
الجيش الإنجليزى ، عبارة عن علب سجائر . التهمة ثابتة قبله ! عليها
علامة « النافى » ! ثلاثة شهور . . ستة . . سنة ! يا لمعايير الذهب التى
يمسك بها القضاة ! ويصدر الحكم بالحبس ستة شهور مع الشغل . .
والقضاة يدخنون . . والسجائر التى يدخنونها تحمل علامة « النافى » !

. وأخرج من المحكمة مترنحاً . وتمضي الأيام ، وأحمل « الإيراد » إلى الجلسة كما نصحني وكيل النيابة المخضرم في أول أيام عملي !

* * *

وأخذ شريط الصور يتحرك أمامي . ماذا يريد مني النائب العام ؟
في بيا بعد ذلك . . كنت أقيم في بنسيون تديره سيدة إيطالية عجوز
كان زوجها يملك صيدلية بالمدينة ثم توفي . وكانت تقدم لنا المكرونة
والفراخ وتغسل ملابسنا بثلاثة جنيهات في الشهر ! وكان يشترك معي في
الإقامة في البنسيون معاون المركز ومفتش الصحة ومهندس الري ..
ممثلو سلطة الدولة في هذا المركز من مراكز الصعيد . ووكيل النيابة الذي
يشرف على عملي ، ينصحني ألا أزيد علاقتي بهم توثقاً : « خذ بالك ..
لأنهم يلعبون الورق . لا تذهب معهم إلى نادى البلدية حتى ولو لم تلعب .
ثم إن أحداً منهم قد يستدعى للتحقيق أمامك . واحذر مخالطة الأعيان .
إذ لا يصح أن تضع نفسك في موضع الشبهات » .

وكنت أسمع النصيحة وأعمل بها . فيخرج زملائي في البنسيون إلى
النادى . . وأبقى وحدي أستمع إلى الأوبرات الإيطالية من مذياع قديم
تملكه صاحبة البنسيون . فإذا تملكني السأم ، لحقت بوكيل النيابة فأجده
جالساً في ردهة المحكمة ، فيأمرني « بالكازوزة » ونظل نتحدث حتى
يغلبنا النعاس !

وكان يلذ لي أحياناً أن أداعب وكيل النيابة الصارم ، فأقول له :

ولكننا نعرف جميعاً أن النائب العام فى القاهرة يلعب الورق وأنه أحياناً يظل ساهراً فى النادى حتى الصباح ثم يتوجه مباشرة إلى عمله فى النيابة .
ويضيق زميلى بهذه الدعاية ويقول لى : مالك ومال الحكام الكبار ..
اسمع النصيحة . أتريد أن يعرف عنك أنك تحب التشنيع وتقع فى متاعب . ثم إن النائب العام لا يلعب الورق ، إلا فى نادى القضاة ومع زملائه !

وفى الإسكندرية . . حينما نقلت إليها منذ شهور . . ماذا ترانى قد فعلت مما يستوجب المؤاخذه ؟ !

لقد كان من حظى أن ألحقت بنبابة العطارين . وكان وكيل النيابة المشرف عليها حديث عهد بالعمل فى النيابة ، إذ أنه كان منقولاً من وزارة الأوقاف ، فى حين كنت قد سبقته إلى إجادة « الصنعة » .
إن أهم ما فيها أن تحصل على « نوتة » كاملة تحوى نماذج لوصف النيابة للهمة فى الجرائم المختلفة . نماذج لوصف التهمة فى قضايا غش الابن وقيادة عربية قاذورات بدون ترخيص وعدم الإبلاغ عن المواليد وعدم تسجيل الكلب . . إلخ . وكانت هذه « النوتة » تغنى عن الرجوع إلى القوانين نفسها . وقد يقع أحياناً خطأ فى النقل من النوتة . . فى رقم المادة أو تاريخ القانون ، فينتقل الخطأ إلى « نوتة » السلف من بعد !

وكانت نتيجة تمكنى من « الصنعة » وحدائة عهد زميلى المشرف على النيابة ، أن أصبحت أتصرف فى عمل النيابة وكأننى المشرف عليها .

وتقدم القضايا إلى المحاكمة بغير اعتماد منه ، مع أنني كنت لا أزال معاوناً للنيابة ولا يجوز لي التصرف في القضايا بغير اعتماد من وكيل النيابة . وتصدر الأحكام بناء على هذه التأشيرات غير المعتمدة . . . والقاضي لا يشك لحظة في أنني لم أعين بعد وكيلاً للنيابة . ثم تفتن محكمة الجرح المستأنفة إلى ذلك . ويجيشني من يخبرني أن المحكمة تبحث في إبطال جميع الأحكام التي صدرت بناء على تأشيرات مني . ولا ينقذني ، إلا مسارعة وكيل النيابة ، درعاً لمسئوليته عن عدم الإشراف على عمل ، إلى ملفات القضايا حيث أضاف الاعتماد تجوزاً . ومرت الزوبعة !

ثم أتلقى وأنا في زحمة العمل مظروفاً « أميرياً » ، أفتحه فأجد فيه خطاباً من رئيس النيابة يلفت نظري فيه إلى أنه بمراجعة القضايا التي قررت حفظها ومنها قضية سرقة دراجة مقيدة ضد مجهول ، تبين أن الثابت في محضر ضبط الواقعة أن المسروق « عِجْلة » عمرها سنتان كانت موجودة في زريبة المجنى عليه !

وأجفلت ! يبدو أنني تسرعت في مراجعة المحضر اعتماداً على أن الفاعل مجهول . فوقع نظري على كلمة عِجْلة فقرأتها عِجْلة بفتح العين والجيم ، ثم كتبتها بالفصحى على أنها دراجة ! ولا عذر لي في أن أدعي أنني أخطأت قراءة كلمة عِجْلة وحسبها عِجْلة أي دراجة . إذ لو كنت قد تابعت قراءة المحضر لأدركت أن عمرها سنتان وأنها كانت موجودة بزريبة المجنى عليه !

ورغم أن ذلك كان درساً انتفعت به بعد ذلك في حياتي وعلمني
إمعان النظر والتدقيق والتروى ، إلا أنني كدت ألطم حينها واصلتني هذه
الملحوظة وأنا ما زلت معاوناً للنيابة تحت الاختبار . وكان يخيل إليّ
أن لرئيس النيابة رأياً في عملي لن يرضيني . فهو دائم التبرم بطريقتي
في عرض القضايا عليه . ويسألني أسئلة دقيقة . كان يقول لي : ما هو
رقم الصفحة التي وردت فيها أقوال الشاهد الفلاني ؟ . . . فيرتج عليّ !
فيحتد قائلاً : ألم تلخص القضية في ورقة ترجع إليها وأنت تعرض
وقائعها ؟ ولشد ما كان يمتك كلمة « مجريات » التي كانت مذكرات
النيابة قد درجت على استعمالها . كنا نكتب : وحيث إنه تبين من مجريات
التحقيق ويصيح . . هذه الكلمة ليست عربية سليمة ! ولم يبدر
من الرجل ما ينبئ عن أنه يخترن قلباً كبيراً ، إلا حينما استدعاني مرة وكنت
في الجلسة وطلب مني أن أسافر فوراً إلى القاهرة لأنه أخطر بأن والدي
مريض . وأدركت من نبرات صوته ومن اهتمامه الظاهر بأمرى أن حدثاً
جللاً قد وقع . وعدت إلى القاهرة لأعرف أن والدي قد فارقنا إلى الأبد !
وأعود إلى الإسكندرية ، فلا يثقل عليّ في العمل . ثم يصادفني مرة وأنا
أغادر دار النيابة في ساعة متأخرة . . فيدعوني إلى تناول الشاي عند
الحلواني أتينيوس . وبعيداً عن جو القضايا والرسميات ، يسألني عن
مطالعاتي الأدبية . . فأقول له إنني قرأت « يوميات نائب في الأرياف » .
هل هذا كل ما قرأته لتوفيق الحكيم ؟ قرأت له عودة الروح وابتسم

رئيس النيابة ولكنه يظل غارقاً في صمته . وتمضي عشرون سنة !
وينشر توفيق الحكيم كتابه « سجن العمر » وتجحظ عيناي أمام هذه
السطور التي كتبها توفيق الحكيم لذلك تركت مخطوطة عودة الروح
نائمة في أدراجي طويلاً . . إلى أن شئت المصادفة البهتة وأنا وكيل نيابة
لطنطا أن تقع ذات يوم في يد زميلي في القضاء محمد طاهر راشد (رئيس
محكمة الاستئناف بالمعاش) وهو قارئ مثقف محب للأدب والاطلاع
فأخذها إلى القاهرة وأصر على نشرها وقاوم ترددي . . فلم أشعر إلا
وهي في المطبعة .

كان هذا الصديق . . هو رئيس النيابة الذي تحدثت معه منذ
عشرين عاماً عن أدب توفيق الحكيم !

ويحين موعد النظر في تشييتي . وأفاجأ برئيس النيابة الصارم قد
كتب عني تقريراً قال فيه : « إنه يخطئ أحياناً لأنه يعمل ولكن التجربة
سوف تخلق منه أحد وكلاء النيابة الممتازين » ، وأرقى مساعداً للنيابة . .
إذن ما الذي فعلته حتى يستدعيني النائب العام لمحاسبتى ؟ أكون
ذلك لأنني انفعلت بصدور قانون جديد للتشرد وبعشرات المحاضر تحال
من البوليس ، فأجفظ هذه المحاضر وأكتب في أسباب الحفظ أن
المتهمين لم تتح لهم فرصة العمل . . وأنه لا توجد أماكن تأويهم في
الملاجئ . ووكيل النيابة المشرف على عملي يصرخ في وجهي : ما هذه

القرارات بالحفظ . . أية مصيبة تريد أن توقعنا فيها ؟ « إحدف »
على الجلسة !

* * *

ولم أفرغ من تأملاتي إلا والساعة قد قاربت السابعة ، وأسهرت إلى
« سراى » النيابة . ولشد ما كانت دهشتي ! السراى تسطع فى النور .
والسيارات تزدهم أمامها . وصعدت الدرج . وفى الطريق التقيت
بزملاء لى . إنهم تلقوا نفس الاستدعاء . ليس فى الأمر ما يقلق إذن !
وفى مكاتب النيابة ، التقيت بعشرات من وكلاء النيابة . . منهم وكلاء
النيابة المحظوظون الذين يعملون فى القاهرة ويندبون للعمل فى نيابات
الإسكندرية صيفاً . . ولا أحد يدرى سبب هذا الاستدعاء . ومضت
ساعات حتى كاد الليل أن ينتصف . ثم استدعانا النائب العام وأخبرنا
باقتضاب أنه قد عهد إلينا بالقيام ببعض إجراءات الضبط والتفتيش فى
قضية هامة . « سيعين رئيس النيابة لكل منكم المهتم المطلوب تفتيش
مسكنه وإحضاره للنيابة مع المضبوطات . عليكم ضبط كل ما تجدونه
من كتب ومطبوعات وأوراق ونشرات فيها دعوة إلى هدم النظام
الاجتماعى . . التهجم على الطبقات . . المطالبة بإلغاء الملكية . . أى
دعوة بلشفية . أى مطبوعات عن النظام المطبق فى روسيا . ثم حرروا
محاضركم بنتيجة التفتيش وسلموها لرئيس النيابة وتنتهى مهمتكم » .
وأجفلت ! فنذ شهور وكنت لا أزال طالباً فى الحقوق دعانى أحد

زملائي إلى الاستماع إلى محاضرة في جمعية نشر الثقافة الحديثة . واستمعنا إلى كلام عن الظلم الاجتماعى وعن الفوارق الصارخة بين الطبقات . . وعن أن سر هذا البلاء والفقر هو النظام الرأسمالى !

وتأملت في الكلام الذى سمعته . أبى كان يعمل في التجارة ويملك عقاراً حجز عليه الدائنون . . حمصى وداود عدس وأشهرها إفلاسه ! وإني أذكر ذلك اليوم الذى عاد فيه والدى إلى المنزل وكنت في العاشرة من عمري ، وقال في هدوء : لقد حكمت المحكمة ببراءتي من تهمة الإنفلاس ! أهى تهمة أن يفقد التاجر أمواله ؟ وهل كان والدى معرضاً لأن يسجن لذلك ؟ ولم يفهم عقل الصغير شيئاً . كل ما أدركته هو جزعى بعد ذلك وقد تجمع أمام منزلنا عدد كبير من الناس منهم خواتم بالقبعات . . يسرون في صلف . لماذا حضروا إلى منزلنا ؟ كل ما فهمته أن علينا أن نترك المنزل . . وأنه لم يعد منزلنا ! لماذا أتحمل أنا وإخوتي هذا المصير ؟ من الذى سيحمينا ؟ قال والدى : لقد بعنا المنزل وسنشترى غيره . وكنت أحس أنه يريد طمأنتنا . فلماذا هذا العبوس الذى ينجم علينا ؟ لماذا لم نذهب لمعاينة المنزل الجديد ؟ لماذا حضر إخوتي من الصعيد ليقفوا إلى جانبه . . ولماذا كانوا يتهامسون . ولماذا يلعنون حمصى وعدس ؟

وأنا تلميذ .. كنت أول مدرستي في التوجيهية . كنت أصغر من ألحق بالجامعة وتعيد إلى كلية الحقوق أوراق الالتحاق لأننى لم أسدد

القسط الأول من المصروفات .. ستة عشر جنيهاً ، والذى يعد بأنه سيحصل عليها : « ما زالت لدينا أملاك لا يعرف عنها الدائنون شيئاً » . وأدخل الجامعة متأخراً عن موعد بدء الدراسة ! ولكن .. الكتب ! وأذهب إلى درب الحماميز .. إلى مكتبة الآداب التي تنشر كتب توفيق الحكيم التي كنت أفرع إليها وأرتمى في أحضانها .. وأحلم ! عودة الروح .. يوميات نائب في الأرياف .. عصفور من الشرق . وفي مكتبة الآداب كانت نسخة مستعملة من كتاب نظرية العقد في الشريعة الإسلامية لأستاذنا أبو زهرة . وفرحت بها فقد دفعت فيها نصف ثمنها الأصلي ! وأسير على قدمي .. وأسير حتى أجد « معدية » صغيرة تنقلني من شاطئ النيل المهجور بمنيل الروضة حيث كنت أقيم لأجد نفسي على الشاطئ الآخر أمام مبنى الجامعة . وكنت أدفع في ذلك ملابسهم . وبعض زملائي يقف في اختيال أمام محطة الأوتوبيس ومنهم من يحمل اشتراكاً لركوب الدرجة الأولى . وآخرون يحضرون إلى الجامعة في سيارة الأسرة !

وأنا .. أنكفي على الأوراق .. على الكتب وأحلم أحياناً .. معيد في الجامعة .. سيارة صغيرة أقودها .. وغليون أدخنه .. وحقيبة الأوراق السوداء المنتفخة كتلك الحقيبة التي يحملها ساعي العميد وهو يستقبله على باب الكلية !

لماذا لم ألتحق بالجامعة معيداً كما كنت أحلم ؟ .. هل كان من

الممكن أن أسافر في بعثة إلى فرنسا ؟ أربع سنوات ! .. وأهلى الذين
تحميلوا الكثير حتى تخرجت ! هل أخذهم؟

الملكية .. يا للسخرية ! وماذا أملك ؟ وماذا يملك أمثالي ؟ « هذ
الرأى اشتراكى فهو منتقد وتوجه إليه جميع الانتقادات التى وجهت إلى
نظرية كارل ماركس ، لأنها تقضى على الحافز على الإنتاج ! » هكذا
كان يقول لنا بعض أساتذة الاقتصاد :

والتحقت بالنيابة . وها أناذا الآن فى مكتب النائب العام مطالب
بأن أطارد أشخاصاً يقرءون !

وكان من نصيبى محام بالمحاكم المختلطة . وكان يونانيا فى عمر والدى .
مكتبته ضخمة عامرة . كان يقرأ ! لماذا أتهمه ؟ ماذا أضبط عنده ؟
هل « أضبط » أفكاراً ؟ !

وجالت عيني فى المكتبة . كارل ماركس .. رأس المال . أنا نفسى
قرأته . ليونتييف فى الاقتصاد السياسى . كان أول كتاب فهمت منه
شيئاً عن فائض القيمة . لماذا لم يشرحوا لنا فى الجامعة هذه النظرية ؟
لماذا آدم سميث ؟ دعه يمر ، دعه يفعل .. كما يشتهى ! هكذا كان
شعاره عن الحرية .. حرية التجارة .. حرية رأس المال ! ووالدى كان
ترساً فى عجلة هذه الحرية التى تدور وتطحن !

وعدت بالمحامى وبيعض الكتب .. أفكار فلاسفة ! وانتهت مهمتى ..
ووجدت دار النيابة تموج بوكلاء النيابة يحملون كتباً . كتب ... كتب ! ..

أهذه هي التهمة ؟ وكان أحدهم يحمل قاموساً . . إنه « لاروس » لقد اختلط الأمر على المسكين فظنه يرمز إلى روسيا ! وضحكت في نفسي ! وعدت إلى منزلي . كان صديق لي قد حضر من القاهرة ليمضي أياماً معي . أنا عملت في النيابة وأصبحتُ صنعة المحاكم من اختصاصي . أما هو فظل يقرأ ويقرأ . ماذا يعنيه من أمر الأوراق التجارية أو أحكام الطلاق والمواريث أو القانون الواجب التطبيق إذا تزوج مصري بأجنبية وتم العقد في بلد ثالث ؟ لقد ظل يقرأ ويقرأ عن الإنسانية المعذبة . . عن الثورة الاجتماعية . وفاته قطار اليسانس واختفى بعد ذلك في الحياة ولم أعد أسمع عنه حتى ظهر فجأة والأصفاد في يده والتهمة . . رأى ! وأنا وكيل للنيابة !

* * *

كان قانون العقوبات يعاقب على الدعوة علانية ، على ترويج المذاهب التي ترمي إلى تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة . وكانت الأحكام تصدر بالبراءة . وجاء صيف ١٩٤٦ واستحدثت نصوص جديدة لا تكتفي بالعقاب على الدعوة علناً بل تعاقب عليها ولو كانت همساً . . ولو كانت توارد خواطر . . ولو كانت حديثاً بين صديقين . وهذه الدعوة مؤثمة . لماذا ؟ لأنها تدعو إلى سيطرة طبقة اجتماعية وإلى القضاء على طبقة أخرى . . لأنها تدعو إلى أن تصبح السلطة للعمال والفلاحين وإلى انتزاعها من الملاك والرأسماليين ! هكذا كانت

صياغة التهمة طبقاً لتعبير القانون « الدعوة إلى تسويد طبقة اجتماعية على غيرها » وهى دعوة يفترض القانون فيها استخدام القوة . إنها نصوص مستمدة من القانون الإيطالى . ليست بدعة إذن ؟ وأسأل : ولماذا لم تعد هذه النصوص تطبق فى إيطاليا ؟ ولا من يجب بأنها نصوص قانون العقوبات كما أصدرتها الفاشية عام ١٩٣٠ !

* * *

عشرات وعشرات من الكتاب والمفكرين كانوا فى القائمة التى طلبوا منا بالإسكندرية تعقبها . وفى القاهرة كانت القائمة أكبر .

وأسمع أن صديقى أيضاً كان فى القائمة !

يا الله ! لقد كان فى منزلى ساعة عودتى من مهمة منتصف الليل ! لقد كان يقرأ . . لعله يجد طريقاً للخلاص : القوة .. ؟ ! إنه لا يعرف كيف يقتل بعوضة . إنه منطوٍ حزين رقيق ! لماذا يريدونه ؟

وتدور الأيام . وأنخلع الوسام الملون رمز السلطة والأبهة وصرامة القانون وأتشح برداء الحمامة الأسود . وتجيئنى زوجة صديقى تحمل رضيعها . ولدته وأبوه فى السجن . بماذا تجيبه حينما يكبر ويسأل عن أبيه ؟

وذهبت إلى المحكمة وأجلت البصر فى قاعة المحاكمة . على هذه المنصة العالية كنت يوماً أحمل الوسام الملون وأقف كالطاووس .

المتهم رقم ٤ ، المتهم رقم ٢١ فى قائمة الاتهام . . مجرد « نمرة » !

وأقف لأدافع عن صديقى : « اسمحوا لى أن أقدم لكم (. . .)

لا بوصفه المتهم السادس ولا بوصفه رقماً في سجلات السجن . ولكني أقدمه لكم كإنسان ومواطن .

النشاط والعقيدة . . يجب ألا نخلط بينهما . لماذا تسأله النيابة : هل تؤمن بصراع الطبقات ؟ ولماذا تنقب في عقله ؟ وماذا تتوقع منه أن يجيبها حينما تقول له وكأنها أوقعته في مأزق وضيق عليه الخناق : وماذا لو تشبثت طبقة بموقفها ومصالحها إزاء الطبقة العاملة ؟ وكان صديقي لبقاً . . « في هذه الحالة يجب تغليب مصالح المجتمع ككل . وطالما أصبح الحكم في يد الشعب يدافع به عن مصالحه فهو الذي يقرر » .

ويصدر الحكم بالبراءة !

وتمضى سنوات . . و يعلن ميثاق العمل الوطني باسم الشعب وفيه : إن ضراوة الصراع الطبقي ودمويته والأخطار الهائلة التي يمكن أن تحدث نتيجة لذلك ، هي في الواقع من صنع الرجعية التي لا تريد التنازل عن احتكاراتها وعن مراكزها الممتازة التي تواصل منها استغلال الجماهير . إن الرجعية تتصادم في مصالحها مع مصالح مجموع الشعب بحكم احتكارها لثروته . ولهذا فإن سلمية الصراع الطبقي لا يمكن أن تتحقق إلا بتجريد الرجعية أولاً وقبل كل شيء من جميع أسلحتها .

* * *

في مصر قضية !

« من أين نبداً » . . اعتبرته السلطات تحييداً للمذهب يرمى إلى تغيير

النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة وأنه يتضمن تحريضاً على بغض طائفة الرأسماليين . ويرفض القضاء مصادرة الكتاب .

صحفي ينشر مقالات عنوانها « الباشوات الرأسماليون » ومقالاً آخر عنوانه « أعداؤنا الثلاثة : الأتوقراطية - والرأسمالية وعبيد الحكم » ويطالب بالقضاء على الأعداء الثلاثة حتى نتخلص من الفقر والمرض والجهل . وتهمه النيابة بالتحريض على بغض طائفة من الناس . ولكن محكمة الجنايات تقول : إنه نقد مباح . . . يعكس تذير الرأي العام ، وهو شعور طبيعي يجيش في نفس كل مواطن .

وآخر يهيب بشباب مصر أن يعملوا كما عمل الشباب في سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٣٥ وأن تكون دماؤهم القانية الحمراء علم الجهاد والكفاح . وتقول محكمة الجنايات : ليس في هذا تحريض على ارتكاب الجرائم أو عدم الانقياد للقوانين . . إنما هو نداء يهدف إلى حرض الشباب على التمسك بحقوق البلاد وقبول أى تضحية تنالهم في هذه السبيل .

هؤلاء قضاة . .

وهناك آخرون . . كانوا يسمونهم قضاة !

* * *

وبلاغ يقدم لى من إدارة الأمن العام ضد عشرة من الكتّاب والصحفيين وأصحاب الرأي . . ما هي جريرتهم ؟ الدعوة إلى السلام . حمامة السلام التى رسمها فنان . . دعوة تراها إدارة الأمن العام مؤثمة .

لقد ولدت دعوة السلام في مؤتمر استكهولم . . واشترك في هذه الدعوة
دعاة ينتمون إلى مختلف الاتجاهات السياسية . ولكن إدارة الأمن العام
تربط هذه الدعوة . . بالشيوعية . أتقرون بأن تجارة الحروب لصيقة
بالرأسمالية ؟ لماذا تتعقبون أنصار السلام إذن ؟ والإجابة في قانون صدقي . .
جريمة جديدة اسمها الانضمام إلى جمعية ذات صفة دولية بغير ترخيص !
وتبقى القضية مع ذلك نائمة في أدراج نيابة الصحافة . . إذ ماذا عسى
أن يقول ممثل النيابة . . في دعوة إلى الحق والحب والخير والسلام !
وتمضي سنوات . . يسقط فيها صرعى للرأى والحرية والسلام . .
وتتغير الحال . . ويصدر قرار بتشكيل المجلس القومي للسلام . وأجد
نفسى عضواً فيه أنا الذى طُلب منى منذ خمس عشرة سنة التحقيق
مع أنصار السلام !

أيمكن أن نحجب الفكر ؟

أيمكن أن نقتل الحرية ؟

أيمكن أن نطمس النور ؟

القاتل يعترف !

حينما كنت مساعداً للنيابة بالإسكندرية ، وردت إلى النيابة إشارة من قسم بوليس محرم بك تقول : « بينما كان عسكري الدورية الليلية يمر بمنطقة بأرض سموحة ، إذ اصطدم بجسم صلب تبين أنه " زكية " فلما تفقدها وجد بها جثة مقطوعة الرأس . فانتقل معاون المباحث على الفور وبمناظرة الجثة تبين أنها لامرأة . ولم يستدل على شخصية المجنى عليها وجارى التحرى والبحث عن الجاني » .

وقال لى زميلي وكيل النيابة وهو يسلمنى الإشارة : هذه هى يا صديق الفرصة التى كنت تنتظرها . . ألم تكن تطلب منى دائماً أن أعهد إليك بتحقيق جناية قتل ؟

وتسلمت إشارة الحادث وقد أشر عليها وكيل النيابة بندى للتحقيق . وأعدت قراءتها . هذه قضية . . . المجنى عليه فيها مجهول والفاعل مجهول ! وأغلب الظن أنه لهذا لم ير وكيل النيابة مانعاً من ندى للتحقيق ، على اعتبار أن الإجراءات ستقتصر على إثبات حالة الجثة ومعاينة المكان الذى عثر عليها فيه وسؤال العسكري الذى أبلغ عن الحادث ثم ندب

الطبيب الشرعى لتشريح الجثة لمعرفة سبب الوفاة ، وتكليف البوليس بمواصلة التحرى . وكان ظنى فى محله . فحينما انتقلت إلى مكان الحادث ، لم أجده فى انتظارى غير جثة القتيل وعسكرى الداورية الذى عثر على الزكينة ومعاون المباحث الذى سرعان ما طلب منى الإذن بالانصراف ليواصل تحرياته . ولم يستغرق إثبات هذه الإجراءات سوى ساعة قفلت بعدها راجعاً .

وقلت فى نفسى : أغلب الظن أن الجريمة قد ارتكبت انتقاماً من المحبى عليها لسوء سلوكها . ومن المرجح لذلك أن يكون القاتل أحد أقاربها . ويبدو أن الجانى قد قطع رأسها بآلة حادة ثم دفن الرأس فى مكان مجهول فى هذه الأرض الرحبة الواسعة . ولكن كيف لنا أن نهتدى إلى القاتل أو إلى معرفة الدافع إلى الجريمة إذا كنا لا نعرف شخصية القتيل ؟

وعدت إلى النيابة وعرضت التحقيق على زميلى وكيل النيابة الذى أغرق فى الضحك قائلاً : هذه هى جناية القتل التى كنت تتمنى تحقيقها . ولكن حظك من السما ! فلا أظن أن البوليس يمكنه الاهتداء إلى الجانى فى هذه الجريمة .

وبعد أيام ، حينما وصلت إلى النيابة فى الصباح سألت عن زميلى وكيل النيابة ، فقيل لى إنه فى « انتقال » ! فأخذت أصرف أعمال النيابة العادية حتى عاد وكيل النيابة مهللاً وصباح فى " قائل : قضيتك . . معاون المباحث

ضبط القاتل والقاتل معترف !

قلت له وأنا لا أخفى دهشتي : وهل عرفتم شخصية الفتاة ؟
— إنها من الفتيات اللاتي يعملن أحياناً في جمع أعقاب السجائر . .
وأحياناً يتسولن والقاتل هو أخوها . .

— إذن فالجريمة قد ارتكبت بدافع الانتقام للشرف ؟

— لا شرف ولا غيره . . الولد كان متعطلاً وكان يسرحها للعديل .
ويبدو أنه أغلظ لها أخيراً لأنها رفضت أن تعطيه ما يطلبه منها من
نقود ، فضربها وهددها بالقتل ، فشكته إلى البوليس الذي أخذ عليه
التعهد المعتاد بعدم التعرض لها ، وبعد يومين عثر على الجثة .

— ولكننا لا نعرف شخصية القاتل . . فكيف أمكن التعرف عليها ؟

هل عثر البوليس على رأس الفتاة المقطوع ؟

— لا . . لم يعثر البوليس على رأس القاتل ولكن معاون المباحث بعدما
راجع محضر عدم التعرض الذي حرره البوليس للمتهم منذ يومين راح
يبحث عن البنت مقدمة البلاغ فلم يجدها . والبنت في بلاغها كانت
تقول إنها تعيش في أرض سموحة . واختفاء البنت مع العثور على الجثة
بعد ذلك . . قاده إلى الاقتناع بأن القاتل هو شقيق الفتاة الذي كان
قد هدهدها بالقتل منذ يومين . وبالكشف عن سوابقه تبين أن له سوابق
في الاعتداء . : مرة حكم عليه في قضية شروع في قتل بالطعن بالسكين :
وعنده أيضاً سوابق في التشرّد . ولما واجهه معاون المباحث بكل ذلك ،

اعترف تفصيلاً وتعترف على الجثة . ونظراً لأهمية الاعتراف ، انتقلت
بنفسي ولم أشأ إزعاجك . وقد أعاد المتهم الإدلاء باعترافه تفصيلاً في
التحقيق . فالتهمة ثابتة والدليل فيها سيد الأدلة . . اعترف المتهم
بنفسه !

وغمرني فضول عجيب في أن أطلع على اعترافات المتهم . إنني منذ
عينت في النيابة ، لم تتح لي فرصة سؤال متهم معترف . إن جميعهم
ينكرون . يضبط المتهم متلبساً ، ولكنه ينكر التهمة ويقول إنها ملفقة .
يشهد عليه الشهود ، فيتهمهم بالكذب وبالرغبة في النكاية به !

وقلبت أوراق التحقيق . . إشارة معاون المباحث التي تفيد ضبط
القاتل واعترافه له ، ثم انتقال وكيل النيابة لاستجواب المتهم وأنه سأله
شفوياً عن التهمة فاعترف بها ثم رأى سؤاله تفصيلاً فيها . . والمتهم
يروى ارتكاب الحادث تفصيلاً . . « أخذت السكين وانتظرتها في أرض
سموحة بعد العشاء وأوقعتها على الأرض وكتمت نفسها ثم أجهزت عليها
بالسكين وذبحتها كالشاة وأخذت الرأس ودفنته ، ولكني لا أعرف المكان
بالضبط . . أرض سموحة واسعة والجثة وضعتها في الزريبة » .

وسرت رعشة في جسدي ! . . أبهذه البساطة يقدم إنسان على القتل ؟

شاب يذبح شقيقته لأنها لم تعطه ما يكفيه من نقود !

وأحيل المتهم إلى محكمة الجنايات .

وقال لي زميلي وكيل النيابة : تحب ترفع في القضية . المرافعة فيها

بسيطة . يكفياك أن المتهم معترف !

— ولكن ألا يمكن أن يعدل المتهم عن اعترافه؟ فماذا عسى أن أقول؟

— الاعتراف كان أمام النيابة وعدوله بعد هذا لن يفيده : ولأجل

علماءك . . لقد عدل أمام مستشار الإحالة عن اعترافه وادعى أن البوليس

عذبه . وطبعاً كان الرد الطبيعي أنه اعترف أمامى فى تحقيق النيابة وأنه لم

يذكر شيئاً عن تعذيب البوليس له . مستشار الإحالة طبعاً لم يأخذ بدفاعه

وأحاله إلى محكمة الجنايات لدور مقبل . . أى سيحدد فيما بعد، بعد

شهر أو شهرين .

وتصورت نفسى وأنا أقف للمرافعة مدافعاً عن حق المجتمع !

«يا حضرات المستشارين . . المتهم المائل أمامكم مجرم تجرد من أى شعور

إنسانى . إنه لا يستحق منكم إلا أن تحكموا بموته . . هو الذى نصب

نفسه قاضياً يقدر الجزاء ويوقعه ، هذا الحق الذى لا يمكن أن يكون

إلا لله وحده . . »

الحكم بالموت ! يا له من مصير نطلبه . . ويساق هذا المنكود بعدها

إلى حبل المشنقة ! وارتجفت . .

إن هذه العقوبة هى الوحيدة التى لا تقبل إصلاحاً أو علاجاً .

أى خطأ آخر يمكن علاجه . السجين يمكن إخلاء سبيله . أما الميت . .

فهل يمكننا أن نرد إليه الحياة ؟

منذ أكثر من مائة عام . . فى عام ١٨٥١ ، كان شارل هيجو

ابن الكاتب الفرنسى فيكتور هيجو من بين من وقفوا فى الطريق العام ليشهد تنفيذ حكم الإعدام فى شاب فى مقتبل العمر ، وكانت المقصلة فى ذلك الحين تنصب فى الميادين العامة ، وحاول الحراس اقتياد الشاب إلى المقصلة ، فتشبث بها وبكى ودار صراع رهيب بينه وبين جلاديه : هم يريدون له الموت ، وهو يريد لنفسه الحياة ، وعادوا فى المساء وقد ضاعفوا عددهم وأحكموا وثاقه حتى نفذوا حكم الإعدام فيه : فوصف شارل هيجو فى جريدته هذا المشهد ، مندداً بعقوبة الإعدام . فقدم إلى المحاكمة بتهمة ازدراء القانون ! وتولى فيكتور هيجو الدفاع عن ولده ، وصاح فى المحلفين : إننى المسئول دون ولدى . . لأننى أنا الذى لقنته معاداة عقوبة الإعدام ! إننى مثله كنت أطلب احترام الحياة البشرية وآبى أن يكون لأى مخلوق الحق فى أن ينتزعها !

وقد حاولت بعض الدول إلغاء هذه العقوبة . إيطاليا جربت ذلك ، قبل أن تصبح هذه العقوبة لازمة لحماية النظام الفاشستى ! وروسيا السوفيتية ألغتها فى أول قانون لعقوباتها . : ثم أعادتها فى الجرائم التى تمس أمن الدولة . وكانت العلة دائماً : حماية المجتمع .

ولكن ، كيف يسوغ لنا أن نعدم شخصاً . . ربما ارتكب جريمته تحت تأثير بيئته . . أو تحت سلطان قانون الوراثة ؟! وبعد . . فمن نحن لمنقول إن هذا الشخص يستحق الإعدام . . ما الذى نعرفه عن الحقيقة ؟ أهو دفاع عن المجتمع حقاً . . أم انتقام نغمس به أصابعنا فى الدم ؟

وارتجفت . .

ومضت شهور . . نقلت بعدها إلى نيابات القاهرة . ولم أعد أذكر شيئاً عن مصير هذا المنكود الذى كنت سأطالب بإعدامه !

والتقيت بعد ذلك مصادفة بزميلى وكيل النيابة وأخذنا نستعيد ذكريات العمل معاً فى نيابة محرم بك . وإذا هو يلذفت إلى فجأة قائلاً : هل تعرف ما انتهت إليه أول جناية قتل كلفتك بتحقيقها ؟ . . ألم تعرف أن محكمة الجنايات قد حكمت ببراءة المتهم ؟

وأقبات عليه بكل جوارحى وقات : حكم ببراءته . . ذلك المجرم الذى ذبح أخته وفصل رأسها عن جسدها وألقاها فى زريبة ؟ فرد زميلى مداعباً : لا تقل مجرماً . . ألم أقل لك إن المحكمة قد برأته ؟

— ولكنه اعترف بجريمته ! أفهم أن تكون المحكمة قد تبينت ظروفًا تدعو إلى تخفيف العقوبة ، فتحكم عليه بالأشغال الشاقة . أفهم أن تكون قد تبينت أنه فاقد لقواه العقلية ، فيودع المستشفى !

— يا عزيزى ؛ والقضية منظورة أمام محكمة الجنايات ، ظهرت المجنى عليها : . . القتيلة ، تتسكع فى شوارع طنطا . وضبطها البوليس بنوع الاشتباه . ولما سألتها عن محل إقامتها ذكرت أنها كانت تقيم بالإسكندرية وأنها هربت من أخيها الذى كان يعتدى عليها بالضرب ويستولى على

نقودها . . وطبعاً ، هل تتوقع بعد ذلك أن تحكم محكمة الجنايات على المتهم لأنه قتل « حسنية » في حين أن « حسنية » على قيد الحياة لم تمت ؟ إن الركن الأساسي في جريمة القتل العمد . . إزهاق روح حي . يعنى الضرب في الميت لا يكون جريمة . . وأيضاً لا يتصور أن تكون هناك جريمة قتل . . والقَتِيل حي يرزق !

وأغرق زميلي في البضحك . . على حين كنت أستمع إليه مشدوهاً أتعجبه الإيضاح :

— واعترف المتهم بالجريمة ؟ ألم يعترف أمامك في التحقيق ووصف تفصيلاً كيف دبر للأحداث وكيف نفذ جريمته ؟

فاتجه إلى زميلي في رزاة وجد :

— لقد كاد هذا المتهم أن يصبح ضحية خطأ قضائي فظيع . . لولا لطف الله . إنه اعترف يا عزيزي تحت تأثير التعذيب ! لقد تسلطت على معاون المباحث عقيدة ثابتة أن هذا المتهم قتل شقيقته التي كانت قد اختفت بعد أن أبلغت ضده منذ يومين بأنه يهددها بالقتل . فأوثقه ونزل فيه مع عسكر النقطة ضرباً ولكماً وامتهاناً . . وهو يصيح فيه : اعترف وإلا . . ! ورضخ المسكين واعترف . اعترف بما لم يرتكبه ، واتقاء للشر العاجل . . اخترع قصة الجريمة اختراعاً . فلا رأساً قطع ، ولا جثة وضع في الزكينة ، وإنما خيال في خيال . والحقيقة التي بقيت لنا . . : أنه لم تعرف حتى الآن شخصية صاحبة الجثة . . ولا يزال القاتل الحقيقي

طليقاً . . وهذه هي نتيجة اعتراف تحت تأثير التعذيب . . إنه لا ينتج إلا الأكاذيب والأوهام ويضلل العدالة عن الجاني الحقيقي !
وأطرقت وقد غلبني الأسى . .

في عام ١٩٣٢ اتهم فلاح من البداري بقتل مأمور المركز وحكم عليه بالإعدام ، وقالت المحكمة إنه قد ارتكب جريمة مع سبق الإصرار نتيجة ضغينة يحملها للمأمور الذي أنذره مشبوهاً ووضعه تحت مراقبة البوليس وكان يأمره بالمبيت في المركز لإحكام المراقبة ويسىء معاملته . . « يربطه من رجله في محل الخيل ويضربه ويهينه ثم يخلق له شاربته ويربطه بلجام كأنه جمحش ثم يصيح : شوف الجمحش بيرطع إزاي . . ؟ » ولم يكتف بهذا . . بل كان يدخل العصا في دبره ! وقالت المحكمة إن المأمور كان يقوم بواجبه في مطاردة هذا الشقي الذي عاث في الأرض فساداً . . فأقدم هذا الآثم على قتله مما يدعو المحكمة إلى أخذه بالشدة بدون رحمة ولا شفقة ، وأن القصاص هو الجزاء الأوفى ! ولم تستطع محكمة النقض أن تفعل شيئاً حينما طعن أمامها في حكم الإعدام . فع أن محكمة الجنايات ساقطت للحكم بالإعدام أسباباً تستوجب عكس ما انتهت إليه . . أسباباً تستوجب الرأفة والتخفيف لا الشدة — إلا أنه لم يكن هناك من خطأ قانوني في تقدير العقوبة . وقال عبد العزيز فهمي وكان رئيساً لمحكمة النقض في ذلك الحين : « إن المحكمة ترفض الطعن بالنقض في هذا الحكم على مضمض ، لأنها لا تستطيع من الوجهة القانونية إلا احترام

هذا الحكم . ولكنها من وجهة العدل والإنصاف تجد من الواجب عليها إراحة لضحايا أعضائها أن تلفت نظر أولى الأمر إلى وجوب تلافي هذا الخطأ القضائي الذي لا حيلة قانونية لها فيه وأنه لو كان الأمر بيدها وكانت هي التي تقدر العقوبة لما وسعها أن تعاقب المتهم بمثل هذه الشدة بل لعاملته بالرفقة والتخفيف . فلا شك أن من أودى واهتيج ظلماً وطغياناً وكان ينتظر أن يتجدد إيقاع هذا الأذى الفظيع به . . لا شك أنه إذا اتجهت نفسه إلى قتل معذبه ، فإنها تتجه إلى هذا الجرم موتورة مما كان ، منزوعة واجمة مما سيكون . . والنفس الموتورة المنزعجة هي نفس هائجة أبداً لا يدع انزعاجها سبيلاً لها إلى التبصر والسكون حتى يحكم العقل حادثاً متزناً متروياً فيما تتجه إليه الإرادة من الأغراض الإجرامية التي تتخيلها قاطعة لشقاها .

وضحكت في نفسي . . الاعتراف سيد الأدلة ! ربما وصف بذلك لأننا نريح به ضحايانا ونطمئنها . التهمة ثابتة ثبوتاً قاطعاً . . ألم يعترف المتهم ؟

ومع ذلك ، فنحن نعرف أن محاكم الجنايات كثيراً ما برأت المتهمين في جرائم الثأر رغم اعترافهم . جريمة قتل ترتكب في الصعيد أخذاً بثأر قديم . . ثم يتقدم فلاح بسيط وينسب إلى نفسه الجريمة . . حماية لسيده ! فتكتشف المحكمة ذلك . . وتحكم ببراءته رغم الاعتراف . وعدت أقول في نفسي متوجعاً : ولكن في هذه القضية . . من الذي

كان يمكنه أن يصدق دفاع المتهم إذا زعم أنه ضرب وعذب ليعترف ؟
 فى القرون الوسطى ، كانوا يحرصون على الحصول على اعتراف
 المتهم .. ولا تهم الوسيلة .. الكى بالنار .. الضرب بالسياط ..
 الربط بعجلة التعذيب .. صب كميات كبيرة من الماء فى حلق المتهم
 ببطء شديد !

هذه الوسائل البدائية ! إنها تترك آثاراً ويمكن إثباتها أمام المحاكم ..
 منذ سنوات ، وبعد أن اشتغلت بالمحاماة ، دعانى أستاذى لى عملت معه
 وهو نائب عام .. وطلب منى الاشتراك فى الدفاع عن ابنه الذى
 اتهم مع آخرين فى قضية رأى . وأمام محكمة الجنايات وقف المتهم الأول
 فى القضية وسأله المحكمة عن اعترافه .. فكان رده أن خلع قميصه !
 كانت آثار السياط ما زالت بادية على ظهره رغم فوات عدة شهور .
 وندبت المحكمة الطبيب الشرعى فى الحال وأثبت الإصابات وقضت
 المحكمة ببطلان الاعتراف وبالبراءة !

وسألت نفسى وقتئذ : أين كانت النيابة العامة ؟ أليس المتهم
 وديعة فى يدها .. أليس من واجبها أن تراقب معاملته فى السجن ؟ لا يكفى
 أنها لم تأمر بالتعذيب .. حتى لا تكون آثمة ! يكفى أنها عرفت وسكتت ..
 بل يكفى أنه كان من شأنها أن تعرف !

مرقص فهمى المحامى الأخاذ الذى عرفته قاعات المحاكم فى
 الثلاثينات .. كان يصيح فى المحكمة : إن التحقيق ليس هو ما يكتب ..

لا . . لا . التحقيق هو أولاً وبالذات الضمانات ! احترام الكفالات التي
قررها القانون في حق المتهم . كيف تستجوبه ؟ من هو الشخص الذي
وضع فيه الشارع ثقته في أن يتلقى هذا المتهم المسكين وديعة في يده
ليتصرف في شأنه ؟ لعله يعنفه . . لعله يخذله . . لعله يخنقه .
أو يهدده ! فحتى لا تكون قداسة القضاء مستندة إلى تلك الصور المخجلة
المعيبة . . قال الشارع إن المتهم في حماية النيابة وحدها ! والمتهم أول ما تقربه
النيابة . . تستجوبه في ساعات . . والمتهم إذا حبسته له ضمانة معينة .
والمتهم لا يقابله أحد في السجن . . حتى إذا أراد المحامي أن يقابله ليأخذ
سر هذا المسكين لا يقابله إلا بإذن . .

وتساءلت في نفسي : أليس من الواجب حماية للمتهم الذي قد
يكون بريئاً . . الذي قد يراد التنكيل به . . الذي قد يراد الحصول منه
على اعتراف . . وبأى ثمن — أليس من الواجب حماية لهذا المنكود . .
أن تصبح السجون تحت الإشراف المباشر للقضاء وتابعة لوزارة العدل ؟
ووسائل التعذيب تتطور ! إن الضرب بالسياط أو الكي بالنار
قد يترك آثاراً . . ولكن الحبس الانفرادي في غرفة مظلمة . . تسليط
الضوء . . ترك السجين بلا طعام ولا شراب يوماً أو يومين . . التهديد
بإيذاء أهله . . حرمانه من النوم . . إرهاقه بالمناقشة ليالى طويلة . .
الصدومات الكهربائية — إن كل ذلك قد يترك آثاراً على نفسية المتهم ولكنه
لا يترك آثار جروح أو حروق !

في عام ١٩٥٠ ، وكنت ما زلت وكيلا للنياابة أهتم بتتبع الوسائل العلمية في التحقيق الجنائي ، كان هذا الموضوع محل اهتمام العالم . سلطات الأمن تلجأ عند القبض على المتهم الذي تتجه إليه شبهتها إلى وسائل جديدة . وبدأ العالم يتحدث عن استخدام بعض العقاقير المخدرة التي عرفت بمصل الحقيقة . . في محاولة لاكتشاف أغوار النفس البشرية . وقيل إن إعطاء السجين جرعات من عقار الأكتيدرون ومن المورفين يولد في نفسه شعوراً بالذنب ويسوقه إلى الاعتراف بأمور لم يرتكبها . . أو إلى اتهام آخرين بأمور لا يعرفون عنها شيئاً ! وقد هاجمت الأوساط العلمية الطبية والقضائية استخدام هذه العقاقير المنافية للإنسانية كوسيلة لاستجواب المتهمين . فقد أدانها علماء الطب الشرعي بأن الاستجواب في هذه الحالة لا يعطى نتائج مؤكدة . . وأن استخدام هذه العقاقير يؤثر على شخصية المتهم وقد يلحق به ضرراً جسيماً . وأدانها علماء القانون والاجتماع بأنها تشكل اعتداء على سلامة النفس وتسلب المتهم حريته وإرادته وتتنافى مع جميع الحقوق القانونية للدفاع .

وبدأ العالم يتحدث أيضاً عن استخدام جهاز لكشف الكذب . . لتسجيل بعض التغيرات التي تعترى المتهم خلال التحقيق معه . . ضغطه الدموي . . حركة تنفسه . وعن طريق تحليل الرسوم البيانية التي يسجلها الجهاز ، قيل إنه يمكن الوصول إلى حكم تقديري عما إذا كان المتهم يقول الصدق أم أنه كاذب . والنتائج غير مؤكدة بل إنها قد تسوق

سلطات الأمن إلى استنتاجات خاطئة . والضمانات ضد الانحراف . .
 أين هي ؟ لقد أقدمت شرطة بعض ولايات أمريكا على استخدام هذا
 الجهاز ، مثلما أقدم الجستابو من قبل على استخدام العقاقير المخدرة في
 معسكرات الاعتقال ، كما كشفت عن ذلك محاكمات نورمبرج . .
 ومثلما لجأت سلطات البوليس والقمع في العهد الستاليني إلى اتباع وسائل
 معيبة لحمل المشتبه فيهم على الاعتراف بجرائم لم يرتكبوها . وهي المآسى
 التي أزاح خروشوف بشجاعة الستار عنها . . قائلا في خطابه في المؤتمر
 الثاني والعشرين للحزب : إن البوليس كان يتبع وسائل مختلفة لإقناع
 بعض من تشك السلطات في ولائهم بأنهم جواسيس ويصر المتهمون
 على اعترافهم حتى يتخلصوا بأسرع ما يمكن من التعذيب ويصلوا
 بأسرع ما يمكن إلى الموت !

وباسم حماية القانون وأمن الدولة . . ينتهك القانون ويضيع أمن
 الناس !

واليوم — وأنا أعود بذاكرتي إلى سنوات بعيدة ، كنت أباشر فيها
 التحقيق الجنائي . . ومرت بي بعدها تجارب عديدة في الدفاع عن
 المتهمين المنكودين — أرتجف حينما أسمع أن متهماً قد اعترف بجريمته ! . .
 وأذكر محمداً عليه السلام الذي جاءه ماعز بن مالك الأسلمي يعترف له
 قائلا : يا رسول الله إني قد ظلمت نفسي وزنيت وإني أريد أن أتطهر .
 فيعرض عنه النبي . فيجيئه إلى الجانب الآخر ويقول مثل ذلك فيعرض

عنه . فيجيئه إلى الجانب الثالث ويقول له مثل ذلك فيعرض عنه .
 فيجيئه إلى الجانب الرابع ويقول مثل ذلك . . فعندئذ فقط يقول له
 النبي : الآن أقررت أربعاً، ويبدأ بسؤاله . ويقر ماعز بجرمه فيعود النبي
 ويقول : لعلاك قبلتها . . لعلاك باشرتها . فيصر ماعز على اعترافه :
 فيقول له النبي : أهلك خبل . . أهلك جنون ؟
 إنه لا يريد أن يوقع عليه العقوبة إلا بعد أن يطمئن إلى صحة
 الاعتراف . .

ما أعمق حكمته وهو يقول : « ادركوا الحدود بالشبهات » .

القضاء والصحافة . .

استدعاني مدير تفتيش النيابة لمقابلته . وأطلعني على شكوى محالة من وزير « الحربية » إلى وزير العدل بناء على بلاغ مقدم من « أركان حرب » سلاح الحدود ، قال فيه : إنني حينما كنت منتدباً وكيلاً لنيابة العريش في صيف ١٩٤٧ ، دأبت في أحاديثي على نقد النظم المطبقة في مناطق الحدود والمطالبة بمد الاختصاص القضائي إلى المناطق التي كانت لا تزال خاضعة للحكم العرفي ، وإنني لم أكتف بذلك بل نشرت مقالا في جريدة الأهرام عرضت فيه بالقوانين المطبقة في هذه المناطق مما يتنافى مع مسئولياتي كوكيل للنيابة عليه أن يطبق القانون لا أن ينقده . وقال لي مدير التفتيش : أتراك غفلت عما يقضي به منشور النائب العام الذي يحظر على وكلاء النيابة الكتابة في الصحف ؟

كان هذا هو أول مقال لي تنشره جريدة الأهرام . جعلت عنوانه « قوانين للإلغاء » . وكان مقالا قصيراً يتضمن نقداً لبعض القوانين المطبقة في محافظات الحدود وبالأخص في محافظة سيناء . ولم أكن أتوقع نشره . ولكنني فوجئت به بعد أيام منشوراً بجريدة الأهرام :

وكنـت أعلم أن هناك منشوراً من النائب العام يحظر على أعضاء النيابة أن ينشروا فى الصحف « ما وقفوا عليه أثناء أدائهم لأعمال وظيفتهم من أمور التحقيق وأسراره سواء فى صورة أبحاث قانونية أو قصص واقعية » . ولكنى فى ذلك المقال الذى يشير إليه مدير تفتيش النواب ، لم أتناول شيئاً متعلقاً بأسرار التحقيق . بل تناولت بالنقد بعض القوانين المطبقة . حقيقة لقد وقفت على عيوب هذه القوانين بمناسبة عملى فى النيابة . ولكن أى ضير فى ذلك وأنا لم أعرض فيما نشرته لتحقيقات قمت بها ؟

وشرحت وجهة نظرى لمدير التفتيش . فقال لى : قد تكون على حق فى أن المقال لم يتناول معلومات عن التحقيق التى توليتها ، ولكن موضع المؤاخذه أنه لا يليق بك وأنت وكيل للنيابة مسئول عن تطبيق القانون ، أن تنقد القوانين التى تحاسب الناس على مخالفتها .

قلت له : إننى نشرت هذا المقال بعد أن انتهت مدة انتدابى بـنيابة العريش وعدت إلى نيابتي الأصلية فى القاهرة . (وكان من حسن حظى أن المقال قد نشر بعد أيام على انتهاء مدة انتدابى بالعريش) .

فقال مدير التفتيش : كان أولى بك أن تنشر هذه الآراء فى مجلة قانونية لا أن تنشرها فى الجرائد « السيارة » . بل كان أولى بك أن تتقدم بملاحظاتك فى مذكرة إلى « سعادة » النائب العام .

وكنتم ما فى نفسى . من قبل كتبت مذكرة بملاحظاتي على قانون

التشرد والاشتباه وبعثت بها إلى النائب العام ، ولم يطلبني أحد لمناقشتي في رأيي .

وعدت أقول لمدير التفتيش : إنني جاهز بالمذكرة ، ولكني لست واثقاً من أنها ستلقى اهتماماً مثل ذلك الاهتمام الذي لقيه هذا المقال القصير !

وكان تقديري في محله . بعد أكثر من سنة على هذا الحادث ، وكنت وكيلًا لنيابة المخدرات ، وكان مقرها بمحكمة عابدين ، فوجئت بأمر من رئيس النيابة بنقل مقر النيابة إلى مبنى قديم بالعباسية . ودهشت . إن هذه النيابة تحقق في جميع قضايا المخدرات التي تقع في القاهرة من حلوان إلى مصر الجديدة ، فتوسطها في مكان مثل عابدين هو أنسب وضع لها . وقلت في نفسي : ومع ذلك فلا مناص من التنفيذ . غير أنني حينما انتقلت إلى مقر النيابة الجديد وجدته مبنى متداعياً في القدم تعيث فيه الجردان بكل حرية ونوافذه بلا ضلف خشبية وأبوابه لا تغلق : وليس به سجن خاص للمتهمات . أما سجن الرجال فهو حجرة في فناء المحكمة ليس فيها مرحاض . ووسيلتهم حفرة في هذه الحجرة اتخذوها في أرضها . فأصبح المكان على حال من القذارة لا يصلح معه مأوى للحيوانات لا لآدميين قد يكون بعضهم محبوساً على ذمة التحقيق ولم يبت في أمره نهائياً . وليس في المبنى مكان يصلح مخزناً للمضبوطات حتى لا تمتد إليها يد العبث أو التلف . وتملكني شعور بالاشمئزاز والسخط ! إن الفرد

العادى إذا أراد أن يغير مسكنه عنى بإعداد المسكن الجديد قبل أن ينتقل إليه . فهل تنتقل محكمة بملفاتها وبمستولياتها ومخزن مضبوطاتها . . إلى مبنى لم يُعدّ لأن يكون محكمة ولا يصلح لذلك ؟ وأمسكت القلم وكتبت إلى رئيس النيابة خطاباً أسجل فيه ملحوظاتى . ولم تلق هذه الملحوظات أى اهتمام . وأذكر أنى جمعت من زملائى فى المحكمة والنيابة مبلغاً خصصناه لنظافة المحكمة وإصلاح الضرورى مما فسد فيها . ثم قلت لهم : لنأخذ الأمر بيدنا ، فنحن الذين ستتحمل فى النهاية قدارة هذا المبنى ! واتصلت بأقسام البوليس بالمدينة وطلبت منها أن ترسل إلى دار النيابة بالتناوب فيما بينها كل يوم ، اثنين من « المصاريف » لنظافة النيابة والمحكمة . و « المصاريف » هم أولئك المحكوم عليهم الذين يعجزون عن أن يدفعوا لخزانة الدولة قيمة مصاريف الدعوى الجنائية التى حكم عليهم فيها ، فتنفذ عليهم بطريق الإكراه البدنى - فى أقسام البوليس - فيسمونهم مصاريف . وقلت لزملائى : إن مبنى المحكمة أولى على أى حال بأن يقوموا على نظافته بدلا من أن يقوموا على نظافة منزل المأمور !

وقلت فى نفسى : لقد سمعت كلام مدير التفتيش وكتبت رأى إلى رئيس النيابة ولا من مجيب . فبأى منطق يحال بينى وبين الكتابة فى الصحف ؟

ونشرت بعد ذلك مقالا فى جريدة الأهرام جعلت عنوانه : « هل يتمتع لأجنى فى بلادنا بمزايا لا يتمتع بها الوطنى ؟ » ، وعالجت فيه موضوع

عدم العناية بدور المحاكم من زاوية جديدة . فقلت : إن هناك ظاهرة تبعث على الاعتقاد بأن الأجنبي ما يزال - رغم ما تقرر من إلغاء الامتيازات بعد فترة انتقال - متمتعاً بمزايا لا يتمتع بها المواطن المصري . ألا ترى أن دور المحاكم المختلطة التي يدخلها الأجنبي أنيقة نظيفة هادئة وقاعات الجلسات فيها تظهر بالعقاير وتطل أرضيتها، وهناك معاون في كل محكمة يقوم بمراقبة النظافة فيها والإشراف عليها ، ألا ترى أننا في دور محاكمنا الوطنية نجس أنفاسنا في قاعات الجلسات من قذارتها واكتظاظ المتقاضين فيها وما يحيط بها من ضوضاء ؟ !

في عام ١٩٣٣ كتب وكيل وزارة العدل بمناسبة الاحتفال بمرور خمسين عاماً على إنشاء المحاكم الوطنية يقول : إنه في خلال عشر سنوات ستصبح دور العدالة لائقة بالقضاء ، وانقضت عشرون سنة ودور المحاكم تسير من سيئ إلى أسوأ حتى استصدرت وزارة العدل قانوناً يفرض رسماً إضافياً يتحمله المتقاضون ويخصص لدور المحاكم . وبدأت الوزارة تنفذ سياسة بطيئة نحو إقامة مجمعات للمحاكم . ومع ذلك فالقدارة وانعدام الصيانة والإهمال هو طابع هذه المجمعات . حقيقة إنه أمر مؤسف أن تنفق الملايين لتشييد دور جديدة للمحاكم ثم ننسى تأثيثها بأثاث بسيط نظيف . إننا لا نريد فيها أبهة ولا زخرفة . إن مطلبنا يتلخص في النظافة والبساطة .

وقلت لمن جاء يلومنى على نشر هذا المقال الحديد . وكان فى هذه المرة من أقرب الناس إلىّ ويشغل مركزاً مرموقاً فى القضاء : اسمع لقد عملت بنصيححتكم ، ولكن ماذا كانت النتيجة ؟ هل اهتم أحد بما كتبتة فى مذكرتى . إنى أراكم كلما نشرت مقالا فى الصحف أسرعتم باستدعائى ، فلماذا لم يتحرك أحد حينما كنت أرسل إليكم نفس الملاحظات التى تضمنتها المقالات ؟ ألا أنكم تعملون حساباً للصحافة ولا تعملون حساباً لوكيل النيابة الذى يعمل معكم !

خذ مثلاً . قانون المخدرات ، لقد قمت بدراسته وكتبت بحثاً مطولاً عنه فى مجلة المحاماة ، وهى مجلة متخصصة ولا اعتراض لكم على النشر فيها ، وقد أرسلت نسخاً من المجلة إلى رؤسائى . . وفى هذا البحث اقتراحات بشأن تعديل القانون وبشأن معاملة المتهمين . فهل قرأ أحد منكم هذا البحث أو اهتم به ؟ إنى أوافقك على أن الوضع الطبيعى أن نناقش آراءنا وأفكارنا مع رؤسائنا فى محيط القضاء . وليس المفروض أن يكتب وكيل النيابة أو القاضى آراءه المهنية فى الصحف ، وليس من اللازم أن يثير الموضوع اهتمام الصحافة حتى تنشره . ولكنى أقول لك أسفاً إننا لم نضع أى تقاليد فى هذا الشأن . هل انعقدت مرة الجمعيات العمومية للمحاكم لبحث موضوع يتعلق بمشكلات العدالة ؟ هل ناقشت مرة مشروع قانون مقترحاً وأعلنت فيه رأيها ؟ أولى باهتمامكم ما ينشر فى الصحف من أخبار التحقيقات والقضايا وأنتم تعلمون أن بين

وكلاء النيابة من لا يتخرج عن الإفضاء بمعلومات عن التحقيق حتى ينشر اسمه في الصحف !

* * *

ومضت سنوات . . واستدعاني أقرب الناس إليّ ، وكان قد أصبح مديراً لتفتيش النيابة . ورأيت الغضب يلمع في عينيه . وأفهمني أن النائب العام قابله بالأمس وقال له : الولد ابن أختك يسهر مع الصحفيين . لقد قابلت (. . .) رئيس تحرير جريدة (. . .) وأخذ يمتدحه لي ، وأخشى أن يصبح مصدراً للأخبار التي ينشرونها !

كان قد أسند إليّ تحقيق بعض القضايا الهامة . وبدأت الصحف تنشر أخبار هذه التحقيقات مقرونة باسمي أو بنشر صورتي . وكنت في هذه السن التي يفرح فيها الشاب إذا وجد اسمه منشوراً في الصحف ! ولكن الدرس الذي تلقيته من مدير التفتيش كان قاسياً !

ومضت سنوات أخرى ، وتغيرت نظرتي إلى الأمور ، لعلها أصبحت أكثر عمقاً ، لعل التجربة صقلتها ، وأخذت أتأمل فيما تنشره الصحف من أخبار عن القضايا والتحقيقات .

قانون الإجراءات الجنائية الجديد الذي صدر عام ١٩٥٠ يصف إجراءات التحقيق والنتائج التي تسفر عنها بأنها من الأسرار ، ويفرض على القضاة وأعضاء النيابة وكل من يتصل بالتحقيق أو يحضره بحكم وظيفته عدم إفشائها وإلا تعرض للمحاكمة الجنائية . ومع ذلك ظلت أعمدة

الصحف مملوءة بأخبار هذه التحقيقات وبأدق تفصيلاتها . والمسئول عن ذلك لا يخرج عن أن يكون واحداً من الذين يشتركون في التحقيق أو يشهدونه . قد يكون وكيل النيابة أو المحامى أو كاتب التحقيق أو ضابط البوليس !

. وفى بعض الأحيان لم يكن الصحفيون هم الذين يسعون إلى رجال النيابة لمعرفة أخبار التحقيق ، بل إنه من المخجل أن بعض أعضاء النيابة كان يسعى إليهم . كنت أعرف رئيساً للنيابة مولعاً بالنشر . . يتصل بالخرائد كل مساء ويملى عليها أخبار التحقيقات التى يتولاها ويوصى بنشرها .

— لا تنس الصورة . . إن عندى صورة حديثة إذا لم يكن بأرشفكم إلا هذه الصورة الباهتة القديمة التى تنشرونها دائماً . . وحياة عينيك رأس عمود . الخبر مهم !

وفى بعض الأحيان كنت ألاحظ أن رئيس النيابة يبالغ فيما ينقله إلى الصحافة . يبالغ فى تصوير أهمية الحادث . . يبالغ فى تأكيد ثبوت الاتهام !

وكنتم أقول فى نفسى : أليس الأولى أن تنظم النيابة العامة طريقة التعاون مع الصحافة فى إطار من الجدية وتقدير المصلحة العامة ومصلحة العدالة . . بدلا من التظاهر بإحاطة التحقيق بسياج مطلق من السرية قد يحترم أحيانا وقد ينتهكه المحقق نفسه لا تنويراً للرأى العام بل سعياً إلى

الظهور ؟ ولماذا لا تصدر النيابة العامة بلاغات رسمية إلى الصحافة في القضايا الهامة التي تشغل الرأي العام . أليس من حق الناس أن يعرفوا ما يجري في المجتمع الذي يعيشون فيه ؟ ! وكيف يمكن أن نوجد التوازن الحقيقي بين هذا الحق . . وبين مصلحة العدالة وحق المتهم في أن يلتقى محاكمة هادئة عادلة بمنأى عن التشهير ؟

وكانت الصحافة أحياناً لا تكتفى بنشر أخبار التحقيق الرسمي ؛ بل تتولى بنفسها التحقيق . تسأل الشهود وتزورهم في منازلهم وتنقب في حياة المتهم وتسعى وراء زوجته أو أبنائه . وأحياناً كانت تسبق النيابة في سؤال الشهود الذين لم يدلوا بأقوالهم بعد في التحقيق . أذكر مرة أن إحدى الصحف قد سلطت أضواءها على فتاة صغيرة لم تتجاوز سنها خمسة عشر عاماً . فراحت تنشر صورها في أوضاع مختلفة ، وتجرى على لسانها حديثاً عن علاقتها بأبيها المتهم بقتل أمها لاشتباهاه في سوء سلوكها . والفتاة تلميذة صغيرة . وكنت أسأل نفسي : كيف يمكن أن تواجه هذه الفتاة زميلاتها . ماذا يمكن أن تكون نظرة مدرسيها إليها ؟ ما الذي ينتظرها بعد ذلك في مستقبلها . . وقد شهّر بها على هذا النحو القاسي ؟

وبعض الصحف . . كان يرسم للمتهم صورة البطل الذي يأتي بأعمال خارقة . . وبعضها كان يصوره أبشع تصوير . ولا أحد يلتفت إلى حقوق المتهم الذي يوشك حبل المشنقة أن يلتف حول عنقه ! ولم أجد مرة أن حماس الرؤساء الذي كانت تقابل به أفكار وانطباعات ينشرها

أحد كلاء النيابة قد امتد إلى هذه المحاولات الضارة بمستقبل النشء ،
الماسة بسير العدالة !

في فبراير ١٩٤٩ صدر أمر عسكري يحظر نشر صور المتهمين
أو المحكوم عليهم في حوادث جنائية أو أية معلومات تتعلق بحياتهم
الخاصة ، وكذلك نشر صور المطلوبين للشهادة في هذه الحوادث
أو الذين يقومون بالتحقيق أو الحكم فيها ، بل نشر صور ورسوم لما يجري
في المحاكمات الجنائية . ولم يعمر هذا الحظر طويلاً ، إذ انتهى مفعوله
بإنهاء الأحكام العرفية التي كانت مفروضة وقتئذ .

ومع أن هذا الأمر العسكري كان في ظاهره يوحى باهتمام بالغ
بحماية العدالة ، إلا أنه في حقيقته كان يهدف إلى فرض ستار من السرية
على القضايا السياسية التي تميزت بها هذه الفترة . قد يكون مفهوماً أن
يمنع نشر صور المتهمين من الأحداث . وقد يكون مفهوماً أن يمنع نشر أية
معلومات متعلقة بالحياة الخاصة للمتهمين عموماً لا للمحكوم عليهم
وحدهم ، ولكن لماذا يمتد الحظر فيشمل حتى نشر صور ما يجري في
الجلسات العلنية للمحاكم والتي تعتبر علانيتها ضماناً للمتهمين ؟ !

وفي الوقت الذي نشطت فيه السلطات العامة والنيابة من بعدها لتعقب
ما ينشر في الصحف مخالفاً لهذا الأمر ، كانت تنشر أخبار وتعليقات
تؤثر على مركز المتهمين ، وحقهم في أن تتاح لهم فرصة المحاكمة العادلة !

وبينما كانت نيابة الصحافة تزدهم بتحقيقات تجرى مع الصحفيين لأنهم أزاحوا الستار عن نقائص في أجهزة الحكم أو لأنهم وجهوا نقداً شديداً إلى بعض المسؤولين ، كانت البلاغات التي يقدمها المواطنون العاديون يشكون فيها تعرض الصحافة لهم ، لا تلقى أى اهتمام . وكانت تأشيرة النيابة المألوفة على هذه الشكاوى « يكلف الشاكي بأن يرفع دعواه مباشرة إلى القضاء إذا شاء » أى أن النيابة لا ترى في الشكوى ما يستوجب تدخلها ، وللشاكي إذا شاء أن يرفع دعوى مباشرة إلى القضاء . . يتحمل رسومها ومصاريفها ويضطر فيها إلى أن يوكل محامياً يشرح للمحكمة وجهة نظره .

وبينما كان يباح التعرض لحياة مواطن عادى . . لمجرد أنه قد استدعى للتحقيق . . بل حتى لو كان مجنياً عليه لا متهماً . . كانت بعض الحوادث الجنائية الخطيرة التي تهم الرأي العام لا يسمح بنشر كلمة عنها . . وإلا تعرضت الجريدة للضبط والمصادرة . وكان القانون في هذه الحالات سلاحاً رهيباً ، يساء استخدامه . . القانون الذي كان يجوز للنيابة أن تقرر سرية التحقيق فيرتب على ذلك تلقائياً حظر نشر أى خبر عنه ، والذي كان يجوز للنيابة حتى ولو لم تقرر سرية التحقيق أن تصدر أمراً للصحافة بحظر النشر . وكانت لصيغة قرار النيابة واحدة لا تتغير : « مراعاة للنظام العام والآداب ولظهور الحقيقة » ؛ وكانت عبارة « ظهور الحقيقة » عبارة مضللة ! ففي معظم هذه القضايا كان ظهور

الحقيقة لا يستغرق أياماً . . بل كان التحقيق ينتهى فعلاً . ولكن النيابة لا تبت فى نتيجته . فلا هى تقدم القضية إلى المحاكمة ولا هى تحفظها . بل يظل التحقيق معلقاً . ويظل الحظر قائماً . . لا حماية للتحقيق بل حماية للسلطات . وأذكر أن مظاهرات دامية وقعت بالإسكندرية فى عام ١٩٤٦ مطالبة بجلاء الإنجليز وسقوط الأحلاف العسكرية فأصدرت النيابة قراراً بحظر النشر فى أول مايو ١٩٤٦ . وقد ظل قرار الحظر قائماً إذ لم تقدم القضية إلى المحاكمة كما أنه لم يصدر قرار بحفظها . . حتى قامت الثورة وشملها العفو فى ١٢ نوفمبر ١٩٥٢ ! أى بعد أكثر من ست سنوات . وكانت الحيلة القانونية لا تعوز السلطات . فما دام التحقيق يعتبر قائماً — حتى ولو كنا نعلم أنه قد انتهى فعلاً — فإن الجريدة التى تعود فتنشر شيئاً من أخبار هذا التحقيق أو أى تحقيق يشبهه ، تتعرض للتعطيل . لأن فى قانون العقوبات نصاً على أنه إذا استمرت الجريدة أثناء التحقيق فى نشر مادة من نوع ما يجرى التحقيق من أجله أو من نوع يشبهه ، يجوز للمحكمة الابتدائية بناء على طلب النيابة أن تأمر بتعطيل الجريدة . . !

* * *

كانت السنوات من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٢ مشحونة بالتوتر ، وكانت الصحف تكتب . . فتواجه بالضبط والمصادرة . وفى وسط هذا الجو العاصف قدم مشروع قانون إلى مجلس النواب ، بدا فى ظاهره دعوة

إلى تنظيم المسؤولية عن النشر ، وكان في حقيقته مقدمة للعصف بما تبقى من حرية الصحافة . وثار النواب . . وثار الصحافة . . واحتجبت يوماً احتجاجاً على هذا القانون المقترح . وخذل النواب المشروع المقدم بوحى من حكومتهم ، وفي موجة الحماس قدم النائب المرحوم عزيز فهمى مشروعاً آخر وافق عليه النواب . . وهو يقضى بإلغاء سلطة النيابة في حظر نشر أخبار التحقيق . وقال النائب عزيز فهمى في المذكرة الإيضاحية التي قدم بها مشروعه : إن الحكمة من هذه المادة وهي حماية التحقيق حكمة مزعومة إذ دلت التجارب على أن مجال تطبيقها ليس حماية التحقيق بل إنها كانت حائلاً دائماً دون ظهور الحقيقة ومنع الكشف عن أخطر الجرائم .

ومع ذلك ، وبعد سنوات وفي عام ١٩٥٧ استردت النيابة سلطتها في حظر النشر وعاد النص إلى أصله .

وقد يكون من المبالغة ألا يكون للنيابة أى سلطة في حظر نشر أخبار تحقيق معين . فمن الواضح أن هناك حالات جادة تقتضى فيها مصلحة التحقيق أن يحظر النشر . ولكن كلا الحلين يبدو لي مبالغاً فيه . ذلك أن سلب النيابة سلطة حظر النشر في جميع الحالات قد يضر بمصلحة التحقيق ، كما أن إباحة هذه السلطة للنيابة دون قيد قد يؤدي إلى إساءة استخدامها . والحل مع ذلك بسيط . هو أن تقيد سلطة النيابة بمدة معينة ، فإذا انتهت ولم تكن قد فرغت من التحقيق ، كان عليها أن تعرض الأمر

على المحكمة لتأذن بامتداد الحظر . أليس ذلك هو شأن الحبس الاحتياطي . إن التحقيق قد يقتضى من النيابة أن تقرر حبس المتهم . . احتياطياً ، ولكن هذه السلطة مقيدة . فإذا طالت مدة الحبس ، كان للمتهم أن يتظلم أمام القضاء . .

* * *

كان الميزان فى علاقة العدالة بالصحافة مقلوباً إذن ! فحيث تقتضى حماية المتهم أو مصلحة التحقيق الحقيقية حظر النشر . . لم يكن أحد يهتم بمحاسبة الصحف عما تنشره . أما حيث تقتضى المصلحة العامة تنوير الرأى العام وإحاطته علماً بما يجرى من تحقيقات . . . وما يتخذ فيها من إجراءات حتى يطمئن إلى عدم اتباع وسائل معيبة مع المتهمين . . كانت السلطات تقف للنشر بالمرصاد !

فحماية سير العدالة من تأثير ما تنشره الصحف ، كانت ستاراً لا يرفع إلا بمناسبة ما ينشر عن التحقيقات فى القضايا السياسية . . وقضايا الرأى . . وهى التى تهتم الناس . حينما وقع اشتباك بين الفلاحين وبعض الملاك فى بهوت ، وقامت الدنيا وقعدت وانتقل كبار رجال الدولة . . وجرى التحقيق فى سراى الملاك . . واتخذت أشد الإجراءات مع الفلاحين المتهمين وأعنفها . . انتقدت بعض الصحف مسلك البوليس والنيابة . . فقدمت إلى المحاكم الجنائية بتهمة التأثير فى سير العدالة ! ولكن الحكم فى هذه التهمة لم يصدر إلا فى عام ١٩٥٥ ! وبرأت المحكمة المتهمين وقالت :

إن مثل هذه المقالات قد قصد بها النقد البريء وحث رجال التحقيق لبذل قصارى جهودهم للوصول إلى الحقيقة .

والواقع أن كثيراً من المسائل العامة التي تهم الرأي العام قد تكون موضع إجراءات قضائية . . فلو حظر التعليق على هذه المسائل لمجرد اتصالها بتحقيق تتولاه النيابة ، لكان من شأن ذلك الحجر على حرية الصحافة ولانعدمت رقابة الرأي العام على أجهزة الدولة . إذ لا يمكن أن نطلب من الصحافة أن تنتظر . . حتى ينتهى التحقيق والمحاكمة ويصبح الحكم نهائياً . فإذا كانت هناك جريمة رشوة أو تهمة استغلال سياسى وكانت موضع تحقيق أو محاكمة . . فهل يجوز أن يحال بين الصحافة وبين نقد الحكومة بمناسبة هذه الجرائم التي تكشفنا والتي تمس نزاهة الحكم ؟

* * *

ومع ذلك فإن النيابة والقضاء يعانيان أحياناً حساسية مما ينشر في الصحف من نقد للإجراءات القضائية !

وإذا كانت النيابة لا تهتم أحياناً بحساسية الصحافة عما ينشر إضراراً بمواطن عادى ، فإنها لا تهابون مع هذه الصحف إذا نشرت ما تراه نقداً للقضاء .

كنت وكيلاً لنيابة الصحافة في عام ١٩٥١ . . وورد إلى النيابة بلاغ من محكمة جنايات الإسكندرية ضد محام تهمه فيه بإهانتها والإخلال بمقام قضائها لأنه نشر مقالا بجريدة الأهرام علق فيه على

الحكم الصادر في القضية المعروفة وقتئذ بقضية سفاح كرموز فقال : إن بعض التعليقات الضارة التي نشرتها الصحف أثناء نظر هذه القضية قد ساهمت في السرعة التي نظرت بها المحكمة القضية وهي سرعة غير مألوفة قد تطوى الحقائق طيًّا . . . وقام رئيس النيابة بالتحقيق مع المحامي وقرر إحالته إلى محكمة الجنايات . غير أن بعض أصحاب الرأي وجدوا أن من المصلحة أن يكتفى باعتذار المحامي ، ومن ثم قامت المحكمة بتأجيل هذه القضية إلى أجل غير مسمى !

وقد عهد إلى رئيس نيابة الصحافة وقتئذ بمناسبة هذه القضية بأن أعد بحثاً حول حق نقد الإجراءات القضائية . هل يجوز نقد حكم أصدرته المحكمة ، أو أن إجراءات المحاكم تخرج عن نطاق النقد المقرر للصحافة . . بل لسائر المواطنين ؟

وانتهيت في بحثي إلى أنه لا شبهة في أن النقد إذا جنح إلى القذف أو السب أو استعملت فيه عبارات نابية . . فتقدّ صفته كنقد . . ولكن السؤال الملح هو : أيمن اعتبار نقد نزيه لحكم أصدره القضاء . . « إخلالا بمقام قاض أو هيئته أو سلطته » يستوجب المساءلة ؟

إن قانون العقوبات المصري كان يعاقب على القذف والسب . . كما يعاقب على الإهانة التي توجه إلى الهيئات النظامية ومنها المحاكم . ولكن في سنة ١٩٣١ وفي عهد حكومة صدقي - الذي شحن فيه قانون العقوبات بأنواع مختلفة من جرائم الرأي - استُحدث نص جديد يعاقب

على الإخلال علانية بمقام قاض أو هيئته أو سلطته بصدد دعوى . وقيل وقتئذ في تبرير هذا النص : « إنه قد لوحظ أن الجرائد تنشر أحياناً مقالات تؤدي إلى السخرية ممن تعنيه أو الخط من كرامته أو مقامه ولو أنها خالية من القذف أو السب أو الإهانة ، وإنه إذا جاز التجاوز عن هذا النقد بالنسبة لآحاد الناس وحتى بالنسبة للموظفين فلا يجوز التجاوز عنه إذا وجه إلى قاض أو محكمة بمناسبة دعوى قائمة » .

ومعنى هذا أن القانون يريد أن يتناول بالعقاب عبارات لا ترقى إلى الإهانة . وأنا أسلم بأن توقيف القضاء يقتضى حمايته من الإهانة . فالتهم الذى قال للمحكمة عقب إصدارها الحكم عليه : « دا تحامل » اعتبرته محكمة النقض مرتكباً لجرمة إهانة المحكمة . . . وذلك الذى قال بعد أن رفض القاضى المعارضة المقدمة منه فى أمر حبسه : « عشان خاطر فلان يجبسونا . . ده ظلم ، دى خواطر » اعتبر أيضاً مرتكباً لجرمة إهانة المحكمة . ولكن كيف يتصور أن عبارات لا تعتبر إهانة تجرم باعتبارها إخلالاً بمقام قاض ؟ ! ألا يؤدي هذا النص إذا فسر الإخلال بالمقام على أنه توجيه عبارات قد لا تنطوى على إهانة ، إلى الحجر على حق الصحف فى توجيه أى نقد قانونى لإجراءات المحاكم ؟ إذ أن أى نقد ولو كان نزيهاً لا بد أن ينطوى على نوع من المساس بمقام الشخص المنقود أو هيئته . وكأنه لا يمكن تجريح حكم قضائى أو التنديد بمسلك قاض فى دعوى معينة بغير أن يعتبر ذلك إخلالاً بمقامه وهيئته ؟

من منصة الاتهام

وقد وقفت أمام هذه النتيجة متردداً . .

هارولد لاسكى يقول : إن القضاء الذى يكون بمنجاة من النقد يكون عرضة للانحراف .

والقاضى يجتهد رأى . . وهو غير معصوم من الخطأ . لقد قرأت أن ابن عبد السلام كان قاضياً لمصر فى عهد السلطان نجم الدين أيوب ثم أففى مرة بشيء وظهر له بعد ذلك أنه أخطأ فنادى فى مصر على نفسه « من أففى له ابن عبد السلام بكذا فلا يعمل به فإنه أخطأ » . . وقرأت أن عمر رضى الله عنه كان قد قضى فى حادثة بقضاء ثم قضى فى مثلها بقضاء آخر فسئل فى ذلك . فقال : تلك على ما قضينا وهذه على ما نقضى ، لأنه ما دام القضاء عن اجتهاد فكلا القضاءين فى احتمال الخطأ سيان . .

وفى عام ١٧٦١ ، أى منذ مائتى عام ، انبرى فولتير للدفاع عن كالا الذى حكم عليه بتهمة قتل ابنه الذى اعتنق الكاثوليكية على خلاف عقيدة الأب البروتستانتية . وقد سجل التاريخ دفاع فولتير ونقده الشديد لحكم القضاء . .

وفى مصر عام ١٩٠٧ أصدر القضاء حكمه على عشرة كتّاب وعطّل ثلاث جرائد عن الصدور وهى المقطم والوطن والشرق ، لأنها قذفت فى حق ضابط بوليس اتهمته بالرشوة . فعلمت جريدة الأهرام على ذلك فى مقالها الافتتاحى فى ١٦ أغسطس ١٩٠٧ وقالت بالنص : « كيف لا نتألم لسماع النيابة تحقر من شأن الكتّاب وتعالى من شأن المدعين حتى

كأن الصحافي الذي يزل قلمه أو يطيش سهمه أصغر من خلق الله «
ثم عادت بعد أربعة أيام فنشرت مقالا آخر تقول فيه تعليقا على نفس
الحكم : « ولقد رأينا منذ مدة أن رجال الإدارة يزدادون في أعمالهم جرأة
ورجال القضاء يزدادون على الصحافة شدة حتى بتنا نخشى أن يجبن
الصحفيون وتزداد قيمة المرتشين والمفسدين . . »

نشرت الأهرام هذا التعليق الشديد في عام ١٩٠٧ ولم يقل أحد إنه
إهانة للقضاء أو إخلال بمقامه !

وفي عام ١٩١١ حكم القضاء على الزعيم محمد فريد بالحبس
سنة شهور لأنه امتدح كتاب « وطنيتي » للشيخ على الغاياتي وهو كتاب
كان في نظر الحكومة يتضمن تحريضا على كراهيتها والازدراء بها والعيب
في حق ذات ولي الأمر وتحسين جريمة الورداني وإهانة ناظر الحقانية . .
وعلقت الأهرام على هذا الحكم فقالت إن محمد فريد دخل السجن رابط
الجأش ساكن الجنان كما دخل المحكمة . وأضافت أن الجمهور قد
وصف هذا الحكم بأنه شديد وأنه كفى بهذا الوصف دليلا على وقعه في
النفوس . ولم يقدم المسئول عن الأهرام إلى المحاكمة بتهمة إهانة القضاء !
هذا كله حدث في مصر منذ أكثر من خمسين عاماً . أترانا أصبحنا

اليوم نضيق بالنقد الذي كان يتحمله قضاتنا بالأمس ؟

وقلت في نفسي : إنني أخشى أن يكون بعض القضاة قد فهم
معنى استقلال القضاء على أنه انغزال عن المجتمع واستعلاء عليه أو أنه

يعنى تحصين القاضى ضد النقد وسلب رقابة الرأى العام عليه . . ولو كان ذلك صحيحاً فلماذا تقرر علانية المحاكمات واعتبرت مبدأ دستورياً أساسياً لضمان الحريات . لقد قرأت عن ميرابوأنه قال : أعطى القاضى الذى تريد ، متحيزاً ، فاسداً ، عدواً لى إذا رغبت ، فكل هذا لا يهم طالما أنه لا يستطيع أن يفعل شيئاً إلا فى مواجهة الجمهور ! إن لاستقلال القضاء معنى أعمق مما يفهمه البعض عن أنه مرادف لكرامة القضاء . إن بعض عناصره ترجع إلى القاضى ذاته . . . تجرده ونزاهته وكفايته وعدم تأثيره إلا بالحق الذى يراه . وهو فى بعض عناصره يرجع إلى نظام القضاء ذاته . . حرية المواطن فى الالتجاء إلى المحاكم وعدم جواز استيفاء الحق تحكماً وعدم جواز سلب اختصاص القاضى وعدم جواز التدخل فى عمل القاضى وكفالة حق الدفاع . . واستقلال القاضى لصيق بوظيفته لا يحتاج حتى إلى نص يقره أو ضمانات تكفله . لقد أعجبني قول المرحوم صبرى أبو علم الذى كان وزيراً للعدل حينما أعد المذكرة الإيضاحية لأول قانون لاستقلال القضاء عام ١٩٤٣ فقال فيها : « قبل أن تفتش عن ضمانات للقاضى . . فتش عن الرجل تحت وسام الدولة ، فلن يصنع الوسام منه قاضياً إن لم يكن له بين جنبيه نفس القاضى وعزة القاضى » .

ورحت أنقب وراء هذا النص الغريب فى قانون العقوبات « الإخلال بمقام قاض أو هيئته » . إن هذا النص مستمد من القانون الإنجليزى من

جريمة يسمونها امتهان المحكمة ، ولكنى أقرأ على لسان الشراح الإنجليز أنه لا يعنى بها المعنى اللفظى لكلمة امتهان أى الاحتقار أو الازدراء . ولا يقصد بها حماية كرامة القاضى من الإهانة ، لأن القانون يحمى كرامة القاضى حمايته لكرامة أى شخص آخر . ولكنه يقصد حماية سير العدالة لأن الطعن فى القاضى أثناء نظره دعوى معينة وبمناسبة هذه الدعوى من شأنه الإخلال بـعدالة المحاكمة . أما متى أصدر القاضى حكمه فإن هذا الحكم يصبح عرضة للنقد .

وملك على هذا الموضوع اهتمامى الشديد : حماية العدالة . . هذا هو واجب القضاء . أن يتصدى لحماية المتهم المائل أمامه وأن يحمى المحكمة ذاتها من أى إخلال . وهو أمر يختلف عن مجرد حماية شخص القاضى :

وتشاء الظروف أن أسافر إلى إنجلترا فى نفس هذا الصيف فى مهمة تتعلق بدراسة نظم النشر ضمن جولة فى عدة دول أخرى . وأذهب إلى محكمة جنايات أولد بيلى العتيقة فى لندن وأعيش وسط السوابق القضائية فى إنجلترا . . فيقع تحت يدي أبشع حكم يفسر هذه الظاهرة التى نقلناها فى قانوننا .

فى عام ١٩٠٠ يصدر قاض إنجليزى اسمه لورد راسيل حكماً يقول فيه : « إن المحاكم يكفيتها أن تدع للرأى العام تقدير قيمة ما يوجه إليها من نقد » . ولكنه يضيف : « ولكن يجب أن يلاحظ أنه فى بعض

المستعمرات الصغيرة التي يكون معظم سكانها من الملونين يكون تطبيق حكم جريمة الامتهان على الطعن في المحكمة لازماً بالضرورة في مثل هذا المجتمع لحماية كرامة واحترام المحكمة » :

وبدا لي أن هذا الحكم لقاض إنجليزى . . يفسر كل شيء !
ومضت سنوات ، أصبح فيها هذا البحث شغلى الشاغل . التنبيه إلى أهمية حماية العدالة ، لا الاكتفاء بالنظرة الضيقة نحو حماية كرامة القضاء . وكان موضوع رسالتى التى تقدمت بها للحصول على الدكتوراه . . . فى حماية العدالة .

ونعود إلى بيوتنا . . لننام

أوصاني النائب العام أن أكون حازماً وحذراً . وقال لي وهو يعهد إلى إدارة نيابة المخدرات ، وكنت لا أزال في أولى درجات السلم . . أن أفتح عيني « كالفنجان » . فنيابة المخدرات تحقق مع نفر من أخطر المجرمين وأكثرهم ثراء وأقواهم نفوذاً ، وهؤلاء لا يتورعون عن اتباع أبشع الوسائل للتأثير على المحقق والقاضي ، وبعض من يستعينون بهم من المحامين لم يكونوا فوق مستوى الشبهات ! وأضاف النائب العام محذراً : « قد يدخل عليك محام ، فتحسن استقباله كزميل . . وقد تستبقيه بعض الوقت ، ثم يخرج من عندك فيبلغ المتهمين الذين ينتظرون في الخارج بدء التحقيق . . أنه قد اشترى " ذمتك " . وقد يتصادف أن تكون أدلة الاتهام غير كافية ، فتقرر الإفراج عن المتهم . فيتوهم المتهم أنك حقيقة قد قبضت الثمن ، ويزداد المحامي ثراء . . بينما تتطلع سمعتك في الأحوال ! » وأجفلت . . أنا الشاب الغض في الثالثة والعشرين من عمري ! ومضى النائب العام يزيدني نصيحاً : « إن مهرجاني المخدرات من بعض الدول العربية قد اعتادوا هذا الأسلوب ، وحين يتم ضبطهم يتلقفهم

السماسة وتجار القضايا . . والجو كله موبوء بالأكاذيب والحيل والتجنى » .

وخرجت من عند النائب العام وقد قررت أن ألتزم في العمل نظاماً صارماً ، فلا أستقبل محامى المتهم منفرداً . . بل أستقبله في مكنتي حينما أقرر استجواب المتهم الذى عهد إليه بالدفاع عنه ، وفي حضور كاتب التحقيق . وفي غير هذه الحالة ، كنت لا أستقبل من المحامين إلا من أثق بصدقه وأمانته . وكنت أحرص في حفظ التحقيقات وفي الإفراج عن المتهمين ، تحريزاً قد يجاوز أحياناً الحدود المألوفة في النيابة الأخرى . ومضيت أتعقب القضايا وألاحقها . . فإذا قضى ببراءة متهم ، طعنت في الحكم ، وانتقلت إلى المحكمة الاستئنافية أترافع أمامها .

وتشاء الصدف أن تشهد نيابة المخدرات في هذه الفترة أخطر القضايا . . عصابة « أبو المعاطي » الذى كان يتنقل في أفخر السيارات بين القاهرة والإسكندرية حيث كان يملك « فيلا » ، ضبطت فيها مخبأ سرية تحوى أطناناً مما يسميه أهل الصنعة « طرب الحشيش » . وعصابة « بوبس » المهرب من الأردن وشركائه من بعض أمرائها ! وكان الاتفاق أن يتم تسليم البضاعة في منزل أحد الذين كان يسميهم مجتمعنا وقتئذ « أولاد الذوات » . . وفي وقت كان يستضيف فيه وكيل وزارة الداخلية الذى كان قد قدم لقضاء سهرة « مريحة » في منزل ابن الذوات . . وهو في غفلة عن المصيدة ! في حين كان حكمدار البوليس الداهية على علم

بالتدابير ، وكان على خلاف حاد مع وكيل الداخلية في نزاع حول السلطة . . فإذا به يخف بنفسه إلى مكان الضبط على رأس قواته . . ليخرج وكيل الداخلية . . الذي لم تنقذه إلا صلاته القوية . . بالقصرين : قصر الدوبارة وقصر عابدين !

وفي هذه الفترة العصبية من عملي في هذه النيابة اكتشف مكتب المخدرات وسائل جديدة يتبعها المهربون . فلأول مرة تستخدم الطائرات في التهريب بعد أن كانت الحمل هي الوسيلة الغالبة . وضبط مدير مطار بيروت مع بعض الطيارين المصريين يهبطون في صحراء بليبس حيث يلتقي بهم بعض الأعراب ويتسلمون منهم شحنات المخدرات !

وكانت نصيحة النائب العام ماثلة أمامي . . عند كل إجراء قمت به للتحقيق في هذه القضايا . وأذكر عن قضية تهريب المخدرات بالطائرة ، أنني واصلت التحقيق فيها بلا انقطاع حتى انتهت منه في جلسة واحدة ، ثم قدمت المتهمين إلى المحاكمة بعد ثمان وأربعين ساعة ، بعد أن قررت حبسهم احتياطياً . فلما وصلت أخبار هذا التحقيق إلى سماسة هذا النوع من القضايا ، أسقط في أيديهم . . لأن التحقيق كان قد أحيل إلى القضاء وخرج من يد وكيل النيابة المحقق ولأن المعارضة في حبس المتهمين لم تعد جائزة بعد أن قدم المتهمون للمحاكمة ! فلم يعد في وسع أحد منهم أن « ينصب » على المتهمين الأثرياء موهماً بأنه يستطيع أن يؤثر على وكيل النيابة . . « لطبخ » التهمة !

وكانت أقصى عقوبة توقع على مهربي المخدرات وقتئذ لا تتجاوز الحبس مدة خمس سنوات (وهى اليوم تصل فى بعض الحالات إلى الإعدام) . . خمس سنوات يقضيها المهرب . . وهو لا يعدم الوسيلة التى يمكنه بها ثراؤه من الاتصال بمعاونيه . . بل معاودة نشاطه المدمر . . وهو داخل السجن ! فإذا جاء يوم الإفراج . . خرج ليحصى ثرواته الآثمة ! إنه يملك دخلا لا يمسك عنه دفاتر ولا يسهل فرض الضريبة عليه ، رغم ما يقوله خبراء الضرائب نظرياً عن أن كل ربح يخضع للضريبة ولو كان مصدره غير مشروع متى توافر فيه شرط الاحتراف !

وقد هالنى أمر جرائم التهريب . فعكفت على دراسة القانون وتقارير مكتب المخدرات وأعددت بحثاً نشرته مجلة المحاماة فى فبراير ١٩٤٨ وطالبت فيه بتشديد العقوبة ورفعها إلى مرتبة الجناية . إن القانون الذى كنا نطبقه يرجع إلى عام ١٩٢٨ . وقبل ذلك كانت هذه الجريمة مجرد مخالفة . فرأى مجلس النواب وقتئذ أن التدرج فى التشريع يقتضى عدم اعتبارها جناية . كما أنه من الظلم أن تعتبر جناية بالنسبة للمواطن المصرى وحده . . فى وقت كان فيه الأجانب يتمتعون بامتيازات تحميهم من مثل هذه العقوبة ، فيحتكر الأجني هذه التجارة ، فإذا ضبط . . طبقت عليه عقوبة المخالفة ! أما وقد ألغيت الامتيازات ومضت عشرون سنة منذ صدر قانون المخدرات . . فلماذا لا يعدل . . ولماذا لا تشدد العقوبة ! وحتى يتم تعديل القانون — الأمر الذى لم يقرر إلا بعد قيام

الثورة - مضيت أطلب توقيع أقصى عقوبة يسمح بها القانون ! ومضيت في خطة الحزم .. التحرز في حفظ التحقيقات وفي الإفراج عن المتهمين في هذه القضايا !

على أن هذا الحزم البالغ .. كان يقلقني أحياناً . وكنت أسأل نفسي : أليس من واجبي أن أحفظ التحقيق الذي لا أطمئن إلى ثبوت التهمة فيه ؟ ألا أسرف في الحبس الاحتياطي حيث تقوى احتمالات البراءة ؟ ذلك أننى بعد شهور قليلة قضيتها في هذه المسئولية الشاقة .. كدت في بعض الأحيان أن أفقد الثقة في الأدلة التي يقدمها لي بعض رجال البوليس الذين يقومون بالضبط ويشهدون في هذه القضايا . كانت الأدلة التي يقدمها مكتب مكافحة المخدرات هي التي تتسم بالجد وهي التي تبعث على الاطمئنان . وكان هذا المكتب لا يقدم إلا القضايا الهامة .. وإلا الرؤوس المدبرة الخطرة . ولكن المشكلة كانت في الأدلة التي يقدمها بعض ضباط المباحث في أقسام البوليس والتي يعتمدون في الحصول عليها على بلاغات « المرشدين » وعلى أقوال « المخبرين السريين » . . يقدمونها ضد التعساء المنكودين الذين يعيشون في الفاقة وتحركهم أصابع خفية .. لا تصل إليها يد العدالة ! وقد اكتشفت في بعض القضايا أن ما تصفه محاضر بعض رجال البوليس ، بأنه الثابت من « المراقبة الدقيقة والتحريات الأكيدة » - لا يعدو أن يكون إكلشياً محفوظاً .. يختفى خلفه مرشد لا يتورع عن التلفيق . وإن بعض المخبرين

السريين - وهم العماد الحقيقي لضابط البوليس فيما يؤكد له من معلومات وما يزعمه من مراقبة - كان شريكاً مع تجار المخدرات . . يفرض الإتاوات عليهم ويتستر على نشاطهم . . فلا يقع الإبلاغ والكمين والضبط إلا عند الخلاف حول « الثمن » ! على أنى كنت ألقى هذا السؤال التقليدى الذى نعتبره فى النيابة فاصلاً قاطعاً حينما نواجه المتهم به ، فنقول له : ولماذا يدعى عليك رجل البوليس ! فلا يحير المتهم جواباً . . وقد يكتفى بأن يشكو شاهده إلى الله أو يطلب الرحمة من المحقق ! فعندئذ اعتبره عاجزاً عن إثبات دفاعه . . وأكتب « بالمداد الأحمر » :
يجبس المتهم احتياطياً وترسل عينة المخدر للتحليل !

وقلت فى نفسى مرة وقد عرض على فى يوم واحد خمسة محاضر قام بالضبط فيها نفس المخبر . . وفى كل من هذه المحاضر ، كانت روايته واحدة لا تتغير . . إنه التقى بالمتهم فى الطريق مصادفة . . فلما شاهده أخرج من جيبه قطعة حشيش وألقاها على الأرض فقام بضبطه متلبساً ! قلت فى نفسى : « أغلب الظن أن هؤلاء المتهمين يتعاطون المخدرات فعلاً أو يتداولونها سرّاً . . ولكن البوليس يعجز عن ضبطهم متلبسين بجريمتهم . فليس أيسر على المخبر ، وهو مدفوع بشهوة إثبات كفايته ، من أن يفتعل الحادث افتعالاً . . وهو فى قرارة نفسه يظن أنه لم يخالف ضميره بل إنه خدم العدالة ! إن ذلك يذكرنى بهذه القصة التى تروى عن ضابط بوليس كان يستجوب المتهم الذى ضبط معه قطعة

من حشيش ، وكان الضابط يضعها على مكتبه ، فغافله المتهم وأسرع بابتلاعها إخفاء لجسم الجريمة ، فما كان من الضابط - في كل هدوء - إلا أن فتح درج مكتبه وأخرج منه قطعة حشيش أكبر من التي ضبطها مع المتهم ووضعها أمامه قائلاً للمتهم متحدياً : (طيب . . سين على دى) أى أجب عن سؤالى عن التهمة .. وهذا هو دليلها الحديد . . هذه القطعة من الحشيش التي تزيد في حجمها على تلك التي ابتلعتها !

وكنت أحياناً أثور على نفسى وأتهمها بالظلم . وأقول إن هذا الحزم الذى أريد أن أبدو عليه ليس إلا تهرباً من المسئولية ووسيلة سهلة لكى أبعاد اللوم عن نفسى ، وأنا نية ممقوتة .. أضحى بها بحريات الناس لكى أذافع عن نفسى ومستقبلى وسمعتى ! فالقاضى الشجاع عليه أن ينسى حماية شخصه . عليه أن ينسى أقاويل الناس . عليه ألا يخشى موتوراً أو حانقاً أو فاشلاً . فإذا وجد فى نفسه أنه لا يقوى على أن يكون هذا القاضى الشجاع . . فإن من واجبه أن يتنحى !

ليس القاضى العادل هو الذى لا يفوته ، فى كتابة أسباب أحكامه ، أن يرد على دفع أو دفاع . . لا يفوته ، فى منطوق حكمه ، أن يقضى بالنفاذ أو لا ينسى الحكم بالكفالة . ليس القاضى العادل هو هذا الطراز من المهرة الذين يسدون كل الثغرات فى أحكامهم . . ولو على حساب الحقيقة . ليس القاضى العادل هو من يصرف كل هممه لكى تبدو القضية حين يراجعها المفتشون فى وزارة العدل وكأنها تنطق بكفايته

وجهده ؛ فهذا القاضي — الذى قد تصفه بالكفاية تقارير المفتشين التى تعد فى المكاتب المغلقة ، وتضعه فى قائمة الممتازين — قد يكون فى الواقع هو الظلم بعينه . لعله لم يثبت دفاع المتهم ولم يحققه . لعله عنف شاهده . . ومحضر الجلسة لا يسجل هذا التعنيف . لعله انتزع الأقوال من المتهم انتزاعاً . . والمتهم لا محامى له يحتج ويسجل . لعله صرخ فى الجلسة أو رفع صوته . لعله توعد . لعله التزم القانون وحرفيته ! لعله لم يرحم ! ويا ويلنا من مثل هذا القاضي أو المحقق !

وكنت حينما تعترضنى هذه الأفكار ، أثور على نفسى وأقول إننى أبعد عن صورة القاضي المثالى التى رسمتها فى خيالاتى حينما كنت أدرس القانون ، إننى أصبحت أحد هؤلاء الحواة المهرة الذين يجيدون صناعة القانون ولكنهم لا يحكمون بالعدل ! فهم يعرفون مخارج القانون ومدخله ويحفظون تعليمات النيابة العامة وتقول عنهم تقارير الرؤساء إنهم أكفيا . أترانى سأتحول إلى شخصية «جافير» التى رسمها فكتور هيغو فى روايته البؤساء عن رجل القانون الذى ظل سنوات ولا هم له إلا أن يكشف النقاب عن حقيقة شخصية مسيو مادلين الطيب الفاضل الذى تحول إليها جان فالجان المجرم الهارب . ولا يعنيه — باسم القانون — إلا أن يعيد هذا الرجل إلى الأصفاد حتى لو هدم بذلك حياته الجديدة النظيفة !

كنت أراجع نفسي أحياناً فأقول . . . لئننى قد أقنع نفسي بأن
أكون متشدداً مع من يتجرون في المخدرات أو يهربونها . ولكن . . . ماذا
فعلت من أجل المدمنين المرضى الذين لا يرحمهم القانون . . . ولماذا أرسلهم
إلى السجن ؟

هذا الرجل الذى أنهكته المخدرات والذى يدفعه الحراس إلى حجرتى
في الأصفاد، لأسأله عن تهمته . . . فيعترف بإدمانه هذه السموم . . .
وهو يبكى ، ويستعطفنى . . . لأجده علاجاً . هذا الحطام البشرى . . .
ماذا فعلت من أجله ؟ لقد أرسلته إلى السجن . . . ليموت أو ليجن أو
ليستمر في إدمانه سرّاً ، داخل الأسوار العالية !

كنت أبكى وأنا أرسل هذا الحطام إلى قاض . . . أعلم أنه لن
يحكم بإرساله إلى المصحة . . . لأنه لا توجد مصحات للعلاج !
وفكرت في أن أفعل شيئاً من أجل هؤلاء . . . فكتبت خطاباً إلى
مدير مستشفى الأمراض العقلية - وما زالت صورة هذا الخطاب محفوظة
في سجلات النيابة - واقترحت عليه أن ينحصر عدداً من الأسرى في
مستشفاه لعلاج مدمني المخدرات . غير أنى لم أتلّق ردّاً على هذا الاقتراح !
وظلت مصر وليس فيها مصحات لعلاج هؤلاء المرضى . . . وظل
علاجهم الوحيد هو السجن ، أى الموت !

هذه العواطف المضطربة كانت تثور في صدرى . . . ومع ذلك فأنا
لا أفقد مرة اتزانى وتزمتى والتزامى بنصوص القانون ! ولا أنسى أننى وكيل

النيابة الناجح المرموق الذى يجيد صنعه ! ولا أريد أن أضيع هذا كله
فى لحظة جنون قصيرة !

كنت أحياناً أقول لنفسي : ماذا لو نزلت إلى القاضى فى الجلسة
ووقفت على منصة الاتهام لا لأطلب توقيع أقصى العقوبة على هؤلاء
المدمنين المرضى . . . بل لأطلب الحكم بإرسالهم إلى مصحات للعلاج !
لن يفعل القاضى أكثر من أن يتسم فى وجهى ، وقد يرفع الجلسة
للاستراحة ، وقد ظننى مضطرب الأعصاب . . . ثم يقوم بدور الأخ
الأكبر الناصح . . . ويقول لى : « لا أظنك جاداً فيما تطلبه . . . فأنت
تعلم أنه لا توجد مصحات لعلاج مدمنى المخدرات » . فإذا أصررت على
موقفى . . . ولم يلتفت القاضى بطبيعة الحال إلى طلباتى « الساذجة »
وحكم بإرسال المتهمين إلى السجن . . . فسيكون فى هذا قضاء على
مستقبلى اللامع فى النيابة ! وسأصبح نادرة من هذه النوادر التى يروىها
الزملاء فى نادى القضاة ! سأضم إلى قائمة النوادر . . .

وكيل النيابة الذى حبس القرد الذى نشل حافظة المحبى عليه ، ولم
يكتف بحبس القرداتى !

وكيل النيابة الذى كان يثبت فى محضره بالدقة كل ما يقوم به خلال
إجراءات التحقيق فلم يفته أن يثبت فى محضره أنه مال على حوض به
زراعة بطيخ فأكل نصف بطيخة وأكل المأمور نصفها الآخر !
القاضى المتشكك فى بلاغ مهندس عن سرقة مذياع من منزله

لا يعرف طرازه . . . فيسأله القاضى وكأنه قد أفحمه : وكيف تكون مهندساً « معمارياً » ولا تعرف ماركة الراديو ؟ !

لقد كنت أعلم أن القانون يجيز إرسال المتهم الذى يدمن المخدرات إلى المصلحة بدلاً من الحكم بحبسه ، ولكن هذا النص فى القانون ظل عاطلاً عن التطبيق . . . لأن الحكومة لم تنشئ مصحات لهؤلاء المرضى .

أين كان يمكن أن أجد القاضى الشجاع الذى يحكم بإرسال المتهم إلى المصلحة . . . رغم أنه يعلم أنه لا مصحات !

لقد فعلها مرة أحد القضاة . . . فقامت الدنيا وقعدت ، وطعنت النيابة فى حكمه أمام محكمة النقض ، ولكن المحكمة لم تستطع أن تفعل شيئاً . . . وأفلت المتهم من العقاب . ومع ذلك فإن الضجة التى أثارها حكم هذا القاضى لم تشجع أحداً من بعده على أن يقتدى به فى أحكامه !

وظلت الحلقة المفرغة . . . ندور فيها . . . ننزل بالمدمن المريض العقوبة فلا تجديه نفعاً . وإذا خرج من السجن ألحت عليه عادته . . . فإذا ضبط أنزلت به المحكمة العقوبة . . . وهكذا ! وهى حالة تدعو إلى الأسى !

وكنت أعود فأقول فى نفسى : لو استطاع القاضى أو المحقق أن يتترع نفسه من هذه الدوامة التى يعيش فيها . . . لو استطاع أن ينظر من بعيد . . . ليحكم على الأحكام التى أصدرها وعلى التصرفات

التي أجراها . . لو أحصى المنكودين الذين أرسلهم إلى السجن !
 وكان هناك تناقض شديد يقوم في نفسي . فأنا أشعر أنني أرتكب
 ظلماً . . أو أشارك فيه . . ولكني أمضي مع ذلك في الظلم وكأنه
 أمر محتوم ! وكأنني سيف وصلت على رقاب هؤلاء التعساء ! وأنا أبكي
 من أجلهم . . ومع ذلك أزداد تمسكاً بحرفية الواجب !

وكنت أقول في نفسي : لماذا يوهم القانون بأنه يريد أن يحمي الناس
 من الموت بالمخدر . . وهو لا يحميهم من الموت جوعاً !

وكنت أقنع نفسي أحياناً بأنني لست بمستطيع شيئاً . . وأن واجبي
 هو تطبيق القانون فحسب ! غير أنني كنت لا ألبث حتى أشعر بأنني
 أغالط ، وأنني إنما أريد أن أبث في نفسي المضطربة . . الطمأنينة
 والثقة اللتين أفتقدتهما !

والدوامه تعصرني . . والآدمي الذي أرسله إلى السجن ، لا أكاد
 أعرفه إلا من الورق .

من هو . . . أين أهله . . . ما مصيره ؟

ونعود إلى بيوتنا . . . لننام !

قتلت بريئاً !

دفعه الحراس إلى غرفة التحقيق . . شاحباً ، هزيراً في أسفاله .
كان لا يكاد يقوى على أن يقف على قدميه . . إعياء ونصباً . وقرأت
محضره . البوليس يقول عنه إنه ينتمى إلى عصابة خطيرة من تجار المخدرات ،
ولكنه لم يضبط معه شيئاً منها . ونظرت في عينيه . أغلب الظن أنه يدمن
المخدرات . . هذه العيون الذابلة والوجنات الغائرة والصدر الذى يعلو
ويهبط والذى يسعل صاحبه سعالاً حاداً . . وسألته عن تهمته فأنكرها
وأخذ يستعطفنى قائلاً : إنه يشكو المرض . واهتز القلم فى يدي لحظة ..
ثم طردت الضعف الذى اعترانى ، وأصدرت قرارى : يحبس احتياطياً .
وقلت فى نفسى معللاً هذا القرار : إن البوليس يقول عنه إنه من
المتهمين إلى عصابة خطيرة وإنه لا يزال يواصل جمع الأدلة التى تثبت
هذه التحريات ، فإذا أخليت سبيله فربما فوت على البوليس ضبط هذه
العصابة .

ودخل الحارس غرفة التحقيق وعرض على نموذج أمر الحبس
لأوقع عليه . ووضعت إمضائى بغير تردد . وهمس الحارس قائلاً إنه
يعتقد أن الرجل مسلول . . . لأنه كان يسعل وقد بصق دماً بعد أن انتهت

من استجوابه ! وسرت رعشة في جسدي ، وأطرقت مفكراً . أياكون هذا صحيحاً . . . ؟ وبدأت أستعيد موقف الرجل . . .

إن الدليل ضده ينحصر في معلومات البوليس عنه ، وهي لا تكفي بطبيعة الحال لإثبات الاتهام . ولكن البوليس يقول عنه إنه من المنتمين إلى عصابة خطيرة تنشر سمومها من المخدرات ، وهو يتوقع أن يتمكن من ضبط بقية أفرادها بعد أن أحاطهم برقابته . فلو أخليت سبيله لفسد التدبير ، ثم إن ضبط شركائه قد يؤدي إلى تقوية الدليل القائم ضده . وقلت مهوناً الأمر على نفسي : وعلى أي حال ، إن الرجل سيقدم معارضة في حبسه ، وسيفرج القاضي عنه حتماً إذا لم تتوافر أدلة جديدة قبل أربعة أيام . . هي كل سلطتي في الحبس الاحتياطي . واعتقدت أنني أقنعت نفسي القلقة بأنني تصرفت التصرف الذي يتفق وصالح التحقيق .

ولكن كلمات الحارس عادت تطن في أذني . . إنه يعتقد أن الرجل مسلول . . إنه بصق دماً ! وأطرقت لحظة ثم رفعت رأسي وقد انفرجت أساري وجهي . . فقد هدتني مهارتي القانونية إلى حل موفق ! وطلبت ملف التحقيق وأضفت في ختام قراري : يندب طبيب السجن لتوقيع الكشف الطبي على المتهم لمعرفة حالته الصحية واتخاذ الإجراءات اللازمة لعلاجيه إذا تبين صحة ما يدعيه عن مرضه . واسترحت . . .

وعدت إلى بيتي في المساء وحاولت أن أنام ، ولكنني لم أفلح . كانت

صورة الرجل بوجهه الشاحب ووجنتيه الغائرتين وعينيه الزائغتين . .
لا تفارق مخيلتي . وكلمات الحارس تدوى في أذني . . إنه مسلول . .
لقد بصق دماً !

وأيقنت أنني محموم . . ورحت أتقلب في فراشي وأنا أتعذب من
القلق والخوف وتأنيب الضمير . لماذا حبسته ؟ ولماذا التزمت والمبالغة
والحيطة في توهم المصلحة العامة . . ! لماذا لو كان مريضاً حقاً ؟ ألا
يعني قراري عندئذ أنني حكمت عليه بالموت . فهل يقوى هذا المسلول
على أن يتحمل النوم على « الأسفلت » في حجرات السجن المظلمة
الرطبة . . . ولا رعاية . . . ولا تغذية !

لقد كنت أزور السجن مرة في جولة تفتيشية . فوقفت على عتبة إحدى
غرفه التي يتكدر فيها المنكودون باسم القانون . . . فتملكني رعشة . . .
وسعلت ! وأسرع مأمور السجن يبعدني عن المكان الرطب ويطلب لي
شرباً ساخناً . يا للسخرية !

وحينما دخل شعاع من الفجر إلى حجرتي فرحت به . . . كنت
أترقب النهار لأسرع إلى النيابة وأطمئن على المريض السجين ، ووصلت
دار النيابة والساعة لم تبلغ الثامنة . وحاولت أن أتصل بالسجن لأتعرف
حالة المريض . ولكن السجن لم يبلغني شيئاً . وفكرت لحظة في أن أطلب
الأوراق وأصدر أمراً جديداً بالإفراج عن الرجل . . . ولكني عدت
وترددت . . .

قلت فى نفسى إننى كنت بلا شك متعباً بالأمس . . . فعلام هذا التشاؤم ولم هذا القلق ؟ ألم ندرج فى النيابة على أننا فى القضايا الخطيرة نستعمل سلطتنا فى الحبس الاحتياطى ، حتى لو كانت التهمة غير ثابتة ، لنتيح الفرصة لحفظه الأمن لتجميع الأدلة . إننى إذن لم أخالف ما درجنا عليه . فأما عن مرض الرجل . . فلماذا أصدق ما يزعمه المتهم ولم آخذ باستنتاج الحارس ؟

ودخلت على محامية صديقة كنت أطمئن إليها وأعجب بنشاطها ودمائها . إنها اليوم عضو فى مجلس الأمة وقد جللها وقار التجربة . . . ولعلها قد أصبحت جدة فإنى أعلم أن لها أبناء وبنات كالأزهار تخرجوا فى كليات الحقوق ، وكانت لها ابنة عظيمة . . . هكذا اسمها . . . كانت طفلة صغيرة فى ذلك الوقت وكانت دائماً تحدثنى عنها . سألتنى المحامية الصديقة ، وقد لاحظت أننى شارد الذهن ساهم على غير ما ألفته منى ، عما إذا كنت متعباً . فرويت لها قصة السجين المريض الذى أمرت بحبسه . وقلت : إننى لست مطمئناً إلى تصرفى . . ولعلنى ظلمت الرجل وهو مريض لا يقوى على احتمال السجن . . . وأنا لا أستطيع أن أخلى سبيله الآن ، مع أن هذا من سلطتى ، خشية أن يساء تأويل هذا الإفراج . . . وأنا الحريص على سمعتى ! وقد كنت أتوقع أن يعارض هذا المتهم فى قرارى أمام القاضى ، ولكنه لم يفعل . . هذا الذى تزعم تحريات البوليس عنه أنه ينتمى إلى عصابة خطيرة . . ومع

ذلك يعجز عن أن يعهد إلى محام بالمعارضة في حبسه ! ومعنى هذا أن مدة الحبس ستجدد .

ثم بدا لي خاطر عجيب . . .

قلت للمحاماة التي أثق فيها : إنني أريدك أن تسدي لي معروفاً لن أنساه ! أريدك أن تعارضني باسم هذا المتهم في قراري . . فتعرض المعارضة على القاضي . واطمأنت نفسي إلى هذا الحل . وكتبت المحامية أماني طلب المعارضة فأشرت عليه بعرضه على القاضي وبطلب المتهم من السجن ليبدى دفاعه أمام القاضي قبل انتهاء أيام الحبس الأربعة المحددة طبقاً لقراري . وتنفست الصعداء . . غداً ينظر القاضي في المعارضة ويخلى سبيل المتهم بطبيعة الحال !

ولكن يأبى سوء الحظ إلا أن يلازمي . . . ففي اليوم التالي كان هناك احتفال بعودة أبطال الفالوجا وتتعلل المواعيل لذلك . . ويتعذر إحضار المتهم من السجن . فتؤجل المعارضة يوماً آخر ! وتطيرت من هذه المصادفة التي لم تكن في الحسبان . ولكني طردت هذا التشاؤم من رأسي ، قائلاً : ومع هذا فإن غداً لناظره قريب !

وجاء الغد . . واستيقظت في الصباح وكأن حملاً يثقل على صدرى ، وبكرت في الذهاب إلى دار النيابة وأنا أحدث نفسي . . . بعد ساعة ينظر القاضي المعارضة ويستريح ضميري !

وسمعت عويلاً . . . وسرت رعشة في أوصالي ! سألت الحاجب الذي

خف لاستقبالى عند باب المحكمة . . فإذا الرجل قد مات ! وقد حضر أهله إلى النيابة ليحصلوا منى على ترخيص بدفن جثته !

ودخلت على قاضى المحكمة وأنا أكاد أنتحب . وصرخت . . إننى قتلت الرجل ! ورحت ألعن اليوم الذى التحقت فيه للعمل وكيلا للنياية . كنت مضطرباً . . قلقاً ، وكانت حالتى تبعث على الرثاء ، فأخذ القاضى يهون الأمر على ويقول لى إن الرجل كان لا محالة هالك . . سواء دخل السجن أم لم يدخله ، وإن قرارى ربما أطال فى حياته هذه الأيام التى قضائها فى السجن والتى أبعدته عن المخدرات . ثم أضاف : إنك على أى حال قد فعلت كل ما كان فى وسعك . . . ويكفى أنك أمرت بإحالة إلى طبيب السجن . وانفجرت فى القاضى صارخاً ، وكأنه المستول عن موت الرجل . . ما أمهرنا نحن رجال القانون المحنكين ، حينما نكتفى بأن يبدو كل شىء على الورق عادلاً وقانونياً !

طبيب السجن ! نحن نعرف أن طبيب السجن لم يكن ليكشف على المتهم قبل أيام ! وأية رعاية كان يمكن أن يجدها مثل هذا المنكود فى السجن ؟ . . لقد كانت أمامى الدلائل على مرضه واضحة . . . ولكنى أهدرتها وتعلقت بإجراء شكلى كان يجب أن أدرك فى قرارة نفسى أنه لن يفیده ولن ينقذه من الموت ! رباه ، لماذا حبسته ؟ ولماذا لم أعدل عن قرارى ؟ . . ورحت أبكى كطفل . . وشعرت بالخوف يدخل إلى نفسى . وبقيت على هذه الحال . . أياماً بل شهوراً . . لا تفارقنى

صورة الرجل المريض . . وأنا آتهم نفسي بأننى قتلته أو عجلت بموته !
وأنا اليوم حينما أعود بهذا كرتى إلى هذه الفترة من حياتى فى النيابة التى
كنت أعتقد فيها أن واجبى يقتضى هذا الحزم والتمت . . . أدرك أن
هناك معانى أخرى أعمق وأسمى . . . وأن على القاضى أن يتبع دائماً
ما يطمئن إليه قلبه دون أن يلتفت إلى أى اعتبار آخر . . . وأنه من الخير
ألف مرة أن يبرىء القلب الرحيم مائة مجرم من أن يدين منطق العقل . . .
بريئاً واحداً !

أحلام فتاة . .

لا أعرف أين هو الآن ؟ . . هل هو حي يرزق ؟ . . هل أصبح بطلاً ؟ . . أم احتواه الظلام ؟ . . دعوته إلى غرفة التحقيق . فلاحظت ملامح ذكاء ووسامة على وجهه . الحديث خافت ومرتب والجأش رابط لا يهتز . . رغم أن التهمة المنسوبة إليه كانت كفيلة بهدم مستقبله .

كانت قضيته في أعقاب حرب فلسطين عام ١٩٤٨ ، وكانت وحدته في عمان . لم تكن ظروفه قد مكنته من أن يتم تعليمه والتحق بالجيش برتبة « صول » .

وقلبت أوراق التحقيق . لقد عثر في حجرته على حقيبة مملوءة بالمخدرات . وهو ينكر أمرها . هل هناك من يمكن أن يدس لآخر مثل هذه الكمية التي تقدر بآلاف الجنيهات ؟ وهو يسلم في هدوء بأنه لا يوجد هناك عدااء بينه وبين أى شخص قد يحمله على تلفيق هذا الاتهام . ولكنه يقدم لى تفسيراً للحادث . ألا يحتمل أن تكون الحقيبة لآخر . . وأنه لما خشى افتضاح أمره وضعها في حجرتي ! ولماذا لا يكون الجاني الحقيقي قد لجأ إلى هذه الوسيلة ، فترك الحقيبة في حجرتي حتى لا يفطن

إليها أحد ، ثم يعود بعد ذلك في الوقت المناسب ليلتقطها . أما إذا عثر عليها ، فإن الاتهام لا يمكن أن يصل إليه !

وكان كلامه يبدو منطقيًا . وكان هذا بعض ما يريب فيه . فلماذا لا يكون هو الذى دبر خطته ورسم دفاعه على هذا الأساس . إنه يترك الحقيبة وكأنها فى متناول أى يد وكأنه لا يحرص عليها ، فإذا عثر عليها قبل أن يتمكن من تهريبها . . قدم هذا الدفاع المنطقى .

والتهمة مع ذلك تبدو شائعة ! الحجرة مفتوحة يمكن أن يدخلها أى إنسان . فحيازته للحقيبة فى مثل هذه الظروف ليست مؤكدة . وتشعب التحقيق . ما هى آخر مرة دخل فيها الغرفة ؟ من الذين ترددوا عليها بعد ذلك ؟ ما هى تحريرات رياسة القوة عن سلوكه ؟ . . والتحقيق يكتنفه الغموض . .

وطلبت محضر تفتيش غرفته . وفهمت أن المضبوطات الأخرى التى عثر عليها معه عبارة عن أوراق وخطابات . وقلت : لعلى أجد فيها دليلا ينير الطريق أمامى فى هذه القضية الغامضة ..

وفضضت أوراقاً مكتوبة بخط دقيق أنيق على ورق أزرق ! أتكون خطابات غرامية ؟ ويا ويل الناس منا نحن المحققين ، نفتش فى أسرارهم وننقب فى خبايا حياتهم ونطلع على ما يحرصون على كتمانهم !

وبدأت أقرأ . . ولا أتوقف . خطاب . . خطابان . . ثلاثة ! وكلها بنفس الخط الدقيق . . الأنيق . والتوقيع واحد !

كانت هذه الخطابات نموذجاً للبساطة في التعبير والصدق والحب .
 إن هذه الفتاة فيما يبدو كانت تعمل ممرضة أو حكيمة . . لأنها في أحد
 هذه الخطابات كتبت عنوانها على أنه عيادة طبية بالسويس . وهي قد
 تلقت قسطاً لا بأس به من التعليم . فهي دائماً الحديث عن الكتب التي
 تقرأها وعن الكتب الإنجليزية التي تزدحم بها مكتبات السويس وقتئذ .
 وهي رقيقة عاطفية مثالية . تحب هذا الشاب من أعماق قلبها ، وهما يتراسلان .
 ويبدو من خطاباتهما إليه أنها كانت تتوقع أن تنتهى علاقتهما بالزواج ،
 وأنه لم يف بوعده . هل تزوج أخرى ؟ لا يبدو ذلك واضحاً . ومع ذلك
 فهي تشير إلى خطأ قد يظن أنه قد أساءها به . وعلاقتهما قديمة منذ أيام
 الطفولة . كانا يقرأان الروايات معاً . وكانت تستعين به في دروسها .
 ومع ذلك فهي تقول إنهما لم يلتقيا بعد ذلك في شبابهما غير بضع مرات .
 وهي تصفه بأنه موهوب في الكتابة والأدب والخطابة ولكنه ينطق الفرنسية
 بلهجة أقرب إلى الإنجليزية ، وهي تحاول أن تحسن نطقه للفرنسية .
 وهي تصفه بالبسالة لأنه ذهب يحارب في فلسطين . وهي لا ترجو منه
 إلا أن يظلا صديقين .

وحملت أوراق القضية معي ، وأخذت أستعيد قراءة هذه الخطابات .
 هل يمكن لهذا الحب الرائع أن يخلق مجرماً ؟ أتراه كان يطمع في ثروة
 سريعة يحقق بها آماله ؟ أتراه كان يشعر بحقد على المجتمع الذي
 لم يسمح له بأن يتم تعليمه وأن يصبح ضابطاً أو كاتباً أو مهندساً ؟ أيشعر

فى قرارة نفسه بأنه قد يكون أفضل من رؤسائه بل أكثر منهم ثقافة وذكاء وفطنة ؟ أم أنه برىء من كل هذا ، ألقت المقادير فى طريقه بهذه الحقيبة الموبوءة ؟ وماذا عسى أن يكون من أمر صديقه التى تنظر إليه كمثلاً الأعلى . . إذا علمت بهذه القضية ؟ أتصدق أن بطلها . . يمكن أن يكون مجرمًا ؟ إنها قد تصرخ فينا . . ماذا تعرفون عنه ؟ هل تحكمون على إنسان من أوراق جامدة ومن وقائع محدودة بظروفها الضيقة . إننى أعرفه خيراً منكم . أعرف عنه رفته ومثاليته وشجاعته وقلبه الكبير . لا . . لا يمكن أن يكون مجرمًا .

ورحت أرسم فى خيالى صورة لهذه الفتاة ، الذكية الرقيقة المحبة . وغلبنى الاعتقاد بأن الشاب الذى تحبه . . ليس مجرمًا . . وأن هذا التحقيق يجب أن يحفظ !

ولم أستطع أن أقاوم رغبة كانت تلح علىّ فى أن أنقل هذه الخطابات وأحتفظ بها . . هل كان يجوز لى كمحقق أن أحتفظ بها لنفسى ؟ حقيقة إن يدي لم تمتد إلى الخطابات ذاتها . لعلها ظلت محفوظة بملف التحقيق أو لعله تسلمها بعد ذلك . ولكن أكان من حقى أن أحتفظ بأفكار فتاة تحب ؟ لقد اطلعت عليها بمقتضى واجبي كمحقق . ولكن . . أكان يجوز لى . . أن أنقلها لنفسى ؟ إن رغبتى فى أن أكون قريباً دائماً من هذه المعانى الرقيقة وهذا المثل لحب رائع . . كانت أقوى من أى اعتبار آخر . وغلبنى إحساسى الفنى وغلبتني خيالات شاب يريد أن يتزع من أوراق

التحقيق الجامدة حقيقة العلاقات الإنسانية..

وظلت صور هذه الخطابات معي . كنت أستعيد قراءتها . . كلما تقدمت بي الأيام وعاودني الحنين إلى ذكرياتي القديمة . أصبحت عندي شيئاً عزيزاً أحرص عليه . وأنا لا أعرف حتى اليوم شيئاً عن هذه الفتاة الرقيقة التي كتبت هذه الخطابات الرائعة . لعل الشيب قد وخط شعرها . لعلها اليوم زوجة وأم . . . إنها بالنسبة لي مجرد رمز لحب مثالي .. إنها تعبير عن حقبة في حياتنا . . كان فيها جنودنا يمضون إلى الحرب ووراءهم قلوب تحبهم . كان فيها شعبنا يكافح الأحلاف العسكرية ومعاهدة الدفاع المشترك التي كان يراد فرضها علينا . . كان فيها الحب يختلط بالجهاد والتضحية .. والأمل . وأنا اليوم أنشر هذه الرسائل . . كما نقلتها .. لم أغير فيها حرفاً . . ولم أصحح فيها خطأ في لغة أو تعبير . إن قيمتها في بساطتها . . وفي صدقها . لقد حبستها لنفسى عشرين سنة . . واليوم أطلقها من هذا الحبس لتقرأها بناتنا . . زوجتي قرأتها معي . وابنتي غداً تقرأها . .

* * *

الرسالة الأولى :

السويس في ١٨ سبتمبر ١٩٤٨

أخى

كان الأمل يراودنى فى إمكان ردك . فلقد كتبت رسالتى الماضية اعتباراً ، فما كنت أعلم مكانك بالضبط . ولكن شدة إحساسى بأن أقوم بشىء من الواجب حيال شخص أكن له إخاء ومودة دفعنى لأن أسطر تلك الكلمات التى سطرت . وما أسعدنى بذلك الذى سطرت بعد إذ علمت أن كان لك منه سرور ومتعة وهناء .

إننا معك حقاً يا . . . فبالجميع فى منزلنا يذكرونك ويرجون لك السلامة دائماً . وقلوبنا دائماً مبهلة إلى الله أن يكون معك . يشد أزرع ويسدد خطاك ويهديك إلى ما فيه الخير . وما كنت أعلم أنك غال عزيز على نفوسنا إلا بعد تلك المحنة التى امتحننا الله بها .

لست أدري يا أخى .. أحملت خطابك كل ذلك الشوق . أم أنه كان شوقى الذى جعلنى متلهفة عليه أقرؤه ولا أسأم وأحتضنه بأصابعى فأحس له حرارة وحياة . لشد ما أريد أن أدخل السرور على نفسك كما أدخلت أنت السرور على نفسى بخطابك وكلماتك . كم الحياة عذبة

إذ يحس الإنسان أن له أخاً تملؤه أحاديثه بهجة وإيناساً وانشراحاً . سأكتب إليك إن شاء الله دائماً وبانتظام . حتى تعود إلينا سليماً منصوراً . ولن أكون بخيلة عليك بنفقة لا تذكر كما تصر على أن تذكر ذلك في خطابك . فما كنت قط بخيلة بمعنوياتي فما بالي أبخل بماديات تافهة . وحبذا لو كان في استطاعتي أن أبعث إليك بشيء تقرأه . فلست أملك غير الصحف والمجلات . ولا توجد مكتبات لبيع الكتب العربية هنا . ولو أردت كتباً إنجليزية فقد أجدها هنا . فالمكتبات تباع كل ما هو إنجليزي من الورق وعلى أن تحدد العنوان المطلوب بالضبط . إن قراءاتي خفيفة . لا شيء غير أخبار اليوم وآخر ساعة والاثنين والمصور والهلل . أما الكتب فما أشد شوقى لها ولكن أين ؟ أرجو ألا أكون أطلت .

عنوانى : عيادة بالسويس .

الرسالة الثانية :

السويس في ٢١ سبتمبر ١٩٤٨

عزيزى

ما أرق عاطفتك . . . إننى أكن لك نفس العاطفة . فلماذا أكرهك .
 إن نفسى لم تنطو يوماً على كراهية مخلوق أو بغضه أو الحقد عليه ، مهما
 بلغت إساءته وأذاه . وما أكثر ما أوذيت وأسىء إلى فى دنيانا هذه المملوءة
 بالآلام .

إننى أذكر أيامنا الماضية فأراها مرت كحلم صيف ، سريعة خاطفة ،
 ظلمتها براءة ورعاها طهر وبساطة ، وكانت علاقتنا صداقة طفولة أكثر منها
 عاطفة أملاها الشباب ، ولقد ظننت يوماً أنها ستكون رابطة العمر . فإذا بي
 أفاجأ بما لم يكن له حساب فى نفسى ثم تكرر ذلك . فما نسيت على أى
 الأحوال شخصاً إن كانت قد فاتتني صداقته فلم يفتنى إخاؤه . ثم كانت
 حرب فلسطين وسفر رجالنا البواسل إلى ميدان القتال . ثم ظنى بأنك قد
 تكون تخلفت مع من تخلفوا عن السفر . ثم مروى بعد ذلك بالمأظة
 عند ذهابى إلى القاهرة ومنها إلى طنطا بالتاكسى ولست أنسى أنى كنت
 أحرق النظر فى وجه كل من أراه فى تلك المنطقة العسكرية على أراك
 — دون جدوى — ثم استفسارى عنك فى ذات اليوم الذى وصلت
 من منصة الاتهام

فيه بلدتنا لقضاء عطلة العيد . فكان أن أخبروني أنك بفلسطين تحارب
حرب الكرامة ضمن رجالنا البواسل ومنذ ذلك الحين أخذت على عاتقي أن
أرفه عنك قدر المستطاع .

وبعد يا عزيزي إني أتساءل : أعاطفتك هذه مبعثها إحساس حقيقي
أم أنها وليدة رغبة في التكفير عن خطأ تظن أنك قد أسأتني به ؟

أختك

الرسالة الثالثة :

السويس في ٢٣ أكتوبر ١٩٤٨

عزيزى . . .

حضرت أمس من طنطا بعد أن قضيت بها عشرة أيام وتسلمت خطابك هذا الصباح .

ما أعذب الهدوء الذى أستشعره عندما أتسلم خطاباتك وإن كانت فى غالب الأحيان تصلنى متأخرة فيجعلنى تأخرها نهياً موزعاً بين الشوق والقلق ، أما شوقى فإنى أحبه لأنه إليك وأما قلقى فإننى أبذل جهداً غير قليل لأتغلب عليه فأظل دائماً متفائلة سعيدة .

إن خطابك يفيض بهمك يا عزيزى فهلاً ترفقت بى من تهمك . وأى ذنب يا ترى اقترفته دون أن أشعر . إنك تعلم يا (. . .) أى مكان تحتل من نفسى وإن كنت قد تجاهلت ذلك فى وقت ما ووطئته دون أن تشعر به وتركت قلبى محطماً جريحاً يقطر دماً دون كلمة أو إيضاح . حسبك أن تعود بهذا كرتك إلى الوراء ، فترى أنى لم أغضبك يوماً ولم أسئ إليك .

والآن لا أريد إلا أن نكون أصدقاء أعزاء . فكم يسعدنى أن تكون صديقى يا (. . .) وأن أكون صديقتك . أفرح لفرحك وأتألم لألمك . أهبك من

روحي ودًا وإيثارًا وصفاء ووفاء . وأهبك من قلبي مكاناً ربيعاً عميقاً .
ولا أتردد في أن أعطيك دمي حتى القطرة الأخيرة إذا ما احتجت إليه
فلست أملك غير تلك الدماء . وثق يا عزيزي أنني أقول حقاً . وأن هذا
أقل ما يمكن أن يجود به إنسان لمصرى شجاع مثلك إن لم يكن لصديق
عزيز وأخ كريم وقطعة من المهجة والروح .

إن ذكرياتي تعود بي إلى الوراء أيام كنا يافعين . فأرانا وقد انهمكنا
في قراءة الروايات . أتذكر ذلك يا (. .) أتذكر ذلك أيام العطلات
الصيفية وكيف كنا نلتهمها التهاماً . وكيف كنت أراك كل يوم مرة على
الأقل . ثم أيام الدراسة ومسائل الرسم البياني والجذر التربيعي والتكعيبي
وما كنت ألقاه في حلها من عناء وكيف كنت أستعين بك على حلها .
وإن أنس لا أنس ناحيتك الأدبية وقوتك في الإنشاء والتاريخ والخطابة .
لقد كنت فذاً موهوباً وما تزال صغيراً . ونطقك الفرنسية بلهجة أقرب إلى
الإنجليزية وما كنت أحاوله من إصلاح ذلك النطق بمحاولات فشلت
كلها . ثم ميلنا المشترك ، على وزن الدفاع المشترك برضه ، إلى الناحية
الأدبية واتحاد الأفكار في كثير من الأحيان . لقد ذهب ذلك كله وإن
بقيت ذكراه حلوة لطيفة عاطرة .

ثم إن الذاكرة تعود بي إلى ماض قريب يوم كنت تجيئني زائراً .
وكتاب العقل الباطن الذي سمعني مرة أتحدث عنه وكنت في حاجة إليه
ولم أجده ، فأحضرتك أنت إلى خصيصاً فكانت مفاجأة ، إنني أحتفظ به

ذكرى عزيزة غالية . أية ذكريات تلك التى تطوف بخاطرى . لقد كنا صديقى طفولة وإنى لأعتر بذلك كثيراً فإن شبابنا مر دون أن نلتقى غير بضع مرات .

إن لك قبلة عندى يا (. .) إن أردتها الآن فإنى أبعث بها إليك .
وإلا فإنى أحتفظ بها حتى أراك فأطبعها على جبينك زاخرة بمعانى الشوق والمحبة والتقدير .
وإلى اللقاء . . .

صديقتك

فى ظلال المشنقة ..

عرفته وأنا صبي . كنت أستمع إليه وهو يخطب ويهدير كالبحر .
كنت أغنى أناشيده . وكنت أضع على صدرى شارته . كان لى مثلاً ،
منه تعلمت حب الوطن والحماس لقوميتى .

وفى بلدتنا فى أقاصى الصعيد – وفى إجازة صيف – كنت أجتمع
كل أمسية مع لدائى . . نسمر ونروى الشعر وننشد . . اسلمى يا مصر ،
إننى القدى !

وقدم إلينا ومعه عشرة من مريديه . كانوا يطوفون الصعيد ، فرؤا
ببلدتنا . ومضينا للقائهم . كنت مزهواً فرحاً بذلك اليوم الذى ألتقى فيه
« بالزعيم » الذى فتتنى حماسه وخطبه وجراته . . والذى كان يبدو فى
نظرى بطلاً ، يحطم الحانات ويدعو إلى مقاطعة الأجانب ، ويكتب
المقالات الطوال يتغنى فيها بحب مصر . وأبى « الزعيم » أن يركب العربة
التي أعدتها له البلدة وسار على قدميه فى طليعة أقرانه بقمصانهم الخضراء . .
فى موكب عسكري تلهبه الأناشيد . . ونساء الصعيد المحجبات لا يتماكن
أنفسهن عن أن يطلقن زغرودة فرح . . وقد هزهن المشهد . كنا فى

منتصف الصيف وكان القيظ شديداً في أقاصي الصعيد . وكان كل « مجاهد » يحمل على ظهره متاعه وإلى جنبه قد أدلى عصا غليظة . . وفي وسطه تدجج بخنجر لامع . كنت مسحوراً بكل هذا . . أنا الصبي في الثانية عشرة من عمري !

وذهبنا إلى المنتدى الذي كنا نجتمع فيه . ووقف « الزعيم » يخطب ساعات . كان الزحام شديداً . وكان معي لداقي الذين استعدوا لذلك اليوم ، فأعدوا كلمات يلقونها تحية للضيف . وما زلت أذكر ابن أخ لي ضرير كان يدرس في الأزهر – وقد توفي منذ أعوام – حينما وقف يلقي أبياتاً من الشعر يترنم فيها بذلك اليوم الذي فيه « طربت الأطيوار واهتزت الأغصان » في هذه البلدة في الصعيد !

وعبرنا النيل معه في اليوم التالي إلى الشاطئ الشرقى في مركب ذي شراع . . ونحن ننشد اسلمى يا مصر . وتركنا الزعيم بعد يومين . وكادت أختنق بالدموع ساعة توديعه وهو يسميني المجاهد الصغير ! كان قد صنع لنا شيئاً نعيش من أجله . كان بيننا الطالب والموظف والمعلم ولابس اللبدة . قضى معنا أياماً . . مليئة بالسحر والخيال ، يصفق لنا ونحن نتبارى في حمل الأثقال وفي التحطيب . . رياضة الصعيد . فإذا تعبنا . . جلسنا نروي الشعر أو ننشد أناشيد الوطنية ، أو يقوم أحدها خطيباً مندداً بالاستعمار !

ومضت الأيام . . ولم أعد ألتق بالزعيم الذي فتنى في صباى . .

وكانت الخصومات السياسية تشتد وتعنّف . وفي هذه الأثناء كنت أسمع أحياناً ما يسمى « الزعيم » ! ولكنى كنت أعود بذاكرتى إلى الأيام الرائعة فى صباى وأذكر الآمال العريضة التى حرّك بها نفوسنا فى حب مصر « زعيمة الشرق ومهد الحضارة والنور » ! . . فأقول : حسبي هذا ! ودارت عجلة الزمن . والتقيت به بعد أن جلست على منصة الاتهام فى نيابة الصحافة . كانت الألوان السياسية تمر أمامى كل يوم . صحف من اليسار ومن اليمين . الصحفي المخلص الذى تقوم له السلطات وتتعهد لأنه نقد وزيراً . . والصحفى الذى خان الأمانة فنهش الأعراس . . ومع ذلك فإن أمره لا يعنى السلطات ! وحسب اهتمامها أن ينصرف إلى من يشرعون النقد فى وجه الفساد ! الحكام الذين يضيقون بالنقد ولكنهم يتشدقون بأنهم يرحبون بالنقد البناء . لشد ما أمقت هذه العبارة . . النقد البناء . إنها شعار دائماً للتنكيل بحرية النقد ! فإذا ترك هؤلاء الحكام كراسى الحكم . . انقلبوا ثواراً يتحدثون عن الصحافة الحرة . . التى لا حد لحريتها ! هذه الصورة كانت تترأى لى . . من خلال عشرات البلاغات التى كانت نيابة الصحافة تتلقاها من السلطات !

وصور أخرى . .

القاضى الحر . . الذى يقول للحكومة يوماً : لا ! ولكنه لا يتردد فى أن يقول للصحيفة يوماً آخر : لا ، إذا أحس أنها قد انحرفت ! والقاضى الذى يقول دائماً للصحيفة : لا ! أما للحكومة . . فهى . . .

نعم دائماً ! والقاضى الذى يقول للحكومة : لا ! ثم تتبين أنه ليس العدل هو الذى جعله يقول . . لا ! لقد قالها مرة رئيس نيابة عرض عليه أمر ضبط جريدة نشرت بياناً يتضمن معاودة لنشاط جمعية الإخوان التى كان قد صدر قرار بحلها . . ومع ذلك . . فقد قال للحكومة : لا ! ويا للشجاعة ! ثم تتبين أنه قالها . . لأنه كان يعلم بفطنته . . أن هذه الحكومة كانت مؤقتة لإجراء انتخابات . . تمهد بعدها لعودة الحزب صاحب هذه الجريدة ! وأنه يريد أن يعبد لنفسه الطريق . . مع الحكومة المنتظرة !

وهناك النفوس التى تضعف وتخور . . والنفوس التى لا تقوى على حمل المسئولية . . والنفوس التى تتوهم أن هناك شيئاً مطلوباً منها . . وقد تنخدع بما يهمس به فى آذانها ضابط بوليس سياسى . . خير هذه النفوس . . النفوس التى تفرح برضا السلطان .
والحكومات تسقط . . والصور تتكرر . . والقانون مظلوم .

ففى يد مستشار مثل الحازندار . . لم يكن القانون هو التزام حرفية النصوص ، فالصحف تقدم أمامه للمحاكمة . . والنيابة مطمئنة إلى أن القانون يسندها . . وأن تفسيرات محكمة النقض لحدود النقد المباح لاتدع منفذاً لبراءة الصحفي . ولكن الحازندار يحكم بالبراءة . . ويصنع القانون . . ويضع مبادئ جديدة لا يخشى فيها أن تراجعها محكمة النقض . كان يقول فى أحكامه ما دام النقد كان متوخياً المصلحة العامة . . فلا

يهم أن تكون العبارات مرة أوقاسية ! الصحفي كان حسن النية فيما نشره !
ويقتل هذا الرجل . . لأن أكثر الناس لا يعلمون !
في هذه الأيام القلقة المضطربة . . أصبح الصبي الذي فتن يوماً
بالمقالات الملهبة التي كان يكتبها « الزعيم » منذ خمسة عشر عاماً ..
وكيلاً للنياية ، مهمته أن يقرأ هذه المقالات . . لا لينفعل بها وينتصر
لها . . بل ليتسقط زلات كاتبها . . ويبيده القانون والنصوص الجامدة
كالحجر . . وأمامه بلاغات السلطات العامة التي كان يجرحها
مرالنسيم !

وفي هذا الجو الجليد . . التقيت بزعيم صباى ! كان يحرر في
جريدتين يصدرهما . . وقد زادت جرأته . . وكلما زادت جرأته . . زاد
توزيع جريدتيه . . وكلما زاد توزيع جريدتيه . . زاد اهتمام الحكومة
بأمره واعتبرته خطراً على أمنها !

وكانت نيابة الصحافة في ذلك الحين أشبه بندوة سياسية .
والصحفيون الذين يحقق معهم لا يتخرجون عن الكلام . . والمحققون
لا يتخرجون عن الاستماع !

وقد تجنبت دائماً . أن أقف وجهاً لوجه أمام الرجل الذي كنت
أدين له في صباى ؛ فأية سخرية أن أحقق اليوم مع الرجل الذي جرئت
خلفه وتعلقت بقميصه الأخضر ورددت كلماته وحفظت أناشيده . . !
وكانت الأحداث تتوالى . . والنفوس تضطرب ، وتجار الوطنية

يختلطون بالخلصاء . . فيصعب أن تعرف أيهم الصادق . وشباب يذهب إلى القناة . . وحكومة تتظاهر بأنها تعد ليوم التحرير . . ورجال بوليس يقفون في وجه جنود الاحتلال وهم لا يحملون سوى عصيهم ! وحرقت القاهرة . . ! من الذى حرقها ؟ الناس كلها حرقها . . الجماهير الهائجة . . المكبوتة . . المغلوبة على أمرها . . شرارة اندلعت . . ولم يلبث الحريق أن ابتلع القاهرة كلها . وكان لا بد للحكومة من أن تبحث عمن تحمله المسؤولية ! . . وما أسهل الاتهام ، ولكن . . ما أشق الوصول إلى الحقيقة !

وجند كل رجال النيابة في مصر للتحقيق . وجند كل وكلاء نيابة الصحافة لتحقيق علاقة ما كان ينشر في الصحف بذلك الحريق الذى حدث . وعهد إلى أن أدخل بيت الرجل الذى كان يدور الاتهام حوله . . والذى كان يوماً مثلاً رائعاً لصباى ! ولم يعد في وسعى أن أتخلف عن واجب العمل .

كان هو في غيابة السجن . وحرصت على أن أذهب بلا ضجيج إلى بيته . وصعدت الدرج . وطرقت الباب برفق وعلى استحياء . . أكاد أنكس معه رأسى . ففتحت لنا زوجته . كنت أخشى ألا تحسن استقبالنا فزوجها في السجن وهى تؤمن به . ونحن ضيوف ثقلاء . . ندخل البيوت لنقلبها رأساً على عقب . نفتش باسم القانون ونمر بين أيدينا الأسرار التى يحرص أصحابها على أن تظل مصونة . ولكن زوجته قابلتنا في هدوء . .

وابتسامة تعلو محياها . ودعتنا إلى أن نفتش كل ما نريد وكيفما أردنا .
 وفتحت لنا الأبواب المغلقة وتركتنا وانصرفت إلى شئونها . ورحمت أقلب
 أوراقاً بين يدي ، وأنا أقول في نفسي : يا لابلهاء . . هذا الروتين
 الشكلي . . ما الذي يراد به ؟ الوصول إلى الحقيقة ! وضحكت في نفسي
 لهذه الكلمة . . « الحقيقة » !

ومضيت أفتش . . فهذا واجبي الذي قدمت من أجله . . ولكني
 حرصت على ألا أقلب البيت رأساً على عقب . وقلبت أوراقاً قديمة . . اسلمى
 يامصر ! وتذكرت في لحظة . . الماضي البعيد . . والمركب ذا الشراع
 يعبر النيل إلى الشاطئ الشرقي . . والرجل الذي أفتش بيته ينشد . . اسلمى
 يامصر . . وأنا أتطلع إليه فخوراً مزهوياً ! ونظرت إلى السيدة الشجاعة .
 كانت تحقن ابنها الصغيرة المريضة . . وداعبت الطفلة وطمأنت الأم .
 دخلت حجرات البيت جميعها حتى حجرة الأطفال الصغار . .
 إنهم في المدرسة إلا هذه الطفلة المريضة . . والمطبخ النظيف . . ولا خدم
 فيه . ونظرت إلى الزوجة العظيمة . . الهادئة المبتسمة . . ولم أدر ماذا
 أقول ؛ وطويت أوراق التحقيق . . وأسرعت بالانصراف !

ومع هذا . . فلم تنته قصتي مع الزعيم السجين ! ولا أريد
 في هذه المذكرات أن أعيد مناقشة قضية كانت موضع تحقيق ومحاكمة
 طواها الزمن . . وشملها العفو . . لا . . ولا أريد أن أحكم على الرجال
 أو الظروف . . ولكني أتحدث عن مشاعر عميقة استقرت في نفسي

أو مواقف هزنتى هزناً أثناء قيامى بوظيفة الاتهام .

كان البلد يرتجف . وكان لى صديق كبير من الصحفيين يقول :
إن المواطنين جميعاً يعتقلون فى منازلهم إذا حل المساء . . . إشارة منه إلى
حظر التجول الذى فرضته السلطات . وقدم السجين إلى المحاكمة .
وانقطعت صلتى بالقضية . إذ كان رئيس النيابة هو الذى يتولى التحقيق معه
واقصر دورى على هذا التفتيش الذى قمت به . . . والذى لم يسفر
عن شىء .

كنا فى منتصف مايو سنة ١٩٥٢ حينما قدم السجين إلى المحاكمة
واتهمته النيابة بالتحريض على حريق القاهرة مطالبة بإعدامه . وكان
المستشار الذى يرأس المحكمة العسكرية التى عينت لنظر القضية ممن
تخصصوا فى الحكم فى قضايا الرأى والقضايا السياسية ، وكان المعروف
أنه سيبلغ سن التقاعد فى ٧ يونيو ١٩٥٢ ، وقد أثارت هذه الملابسات
كثيراً من الريبة !

وفى اليوم المحدد لبدء المحاكمة . . . وبعد انتهاء الجلسة ، استدعانى
رئيس النيابة الذى كان يمثل الاتهام . . . وكان محتقن الوجه وألقى على
المفاجأة التى أذهلتنى . وصاح قائلاً : « هل تعرف أن (. . .) المتهم
قد قدم طلباً يرد فيه المحكمة عن نظر قضيته وأن من بين أسانيده فى هذا
الطلب ما يزعمه من أن رئيس المحكمة قابله ذات مرة وتوعده بالسجن
وأنه يستشهد بك على هذه الواقعة !

حاولت أن أتذكر هذا الوعيد الذى قيل إنه قد جرى أمامى
ولانى شاهد عليه . حقيقة كنت أقف فى ردهة النيابة أتحدث مع المتهم ،
وكان ذلك قبل حريق القاهرة بشهور وقد كان طليقاً فى ذلك الوقت ،
وقد مر بنا رئيس المحكمة وقال مداعباً : « أنت لسه محبستش الراجل ده ؟ »
فقلت له : « النيابة متقدرش تحبس الصحفيين دلوقت ! » مشيراً بذلك
إلى قانون كان قد صدر بمنع الحبس الاحتياطى فى جرائم الصحافة :
فرد مداعباً ، دون أن يتنبه إلى ملاحظتى : « إذا ما كنتش تحبسه ،
سأحبسه أنا » ! وضحك ثلاثتنا . إذن . . فهذه هى الواقعة التى يراد
أن أشهد عليها !

كنا فى ذلك الوقت نتوقع أن تنتهى مدة خدمة رئيس المحكمة
بعد أيام . وكنا ندرك أنه ليس فى وسعه أن ينتهى من نظر قضية ضخمة
بلغت صفحات تحقيقها الآلاف فى خلال هذه الأيام . وترامى إلينا أن
هناك اتجاهاً لتعديل قانون استقلال القضاء بما يسمح بأن تمتد خدمة
من يبلغ سن التقاعد من المستشارين قبل انتهاء السنة القضائية . . حتى
نهايتها ! وكان معنى هذا التعديل . . أن رئيس المحكمة سيبقى !
وكنا فى النيابة وفى القضاء . . نسترب فى أن يكون المقصود بهذا التعديل
هو استبقاء هذا المستشار بالذات لنظر القضية . وكان هذا التصور يزيد
شكوكنا . .

وفى هذه الأثناء جاعنى من يقول لى : لا ترج بنفسك فى موضوع

رد رئيس المحكمة ! فليس المفروض وأنت وكيل النيابة الذى اشتركت فى جانب من تحقيق هذه القضية . . أن تقف فى المحكمة لتشهد ضد رئيس المحكمة . قلت : إننى أعتقد أن العبارات التى وجهها رئيس المحكمة للمتهم كانت مداعبة ثقيلة . . ولكنها لم تكن تهديداً حقيقياً . ومع ذلك فإن من واجبي أن أروى الواقعة كما حدثت ، وللمحكمة أن تقرر بعد ذلك قيمتها . .

فرد محدثي : « ألا تعلم أن مجرد روايتك للواقعة سيثير غباراً .. وحتى لو قلت إنك تعتقد أن رئيس المحكمة لم يكن يقصد بهذه العبارات تهديداً . . فإن استشهاد المتهم بك قد يثير فى الذهن أن اتصالاً قد جرى معك قبل أن يقدم على الاستشهاد بك . . والنصيحة التى أسديها لك . . ألا تزج نفسك فى هذا الموضوع . فلا تنس أن رئيس البوليس السياسى كان قد أبلغ النائب العام بنص محادثات تليفونية التقطتها مراقبة التليفونات قد جرت بينك وبين أحد المتهمين المفرج عنهم فى القضية . . وكانت المحادثات توحى بأنك تلتقى به » !

فصرخت فى محدثي : « ألم يتحقق النائب العام من أن هذا الزعم عن مقابلتى لهذا المتهم المفرج عنه كان استنتاجاً خاطئاً ؟ » لقد كان هذا المتهم طبيباً . . ولم تكن له علاقة بما نشر من مقالات كان يدور التحقيق حول صلتها بالحريق . . فلم تر النيابة أن تحبسه احتياطياً . . ولكنها رأت سؤاله عن مالية الحزب وموارده وقد كان أميناً لصندوقه

وهو موضوع يقتضى فحصاً ومناقشة حسابية يطول أمدهما فكنت أفضل أن أطلبه للتحقيق تليفونياً . وكنت أقول له ، مقدراً ارتباطاته بمرضاه وواجباته كطبيب : أيوافقك أن نتقابل في هذه الساعة أو تلك بعد الفراغ من العمل في عيادتك . فاستراب البوليس في هذه الأحاديث وقد علم بها من مراقبة تليفونه . وأسرع يبلغ النائب العام بالأمر . فلما واجهنى النائب العام به ، قلت له الحقيقة ، وطلبت منه أن يراجع المواعيد التى كنت أحدها تليفونياً للقاء هذا المتهم على المواعيد الثابتة فى أوراق التحقيق . . فتبين له أنها نفس المواعيد . وزالت بذلك الشبهات الظالمة التى حاقت بى .

وأضفت حانقاً : « إذا كنت وأنا وكيل النيابة المحقق الذى وثقتم به . . أتعرض لمثل هذا البلاغ من البوليس السياسى ، فأى عهد هذا الذى نعيش فيه . . وماذا عن المواطن العادى ! وهل تتطلبون فى وكيل النيابة حينما يستدعى متهماً يفترض القانون أن الأصل فيه البراءة حتى تثبت إدانته . . أن يكون فظاً .. مزعجاً . . ولا تميزون له أن يطلبه للتحقيق بهذه الطريقة الهادئة » .

ولكن محدثى مضى مسترسلاً فى محاولة لإقناعى : « على أى حال . . إنك لن تخالف ضميرك ، إذا قلت إنك لا تذكر شيئاً عن الحديث الذى وجهه رئيس المحكمة إلى المتهم ، فأنت تعلم فى قرارة نفسك أن هذا الحديث كان مجرد مداعبة ! أما إذا شهدت بهذه الواقعة . .

فسينظر إليك على أنك تسعى إلى اصطناع بطولة زائفة ! »
 قلت له : « إن الأمر لا يتعلق بما قد أبدو عليه من بطولة زائفة . .
 بل إن الأمر يتعلق بواقعة حدثت . . ولا تنس أن حياة إنسان قد تكون
 معلقة بهذه الشهادة !

« إننى كمحقق وكممثل للاتهام . . قد أدبت واجبى ولم أترخص
 فيه . . لقد بذلت ما فى وسعى لأوقف مادة مهجورة فى قانون العقوبات
 من سبائها ! وقد حركت هذه المادة وجعلتها تقف على قدميها وبعثت
 فيها الحياة . وقدمت لكم أبحاثاً عن جريمة التحريض . قرأت محاكمات
 لآفال وبيتان فى فرنسا . . سافرت إلى الإسكندرية لأطلع على رسالة
 دكتوراه فى جرائم التحريض . . كانت هناك نسخة وحيدة منها بجامعة
 الإسكندرية ! كل هذا فعلته . . بمقتضى واجبى كسلطة اتهام . .
 ومع ذلك فقد كنت أتمنى فى قرارة نفسى لو ثبتت براءة الرجل . . الذى
 كنت أنقب عن الأبحاث التى تدعم اتهامه من الناحية القانونية » .
 ولكن الرجل يدعونى إلى الشهادة ! وهنا يجب أن أنسى أننى
 كنت سلطة اتهام وأننى محقق . . أنا هنا مجرد شاهد دعى إلى الشهادة . .
 وعليه ألا يكتبها : فلا يجب أن أخلط بين وظيفتى كمحقق وبين واجبى
 كشاهد . .

وبكيت للظلم الذى يراد به أن يمسك بخناقى !
 وصرخت فى محلى : « من يدرينى أن الإشاعات التى نسمعها عن

أن الملك يطلب الحكم بموت الرجل . . ليست صحيحة ؟
 « ومن أنا لأقف في وجه القدر ! ربما كانت هذه فرصة الرجل
 الوحيدة ليفلت من الموت . ومن نحن لنفسر عبارات ونخفي الموت وراء
 تفسيرنا !

« من أنا أولاً وأخيراً ! إننى لست إلا شاهداً . . والله أوصى ألا
 نكتم الشهادة » !

ولم أنم الليالى التى سبقت اليوم الموعود .

وجلست فى فراشى أقول فى نفسى : إننى سأشهد بما حدث أمامى .
 لتكن الواقعة ولا أهمية لها . . لتكن العبارة مجرد دعابة ثقيلة . . فليهدر
 المستشارون كل قيمة لها إذا شاءوا . . كل هذا ليس شأنى . فإننى
 كشاهد . . ليس من حقى أن أقدر أهمية شهادتى وقيمتها . . يكفى أنها
 الحقيقة . . وواجبى أن أقول الحقيقة . . لا أن أنصب من نفسى
 حكماً عليها !

وفى الصباح المبكر . . ذهبت إلى أمى . . وقلت لها إننى مقبل على
 أمر خطير . . ورويت لها الأمر . وأضفت : « إننى مسئول عنك وعن
 إخوتى الصغار وأنا عائل لهم . . والضرر الذى قد يمسنى سيمسهم ! »
 فردت ببساطة وثقة : اذهب . . وقل الحقيقة والله معك !
 وذهبت إلى المحكمة . . وأنا أشعر بأننى قوى . .
 وجلست أنتظر فى حجرتى حتى تستدعيني المحكمة . . وإذا بمن

يصعد إلى وينبئ أن القضية قد تأجلت إلى ٩ يونية . . ورئيس المحكمة
يبلغ سن التقاعد في ٧ يونية ! وقانون تعديل سن التقاعد لا يصدر .
فيصبح الاستشهاد بي غير ذي موضوع . .
ويجيء يوم ٢٣ يوليو . . !

عندما كان العيب في الملك تهمة الموسم

نيابة الصحافة كانت تعد في وقت من الأوقات « ترمومتراً » للأزمات السياسية في مصر . في عشرات البلاغات التي تتلقاها كل يوم كانت تبدو علامات الساعة التي سبقت الثورة . وكانت أخطر التهم التي توجه إلى الصحفيين وقتئذ هي تهمة العيب في الملك !

في هذه الأيام كان كل منا في نيابة الصحافة يشعر بأنه يبدو مضحكاً وهو يقف مترافعاً في قاعة الجلسة ! ولم يكن ما يضحك فيه منظره وهو يبدو كالطاووس . بوسامه الملون ! بل كانت تلك الكلمات التي يقولها في مرافعته بلا إيمان ولا ثقة ، عن حماية النظام الاجتماعي والنظم الأساسية للدستور ، فقد كان يعلم أنه غير صادق وأنه يغالط .

كان يقف وحجته ضعيفة متداعية ، فهو يعلم أن نظامنا الاجتماعي كان قائماً على الإقطاع والظلم والاستغلال ، وأن نظامنا الدستوري كان منهكاً ممزقاً . فكان موقف وكيل النيابة المترافع الابق يثير الضحك والسخرية حقاً . . وهو يطلب السجن لكل من اجتراً وهاجم نظامنا الاجتماعي والدستوري .

ومع ذلك فإن نصوص القانون تسنده ، والقضاة يستمعون إليه وإن أدركوا في قرارة نفوسهم أن ما يقوله مغالطة ، والمحامين يترافعون ، فمن كان منهم محامياً محترفاً يدافع في القضية كصناعة ، هاجم كل المواقع الحصينة إلا ذلك الموقع الضعيف المتداعى ، الذى كان يستطيع أن يذكه دكاً . كان أغلبهم يؤثر أن يفوز بالسلامة ، بدلا من أن يقول : أين هذا النظام الاجتماعى الذى تدافع عنه أيها النائب المترافع ؟ أين هو مجتمعنا القائم على الحرية والمساواة أيها المدافع عن هذا المجتمع ؟ !

وتصدر الأحكام بتطبيق نصوص القانون .. فى حين تزداد الهوة اتساعاً بين الواقع والقانون . وكلما ابتعد الواقع عن القانون وزاد اتساع الهوة بينهما ، فإن هذه هى علامات المساعة ، ولا بد أن يتغلب الواقع على القانون . نحن نصنع القانون ، نحن الجماهير . . إرادتنا وإدراكنا وحاجاتنا هى التى تصنع القوانين . والقانون الذى لا يستند إلى إرادة الشعب وإدراكه وحاجاته ، لن تتاح له الحياة . وسيبقى قانوناً فى الصياغة والشكل فقط . أما فى الواقع فلن تكون له قيمة . وسيدوب تحت وهج الحقيقة . .

وهكذا كان فى مصر قانون يعاقب على العيب فى « الذات الملكية » قانون صارم يطبقه قضاة صارمون ، ينطقون بأحكامهم باسم « الذات الملكية » ويحلفون اليمين أمام « ذاته المصونة » وتصدر ترقياتهم بمراسيم تنسب إليه وتسمى « ملكية » !

ومع ذلك ، فحينما اتسعت الهوة بين الواقع والقانون ، كان هؤلاء القضاة أنفسهم يرثون المتهمين بالعيب في هذه « الذات الملكية المصونة » وكان مركزهم يشير إلى شفاق حقاً ! فالقانون صارم وواجبهم هو تطبيقه ، وليس من حقهم أن يحكموا عليه . ولكنهم كانوا يشعرون بأن هذه « الذات » لم تعد تستحق أن تبقى مصونة لا تمس . كانوا يحاكمون الصحفيين الذين اجترأوا على هذه الذات ، ولكنهم إذا عادوا إلى بيوتهم بحثوا عن مقالاتهم ليطالعوها !

لم يكن من المستطاع أن تعزل القاضي عن أحاسيس الشعب التي تتجاوب من فرد إلى آخر . لم يكن من المستطاع أن تنزعه من المجموع المستعبد الساخط !

وكانت هذه علامة الساعة !

حين يبدأ القاضي يفسر ويتحايل ويحاول أن يخنق المعاذير وأن يتلمس الحيل . . . ليبرئ الرجل الذي كتب مقالا كلنا كان يعرف أنه قصد به « الذات المصونة » !

كان هذا هو حال القضاة في تلك الفترة القصيرة التي خرجت فيها الأقلام الحبيسة تكتب وتنتقد وقد استهانت بالقانون ولم يعبأ أصحابها بالسجن !

عرفنا قضاة شجعاناً أثبتوا للجماهير بأحكامهم أن الهوة بين الواقع والقانون قد اتسعت وأن الأمر قد قضى ولم يبق على الساعة إلا ساعات !

وعرفنا قضاة آثروا السلامة فخضعوا لحكم القانون وتجاهلوا الواقع ..
ولكن في غير حماسة أو إيمان :

كان هذا النفر يقنع نفسه بأن^٧ واجبه أن يطبق القانون فحسب .
هو يعلم أن الملاك فاسد وأن كل كلمة كتبت فيه حق وصدق . ولكن هذا
النفر لا يبحث عن المتاعب . ومع هذا ، فحتى هذا القاضي لم يكن
يبدو متحمساً للقانون الذي يطبقه . فكان يطبقه في تحفظ واحتياط وأداء
لما يعتقد أنه واجب وظيفته .

وكانت هذه أخطر علامات الساعة ! الخلصاء ، حراس الأمن ،
القوامون على القانون . . لا يدافعون عنه إلا وكأنهم مضطرون . . وفي
غير إيمان وبغير حماسة .

في هذه الدوامة كنا نعيش !

وكانت « الموضة » في التهم وقتئذ هي « العيب في الذات الملكية ! »
بل امتد اهتمام السلطات إلى العيب في حق أى ملك ؛ « إيران فوق
بركان . . . » كان هذا عنوان الكتاب الذى قدم مؤلفه إلى المحاكمة في
عام ١٩٥١ بتهمة العيب في حق « صاحب الجلالة إمبراطور إيران » !
ولكن محكمة الجنايات برأت المؤلف وقالت عن كتابه إنه نقد مباح
وحقيقة تاريخية واجبة التسجيل وإنه يجب إسباغ الحماية عليه وتشجيعه .

* * *

صبحت جريمة العيب ، الجريمة الصحفية الغالبة . فلم يعد هناك

صحفى نظيف يمكن أن ينتقد الحكومة دون أن يقع فى . تلك . الجريمة التى وصفها محكمة النقض فى سنة ١٩٣٩ فى وقت لعلها كانت لاتزال فيه مؤمنة « بالذات » ومتحمسة لها . . . فقالت : إن القانون يتناول بالعقاب كل قول أو فعل أو كتابة أو رسم أو غيره يكون فيه مساس تصريحاً أو تلميحاً ، من قريب أو من بعيد ، مباشرة أو غير مباشرة بتلك الذات المصونة !

كانت إحدى الصحف قد نشرت عقب إقالة الوزارة النحاسية فى سنة ١٩٣٨ مقالا عنوانه « نظام تعس وعهد أسود . رئيس الوزراء ورئيس الديوان ، عدوانهما على حقوق العرش » .

وقد هاجم فيه الكاتب إقالة الوزارة النحاسية : فقدم إلى المحاكمة وحكمت عليه محكمة الجنايات بالسجن .

فطعن الصحفى فى الحكم أمام محكمة النقض . فوضعت المحكمة العليا هذه المبادئ المتقدمة .

والحقيقة أن هذه المبادئ كانت مبالغة ! (الذات المصونة التى يجب إحاطتها بسياج من المشاعر) . . . كما وصفها المحكمة العليا فى حكمها ، وبالسخرية !

وفى سنة ١٩٤٦ يكتب صحفى منتقداً تعيين سفير لمصر فى لندن ويقول :

إن السفير لم يقصر فيما أرسل من أجله ولكنه لا يصلح . وليس هذا

عيبه بل عيب من أرسله ! فيقدم إلى المحاكمة ويدخل السجن من أجل عبارة « ليس هذا عيبه بل عيب من أرسله » بحجة أنها تتضمن عيباً في الملك لأن تعيين السفراء كان بأمر ملكي !

ومع هذا فإن العيب في « الذات المصونة » في الصحف لم يكن حتى ذلك الوقت قد اتخذ صورة كاملة واضحة تنطوي على خطورة حقيقية . ولم يكن له أهداف . ولم يكن يصدر عن عقيدة ولا يرسم خطة . كانت المساجلات الحزبية على أشدها . والوزارات تقوم وتسقط . والوزارة التي تسقط ترغى وتزبد . وقد يتناثر من شذيقها عيب في « الذات المصونة » ! ولكنها إذا عادت إلى الحكم ، سعت لدى « الذات المصونة » فأصدرت هذه عفوها وباركت « العائب » الذي يعلن ولاءه وخضوعه ويلقى المسئولية كلها على الوزارة التي سقطت أو يتهمها بأنها هي التي كانت تكمد له وتسيء تأويل عباراته وتسقط هفواته !

ولكن منذ سنة ١٩٥٠ تغير الحال !

صفحات بيضاء فيها لوم للملك !

قلت إن العيب في الملك لم يكن حتى سنة ١٩٥٠ قد اتخذ صورة كاملة واضحة تنطوي على خطورة حقيقية ، وإنه لم تكن له أهداف ولم يكن يصدر عن عقيدة . بل كان لا يظهر غالباً إلا خلال المساجلات الحزبية .

ولكن منذ سنة ١٩٥٠ تغيرت الحال !

سمعت زعيم المعارضة وقتئذ يقف في مجلس الشيوخ يستجوب الحكومة وينتقد بعض التصرفات . فيسأله شيخ « طيب » من المعارضة : « في أي عهد حدثت هذه التصرفات ؟ »

فيصرخ فيه زعيم المعارضة : « إلى متى سنظل نقارن بين عهد وعهد . . والبلد ضائعة ؟ ! »

وكانت هذه العبارات تمثل حقيقة الموقف الذي لم يعد خافياً على أحد . إن الحكومات تتغير . ولكن الحال لا يتغير . والفساد لا ينقطع . والإصلاح يتعثر . لم يعد هناك طائل من هذا الكفاح الميري بين الأحزاب ، ما دام المصدر الأصيل للفساد باقياً « وذاته مصونة لا تمس » !

وتتابعت المقالات . .

لم يعد أحد يخشى القانون أو تفسير محكمة النقض لجريمة العيب !
ولاء الأحرار وولاء العبيد . فخر البحار ، رعاياك يامولاي ، المفسدون
الذين يلتصقون بالحاشية ، إلى ناظر الحاضرة الملكية ، المشكلة الدستورية ،
من أحق بالسجن ؟ من المسئول عن حكم مصر ؟ ماذا يخرج الوزراء
وماذا يبقئهم ؟ . . إلخ . .

وبدا أن الزمام قد أفلت وأن الساعة قد دنت !
كانت جريمة العيب في سنة ١٩٣٦ أو سنة ١٩٣٩ إذا وقعت ،
أنكرها المتهم واستنكرها حزبه وقامت لها الدنيا وقعدت وفتح السجن
للمتهم في ساعة واحدة !

ولكننا في عام ١٩٥٠ ! لم يعد حتى حراس الأمن والقانون يؤمنون
« بالذات الملكية » ! لم تعد هذه الذات مصونة عند أى إنسان !
كانت ضربات الأحرار وكلها إيمان وإصرار تنزل على دروع
تحملها سواعد مرتعشة . . ولم تعد هذه الدروع تستطيع أن تصد الضربات
المتوالية !

صحف تصادر وتوجه إلى أصحابها تهمة العيب في « الذات المصونة »
ولا تجرؤ السلطات أن تمسهم !

وفي بعض الأحيان تنشط السلطات ويتحول تراخيها إلى إجراءات
عنيفة . وتعرض التهمة على القضاء . وينسى القضاء ذلك التفسير القديم

لجريمة العيب الذي وضعته محكمة النقض وجاء واسعاً فضفاضاً ! ويفرج
عن الذين اتهمتهم الحكومة بأنهم عابوا في « الذات المصونة التي لا تمس » !
وتزداد حماسة الكتاب الأحرار . . ويتمزق « سياج المشاعر » الذي
يجب إحاطة الملك به . . والسلطات تترنح تحت ضربات الواقع . والسواعد
التي تحمل المعاول تقوى وتشتد .

وتزداد الهوة بين الواقع والقانون اتساعاً ! فقضايا العيب التي كانت
تنظر فيما مضى بسرعة البرق ، تراخي في التحقيق . . وتراخي في
المحاكمة !

كانت النيابة فيما مضى ومن ورائها الحكومة تتحرز في توجيه تهمة
العيب . . فإذا وجهتها ، وجهت معها القبض والحبس وطلب المحاكمة
السريعة !

وكنت أسمع بعض النواب العموميين المخضرمين يقول لنا : إنه من
الخير « للذات الملكية » أن نؤول العبارات على أنها ليست عيباً وأن نحملها
معاني بريئة بعيدة عن العيب .

أما في هذه الفترة التي سبقت الساعة ، فقد أصبحت تهمة العيب ،
تهمة الموسم ! والالتهام يتلاحق . ولا أحد يسمع نصيحة النواب العموميين
الذين قالوا قديماً : إذا كانت العبارات تحتل معنى العيب وتحتل معنى
آخر ، فلنصرفها إلى المعنى الآخر . بل أصبحت القاعدة : إذا كانت
العبارات تحتل كل المعاني إلا العيب ، فلنصرفها إلى العيب !

ولهذا سمعنا عن مجلة تصادرها السلطات وتوجه إليها تهمة العيب . لماذا ؟
لأنها نشرت في ٨ أكتوبر ١٩٥٠ في صفحتها الأولى بالمانشيت الكبير نص
عريضة المعارضة إلى « جلالة الملك » وتركت الصفحة بيضاء واكتفت
بالتوقيعات وصور الموقعين .

وتصادر السلطات أعداد المجلة بحجة أن هذا النشر ينطوى على بلبلة
للأفكار كما ينطوى على لوم للملك !

وقد يكون صحيحاً أن هذا النشر ينطوى على بلبلة للأفكار . مع أن
المجلة عللت النشر بهذه الطريقة بأن الحكومة هددتها بالمصادرة لو نشرت
عريضة المعارضة فاضطرت المجلة ألا تنشر نص العريضة واكتفت بالعنوان !
ومع ذلك فقانون العقوبات الذى كانت السلطات تستند إليه فى طلب
المصادرة لا يعرف جريمة اسمها « بلبلة الأفكار » ! حقيقة ، يعرف قانون
العقوبات جريمة أخرى هى جريمة نشر أخبار كاذبة من شأنها « تكدير
السلم العام » . وقد يمكن تجوزاً ترجمة هذا التعبير بأنه « بلبلة الأفكار » .
ولكن شرط هذه الجريمة الأساسى أن تكون الأخبار كاذبة وعريضة
المعارضة كانت حقيقة ولم تكن خبراً كاذباً !

ومضى رئيس النيابة الذى طلب تأييد المصادرة يقول أمام رئيس
محكمة مصر ، وأنا هنا أنقل عباراته بالضبط : « إن ترك الصفحة على
بياض فيه معنى اللوم الفعلى الموجه إلى من استوجه إليه هذه العريضة لأن

القارئ سيشعر لأول وهلة أن انتقاداً ولوماً قد وجهها في العريضة " لجلالة الملك " ! »

ويقرر رئيس المحكمة تأييد المصادرة ! ويكتب في أسباب قراره ،
وأنا هنا أنقلها بالحرف الواحد :

« وحيث إن إخراج الجريدة على هذا الوضع إنما قصد به بلبلة الأفكار بل إثارة الأذهان وتنبيهها إلى أمر معين يوم وصول جلالة الملك بالذات مع ما ذاع من الشائعات من أن عريضة قدمت وفيها لوم " لذاته المصونة " ! »

ما أجمل النصوص في قوانيننا !

جميل جداً أن ينص قانون العقوبات على أنه يجب على الحكومة أن تبلغ النيابة فوراً عند ضبط الجريدة وأن للنيابة أن تقرها على ذلك أو لا تقرها . وهذه هي الضمانة الأولى . وأن ينص بعد ذلك على أن على النيابة إذا أقرتها أن تعرض الأمر على رئيس المحكمة في ميعاد لا يتجاوز ساعتين لينظر في تأييد الأمر أو إلغائه . وهذه هي الضمانة الثانية . وأن ينص على أنه لا تجوز المصادرة إلا بالجريمة محددة نص عليها القانون وهذه هي الضمانة الثالثة .

ولكن ما قيمة هذه الضمانات كلها . . إذا جاءت النيابة وسلمت بما تطلبه الحكومة دون مراجعة ثم جاء القاضي وسلم بما تطلبه النيابة وقد توهم أن الأمن العام في خطر !

تمت مصادرة هذه المجلة إذن في ٨ أكتوبر ١٩٥٠ تهمة بلبلة الأفكار ولوم الملك !

وقبل ذلك كما قلت كان يكفي توجيه مثل هذه التهمة الأخيرة لكى تقوم الدنيا وتقعد ويحبس الصحفي ويقدم للمحاكمة فى الحال . ولكن النيابة فى هذه الواقعة لا تفعل شيئاً ولا تبدأ التحقيق مع رئيس التحرير إلا فى ١٥ نوفمبر أى بعد مرور أكثر من شهر !

فغرض الحكومة كان التوصل إلى المصادرة فإذا تحقق هذا الغرض فلا يهمها التحقيق أو المحاكمة . فهى تعلم أنها إذا قدمت مثل هذه القضية إلى ثلاثة من المستشارين فإنهم سيقذفونها بحكم البراءة فى وجهها ! وإلا فهل يتصور أن تهمة لوم الملك لا تستوجب تحقيقاً فى ذلك العهد . . إلا بعد شهر ! ولا تستوجب حبساً بل يسمح « للآثم » بالانصراف ! ولا تستوجب محاكمة ، فتبقى القضية معلقة بغير تصرف حتى تقوم الثورة !

ومع هذا فإنى أعرف بين وكلاء النيابة من كان يتحرز ، فى الموافقة على المصادرة . وعرفت منهم واحداً رفض مصادرة مجلة نشرت خبراً عن الأمريكية ميمى ميدار التى كثرت الإشاعات عن علاقتها بفاروق . وكان فحوى الخبر أن ميمى ميدار رزقت بطفل جميل وأنها أبرقت بذلك إلى شخصية كبيرة فى مصر ! وكان وكيل النيابة لبقاً فرفض المصادرة بحجة أن هذه الشخصية الكبيرة لا يمكن أن تكون فاروق !

وقد جرت أكثر الصحف بعد ذلك على نشر أنخطر الأخبار والفضائح عن فاروق مسترة وراء تعبير «الشخصية الكبيرة»، ولم يكن أمام الحكومة بعد ذلك إلا أن تلجأ للرجاء طوراً وللتهديد طوراً آخر أو تتلمس أسباباً لمصادرة المجلة التي نشرت خبراً عن الشخصية الكبيرة جداً !!

ولا شك في أن القضاء كان معذوراً في كثير من الأحيان إذا هو وافق على المصادرة في الحالات التي كان يجد فيها نفسه أمام عبارات صريحة لا تحتل تأويلاً آخر. إذ واجبه هو تطبيق القانون فحسب. أما حينما يراد تحميل العبارات معاني لا تحتملها. فهنا كان واجب القضاء أن يقول: لا، بحكم أنه الأمين على القانون.

وقد قالها مرة رئيس محكمة مصر في قضية كان لها شأنها وقتئذ. فقد نشرت إحدى المجلات المصورة في العدد الذي كان معداً للصدور في ٢٧ يولية ١٩٥٠ مقالةً عنوانه «المصرية السعيدة ناريمان صادق» ونشرت صورتها على الغلاف وكتبت تحتها «المصرية المسعودة إن شاء الله بمناسبة رحلتها في سويسرا»؛ ولم تكن الحكومة القائمة قد أصدرت بعد قانون أنباء القصر الذي يحرم نشر أى أنباء عن الشؤون الخاصة للأسرة المالكة بغير إذن! وهو لم يصدر إلا في ١٠ أغسطس ١٩٥٠.

وقامت الدنيا وقعدت! فالخطبة لم تكن قد أعلنت بعد. وهاج المسئولون وغير المسئولين. وقام البوليس بمصادرة أعداد المجلة. المصادرة يجب أن

تم . ثم بعد ذلك يجرى البحث عن أسانيد المصادرة ومبرراتها . وأجهد ضابط البوليس ، الذى نفذ المصادرة نفسه وهو يقلب كل صفحات المجلة بحثاً عن « جرائم » ! فلم يكتف بالعيب فى الذات الملكية ، ولعله لم يكن مقتنعاً بتوافر هذه التهمة وإلا اكتفى بها وهى أم الجرائم الصحفية ! فراح يتصيد التهم يميناً وشمالاً ، وشحن تقريره بسلسلة من الجرائم التى اكتشفها فى هذا العدد المنكود !

تحريض على بغض طائفة الرأسماليين ! إذاعة تحقيق جنائى محظور نشره . وهذا التحقيق الخطير هو حادث طالب كان متهماً بالاعتداء على أستاذه ! لا . . هذا لا يكفى ! إهانة الجيش المصرى بسبب مقال عن إسرائيل كما يجب أن نعرفها !

وعرض الأمر على رئيس النيابة . وكان لبقاً ، فحصر اهتمامه فى تهمة العيب فى « الذات المصونة » !

أما التهم الأخرى فلا يصح على فرض توافرها أن تستند إليها النيابة ، وهناك « أم الجرائم » التى تفوق كل ما عداها !

ووقف رئيس النيابة وهو واثق من النصر . وأمسك بالمقال وأشار لرئيس المحكمة على موضوع الإنشاء الذى نشرته المجلة بالزنكوغراف وقالت إنه من كتابة ناريمان صادق . وأخذ يتلو ما يحويه من أخطاء لغوية وهجائية صارخة ويبين كيف أن تاريخه ٢٧ أكتوبر ١٩٤٩ أى أنها من منصة الاتهام

كتبته حديثاً ! وكان عنوان موضوع الإنشاء « الأعياد الوطنية وأثرها وواجبنا نحوها » .

وكانت الأخطاء اللغوية في موضوع الإنشاء مثل « فنحطاط » وقد كتبها « فنحطاط » و « يهبي » وكتبها « يهياً » ونأبى « الضيم » وقد كتبها « الضنين » !

وقال رئيس النيابة وهو يلقي قنبلته إن مؤدى هذا أن هذه الخطيئة جاهلة بلغة بلادها وطريقة هجائها وهذا يؤدى بلا شك إلى عيب في الذات الملكية ، إن لم يكن لسوء الاختيار فلأن جلالة الملك ستتصل به فتاة جاهلة كزوجة !

وتوقعت أن رئيس المحكمة سيوجه تهمة العيب في « الذات المصونة » إلى رئيس النيابة ! ولكنه كان رجلاً حكيماً فاكتفى بأن ألغى المصادرة وأفرج عن المجلة !

أنا لا أرى في رئيس المحكمة إلا أنه قاض أدى واجبه وطبق القانون تطبيقاً سليماً . والأمر لم يكن يحتاج إلى بطولة ليقرر أن نشر هذا الموضوع عن المصرية السيدة ناريمان لا يمكن أن يكون عيباً في الذات المصونة ! ولم يكن يحتاج ليتصرف هذا التصرف العادل الحكيم إلى أن يكون ناقماً على الملك أو ساخطاً على الفساد .

كان لا يحتاج إلى أكثر من تلاوة نص القانون الذى تطلب النيابة تطبيقه ! ولم تكن هذه مسألة ميسورة في جميع الأحوال أو على جميع الناس !

ثم إن القاضي يجب أن يتوكل على الله . فإنه لا يعرف اليوم وهو يقضى قضاءه ما قد يأتي به الغد . فصاحب السلطان الذى قد يخشى سطوته ، قد يزول غداً . ومجرم اليوم قد يصبح بطل الغد . فليس له من مرفأً يحمى به من هذه العواصف المتغيرة ، إلا ضميره وحده والعدل الذى أمر الله به .

ولن تفيد النصوص وحدها فى حماية القاضي وضمان استقلاله ! فإن استقلال القاضي ليس مصدره قانون استقلال القضاء . بل هو قديم قدم القضاء . أصيل كالعدل . لازم كالقانون . وإلا فهل تحمى النصوص القاضي من ضميره إذا التوى ومن أطماعه إذا جنحت به ؟

هل يمكن أن تحميه من فهمه إذا فسد ؟

إن ذلك القاضي الإنجليزى فى عهد هنرى الرابع لم يكن محصناً بقانون يحمى استقلاله .. حينما اندفع ولى العهد (أمير ويلز) الذى اعتلى العرش فيما بعد باسم هنرى الخامس وطلب من القاضي أن يخلى سبيل تابع له كان يحاكم أمامه . فوجه إليه القاضي تهمة إهانة المحكمة . فخلع ولى العهد سيفه دلالة على خضوعه . وأمره القاضي بأن يبقى فى السجن حتى ينظر فى أمره . وسمع هنرى الرابع ذلك ، فتوجه للسماء وهو يتتحب ويقول : « الحمد لله ! ما أسعدنى أن وهبني قاضياً يأمر بالعدل ولا يخشى فى ذلك الملك نفسه وأن وهبني ابناً يخضع لحكم القضاء ! »

آخر قضية عيب في الملك !

قلت إن الضربات كانت تنال على السلطات ، وقد كان هذا يتمثل في عشرات البلاغات التي تتلقاها نيابة الصحافة كل يوم . وقلت إن القضاء في مجموعه قد وقف حارساً للقانون في كثير من الظروف . وإن الحبس الاحتياطي لم ينل من الصحفيين الذين اتهموا بالعيب في الملك . ولم تنل منهم المصادرة . بل كانت نتيجة هذه الإجراءات المحمومة أن اتسع انتشار هذه الصحف . وكانت كلمة القضاء بالإفراج عن هؤلاء الصحفيين تسرى بين الأحرار وتلهب حماسهم وتضاعف شجاعتهم .

وقد انعكس هذا على تصرفات رجال النيابة أنفسهم الموكلون إليهم توجيه الاتهام في هذه الجرائم . فكانت التحقيقات تفتح وتظل مفتوحة ولا يحبس الصحفي ولا يقدم إلى المحاكمة . ولا أود أن أضني بطولة على هذه التصرفات ، فالواقع أن كثيراً من هذه المقالات لم يكن صريحاً في العيب في الملك . وكان تقديم كتابها إلى المحاكمة يقتضي تأويلاً وإرهاقاً شديداً للعبارات . وكان من شأنه أن يفتح أبواباً كثيرة كان يحسن أن تظل مغلقة ويفضح أموراً كثيرة للرأي العام

كانت الحكومة تحرص على كتمانها .

وكانت الصحافة يقظة متحررة والآذان مرهفة وكانت الصيحات الحرة تنبعث من نفس البرلمان الذى كان يؤيد الحكومة . فلم تستطع النيابة أن تقدم للمحاكمة الكتّاب الذين كتبوا عن المفسدين الذين يلتصقون بالحاشية وعن المتآمرين ضد الملك وعن فخر البحار ، والذين كتبوا عن دولة الأغوات وحملة القماقم وتنازلة السلطان ومن المستول عن حكم مصر ومن وقعوا عريضة المعارضة أو نشروها ومن طالبوا الملك بالتنازل عن رتبة جنرال فى الجيش البريطانى !

ولكن فجأة تغير الحال !

فقد وقع حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ واستغلت السلطات هذا الحادث المشؤم لتنكل بأعدائها . واتسعت حركة الاعتقالات وحظر التجول على المصريين جميعاً إذا هبط المساء . فكان هذا أغرب اعتقال جماعى عرفه الناس !

وكان لسان حال السلطات يقول : إن هذا الذى حدث لم يجرّ إليه إلا تهاوننا وتركنا الحبل على الغارب للصحف والصحفيين ! وحاولت السلطات إشاعة الخوف . فماتت الحرية . لأن الحرية لا يمكن أن تعيش تحت سلطان الخوف . بل تموت فى القلوب ولا يمكن أن يفكر إنسان فى ظل القلق أو التهديد .

ولا أعنى بهذا أن الخوف قد داخل قلوب القضاة الذين شاءت

الظروف أن ينظروا أخطر القضايا في هذه المرحلة التعسة . ولكنى أعنى أن الجواكله كان مشبعاً بالاهتمام بأمثال هذه القضايا . وكانت السلطات متمسكة هذه المرة بالألا تهاون في أخذ المعارضين بالشدة البالغة . وقد استغلت حريق القاهرة وما أنزله من نكبات بمصر للتأثير في عقيدة الناس وإيمانهم بالحرية .

وفي هذه الظروف أحيل علىّ بلاغ مقدم من إدارة الأمن العام في ١٣ فبراير ١٩٥٢ .

وطالعت البلاغ .

إن السلطات تطلب التحقيق مع أحد الكتّاب السياسيين وهو محام عرف بالوطنية والصدق وكنت أحتفظ له بتقدير خاص في نفسى . . وكان موضوع التحقيق الذى تطلبه السلطات ثلاث مقالات كتبها في جريدته : الشيطان يتكلم . وإلى مسامع الملك أنات الشعب الفقير المطارد . وعهد الكلاب .

وهى ترى أن المقال الأول يكون جريمة العيب في « الذات الملكية » وسبباً في رئيس الديوان وقتئذ . وترى في الثانى تطاولاً على مسند الملكية وتحريضاً على بغض طائفة من المصريين ، كما ترى في الثالث هذه التهمة الأخيرة أيضاً !

وتملكتنى الدهشة !

ولم يكن مثار دهشتى أن السلطات تطلب التحقيق مع الكاتب وقد

كان هذا أمراً مألوفاً في هذه السنين . . لا . . ولا لأن السلطات كانت تطلب التحقيق معه في تهمة عيب في ذات الملك . وهي أخطر التهم التي كان يلوح بها . فقد سبق أن طلبت السلطات ذلك من النيابة في مقالات كثيرة نشرها . . وحققت معه النيابة وظل تحقيقها مفتوحاً !

ولكن مثار الدهشة والعجب كان تاريخ هذه المقالات ! فقد كتبت في ٢٨ أغسطس ١٩٥١ و ١٨ سبتمبر ١٩٥١ و ٢٢ سبتمبر ١٩٥١ . . وكنا وقتئذ في ١٤ فبراير ١٩٥٢ !

أى مضت حوالى ستة أشهر على نشر هذه المقالات !
فأين كانت السلطات وقتئذ ، طوال هذه الشهور ؟

السلطات التي لم تكن لتسكت عن صغيرة أو كبيرة تنشر في الصحف . إلا أبلغت عنها ! أتراها قد سككت لأنها لم تجد وقتئذ في هذه المقالات ما يستوجب التحقيق . فلماذا نشطت اليوم تطلب التحقيق فيما سككت عنه هذه الشهور ؟

وأحسست بنجرتي في نيابة الصحافة ، أن وراء هذا البلاغ غرضاً خفياً ترمى السلطات إلى تحقيقه !

وتناقشت في أمر هذا البلاغ مع رئيس النيابة . فوجدت أنه يريد أن يقصر بحثه على توافر أركان التهمة . ولا يريد أن ينظر إلى أبعد من هذا . وطلب منى أن أستدعى الكاتب ، وكان معتقلاً ، لأحقق معه ثم أطلب من قاضى التحقيق الإذن بحبسه .

وأجفلت . . .

كانت هذه أول قضية عيب في الملك أندب لتحقيقها . وكنت حتى ذلك الوقت قد نجحت في أن أتجنب تحقيق هذه القضايا ، مؤثراً القضايا الصحفية العادية . ولكن ها أناذا هذه المرة أجد نفسي وجهاً لوجه أمام الواجب المر !

حقيقة كنت قد حققت قبل ذلك في مقال نشره زميل له عنوانه : « ماذا يخرج الوزراء والكبراء وماذا يبقينهم ؟ » ولكنى لم أوجه إليه في هذا التحقيق تهمة العيب التى أبلغت السلطات أن المقال يتضمنها . بل سمحت له بالانصراف . . ولم أطلب رفع الحصانة عن كاتب المقال وقد كان عضواً في البرلمان وقتئذ .

ولم يكن هذا التصرف إلا تفسيراً سليماً لعبارة المقال كان يمكن أن يقوم به أى محقق منصف . وقد توليت هذا التحقيق في شهر أكتوبر ١٩٥١ وكان الاتجاه وقتئذ جارفاً نحو حرية الصحافة وكان الشعور العام في البلد الذى انعكس على تصرفات النيابة ينفر من حبس الصحفيين . كما أننى تعرضت لتحقيق تهمة عيب أخرى في بلاغ عجيب تلقيتته من إدارة الأمن العام فحواه أن إحدى الصحف نشرت أن الملك أبلغ الحكومة أنه سيستعمل حقه الدستورى في عدم توقيع قانون من أين لك هذا إذا لم يكن رجعيًا ! تطبيقاً لنص المادة ٣٥ من الدستور .

ودهشت أن تطلب السلطات التحقيق مع الجريدة لنشرها هذا الخبر .

فإن كانت تقصد أنه عيب في الذات الملكية فإنها تكون هي التي عابت في الملك . لأن هذا الخبر يظهر الملك على أنه ملك دستوري حريص على أن يستعمل حقه الدستوري في الاعتراض على القوانين بما يتفق والمصلحة العامة التي تقضى بمحاسبة الوزراء والموظفين العموميين على تصرفاتهم السابقة . وإن كان مفهوماً أن الجريدة لم تكن تقصد الدفاع عن الملك بل كانت ترمى إلى مهاجمة الوزارة القائمة بهذا الأسلوب الذي تحتّمى فيه بالملك . أو لعلها كانت تقصد توريط الوزارة والملك معاً . وإن كانت السلطات تقصد ببلاغها أن هذا الخبر مخالف لقانون أنباء القصر الذي كان يفرض استئذان وزير الداخلية في نشر الأنباء الخاصة بالملك ، فإنها تكون خاطئة في تفسيرها لأن هذا القانون لم يكن يوجب الإذن إلا في نشر الأنباء المتعلقة بالشئون الخاصة للملك أو الأسرة المالكة وليس الأنباء العامة !

وكان طبيعياً إذن أن أحفظ هذا البلاغ دون تحقيق في ١٤ أكتوبر

١٩٥١ !

ونعود إلى البلاغ المقدم ضد الكاتب السياسى الوطنى . . هذا البلاغ أمره مريب . ولحسن الحظ أننى كنت أعيش في الحياة ولم أكن معزولاً عن الواقع . كان لى أصدقاء كثيرون بين الصحفيين . وعلمت أن هذا الكاتب السياسى قد رفع قضية أمام مجلس الدولة يطلب إلغاء أمر اعتقاله . وبدأت أفهم الغرض من هذا البلاغ !

وبدا لي أن السلطات تريد هذه المرة استغلال النيابة استغلالاً بشعاً
والتستر وراءها . وشعرت بالاشمئزاز !

وأحسست أنني لا أقوى على إجراء هذا التحقيق . واستقر رأيي على
أن أتنحى عنه !

وفي لباقة اعتذرت عن إجراء التحقيق .

وبعد يومين حدث ما توقعته وما كنت أعمل له حساباً !

ففي يوم ١٩ فبراير ١٩٥٢ نظرت القضية في مجلس الدولة . فإذا بمحامى
الحكومة يطلب رفض إيقاف الاعتقال ويدفع بعدم اختصاص محكمة
القضاء الإدارى استناداً إلى أن أمراً قد صدر من قاضى التحقيق بحبس
الكاتب السياسى فى تهمة العيب فى حق الملك !

على أن هذه الإجراءات الشاذة كانت فرصة مواتية لكى يعود إلى
الناس إيمانهم بالحرية ولكى يثبت لهم أن ادعاء السلطات بأن الحرية هى
التي جرّت مصائب الحريق على البلد ادعاء كاذب ! وأن السلطات
إنما تخنق الحرية لتنكل بأعدائها ! وشاهدت محكمة الجنايات محامياً
جليلاً مثل على بدوى رحمه الله يدخل قاعة الجلسة ، ويقف إلى جانب
المتهمين من الكتاب مع أنه لا تربطه بهم صلة سياسية ويقول للمحكمة :
إني أمثل المواطن العادى وقد جئت لأدافع عن قانون الإجراءات الجنائية
الجديد !

وتقرر محكمة الجنايات التي نظرت المعارضة في حبس الكاتب ،
الإفراج عنه .

فكان قضاءً نزيهاً منزهاً عن الغرض والهوى . ومع ذلك فإن السلطات
تستبقى الكاتب في الاعتقال !

وظلت هذه القضية معلقة في دوائر محكمة الجنايات حتى قامت
الثورة وحضر الكاتب وقد أصبح وزيراً . . ليتراجع فيها عن نفسه في ١٧
سبتمبر ١٩٥٢ !

وفوضت النيابة العامة الرأي للمحكمة ! وحكم بسقوط الدعوى بالنسبة
لتهمة العيب في الملك . . إذ لم يعد هناك ملك ! وبالبراءة في التهمة
الأخرى . . التحريض على بغض طائفة من الناس !

وكانت هذه آخر قضية عيب في « الذات الملكية » عرفت في مصر :
أما قضايا العيب الأخرى التي لم تكن قد قدمت بعد للمحاكمة فإنها
قد بلغت طبقاً لإحصاء أجرته النيابة بعد الثورة في ٥ أغسطس ١٩٥٢ ،
٤٣ قضية ! وقد سقطت جميعها بسقوط الملك !

الحائزة

أعلنت الجامعة أن كتابه قد استحق جائزة الأدب . ومشى إليه
خلاله يزجون إليه التهنئة . وكرمه أهل الأدب .

وقلت بين يدي الكتاب الذي استحق من أجله هذا الفوز
والتكريم . . الأدب الشعبي .

وقرأت : هذه الصفحات كتبت في ظل صداقة كبيرة . . .

« الأدب الشعبي ينبعث من عمل أجيال عديدة من البشرية . من
ضرورات حياتها وعلاقاتها . من أفراحها وأحزانها . وأما أساسه العريض
فقريب من الأرض التي تشقها الفؤوس . وأما شكله النهائي فن صنع
الحماهر المغمورة المجهولة . . أولئك الذين يعيشون لصق الواقع » .

وشرد بي الذهن إلى الماضي . هذا الكتاب نفسه قرأته قبل أي إنسان
آخر . قرأته قبل أن تخرجه المطابع وتنشره بين الناس . قرأته قبل الناشر ،
وقبل النقاد .

قرأته وكان قلبي يبكي . فقد كان واجب وظيفتي كممثل للآتهام
يقتضي أن أتخذ من هذا الكتاب دليلاً على آتهام كاتبه في قضية

سياسية . كل هذا العلم والفن والجهد المصنئ والفكر المشرق . . لم يكن عندي إلا دليلاً أريد به أن أدخل صاحبه السجن !

ولم تكن الجريمة في الكتاب . ولكن الاتهام كان يريد أن يقيم الصلة بين كاتبه وبين متهمين في قضية سياسية . واعتقدت أنني أقمت هذه الصلة حينما وجدت أصول هذا الكتاب عند بعض هؤلاء المتهمين . وكان هذا هو دليلي الوحيد .

وعلى ضوء هذا الخيط الضئيل مشى الاتهام . . حتى أودى بالكاتب إلى السجن !

ووقفت في منصة الاتهام أطالب « بحق المجتمع » . ولكني لم أكن مزهواً بالدليل الذي توصلت إليه « بفطنتي ودقة ملاحظتي » وكان الأديب الثائر يجلس هادئاً في قفص الاتهام . لم تزايل الابتسامة شفثيه ، كفنان يعيش في خيال جميل . أحببته وأنا أحقق معه . واحترمته وقدرته وأنا أقرأ الكتاب الذي سيرسله إلى السجن . وكانت زوجته رقيقة مثقفة . دخلت معه منزله الصغير وقلبت أوراقاً قديمة يعلوها التراب . الأديب اليافع بعد تخرجه في الجامعة والزوجة المثقفة الشابة لم يكن يعلو محياها الاكتئاب ولم تكن شاحبة . وأجفلت . . .

كنت أشعر بالمرارة في قرارة نفسي . ولكني مضيت . كان يمكنني أن أغفل عن أصول هذا الكتاب وأنا أقلبها بين يدي . وكان يمكنني بذلك أن أقطع هذا الخيط الرفيع . ولن يشعر أحد . ولن يحاسبني أحد .

فالكتاب فى الأدب الشعبى . ولم تكن مهمتى أن أضبط كتب الأدب .
ورجل البوليس الذى كان يرافقنى لم يكن ليثير اهتمامه كتاب فى الأدب .
ولم يكن ليفطن إلى أن نفس أصول هذا الكتاب . . الورق نفسه والخط
الأنيق نفسه ، كانت ملقاة فى الحجرة المظلمة التى كان يعيش فيها
المتهمون الآخرون .

وأطرقت . كنت أعرف هذا الأديب الشاب فى مطلع حياته . وكنت
أقرأ له . وأمامى كانت صورته والزوجة الشابة أيام أن كان محياها لا يعلوه
الاكتئاب والشحوب ، وبينهما طفلة نضرة . . وأمامها المستقبل والحرية
الفسيحة .

وطويت مع ذلك أصول الكتاب . وقدمتها كدليل للمحاكمة . وضميرى
يقول لى إنه الواجب وإن على ألا أترخص فى أداء واجبى . ليرثه القضاء
إذا شاء . ليقبل عنه الدفاع ما يريد . ولكنى أنا الاتهام !
وأمسكت الكتاب وأنا أترافع . وقلت عنه إنه من أعظم آثار الأدب .
وطالبت فى الوقت نفسه أن أسلب كاتبه حرية . فحسبى أن هذا الكتاب
قد أقام الدليل على الصلة بينه وبين المتهمين الآخرين . . هذه الصلة التى
كان الاتهام عاجزاً عن إقامتها . . لولا الصدفة والقدر وتزمت محقق .
ومضى الأديب إلى السجن ليقضى فيه ثلاث سنوات .

ما أقصر العمر ! وما أقصر الربيع ! الأزهار تذبل . وأوراق الشجر
تسقط . وبكى . وجلست أواسى زوجته التى كانت تنشج بالبكاء .

شعرت في هذه اللحظة أنني إنسان قبل أي شيء !
وما زلت أذكره حتى اليوم ، وقد جلس في حجرة موظفي النيابة
الفسيحة يدخن سجارته وهدوؤه لم يزايله . كان كل منا قد غلبه التأثير ،
المحقق وكاتب الجلسة والحارس . . والزوجة . ولم يبق عليه هو إلا أن يهون
علينا !

ولعله كان يردد في نفسه أبياتاً من الشعر الشعبي الذي جمعه في
كتابه :

الصبر طيب ولو كان مر نصبر له
واللي أكل حلو أو كل مر يصبر له
واجب علينا لحكم الله نصبر له
واللي انكتب على الجبين لا بد نصبر له

وظل الكتاب حبيساً عن الناس مع صاحبه . وخرج صاحبه إلى
الحرية . وتلقفت المطابع كتابه . وأنا اليوم وأنا أقرؤه يغلبني التأثير . .
وأمضي في التأمل .

هذا الكتاب ، الذي كان في يدي دليل اتهام . . كان في يد غيري
جائزة أدب !
ولكنها الحياة . .

محتويات الكتاب

صفحة	
٥	رسالة من توفيق الحكيم
٩	هذه المذكرات
١٣	طلبوا مني أن «أضبط» أفكاراً !
٣٤	القاتل يعترف
٤٩	القضاء والصحافة
٧١	ونعود إلى بيوتنا . . لننام
٨٣	قتلت بريثاً !
٩٠	أحلام فتاة
١٠٢	في ظلال المشنقة
١١٦	عند ما كان العيب في الملك تهمة الموشم
١٢٢	صفحات بيضاء فيها لوم للملك !
١٣٢	آخر قضية عيب في الملك
١٤٠	الجائزة

تم طبع هذا الكتاب على مطابع
دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٨

من منصة الاتهام

الحرية والعدل لا ينفصلان . . الحرية حق والعدل ضمان له .
والحرية والمجتمع لا يتناقضان . . الحرية للفرد مثلما هي
للمجتمع .

والسؤال المطروح دائماً في مجتمع يتحول إلى الاشتراكية . .
كيف يمكن التوفيق بين حرية الفرد وحرية المجتمع ؟
إن الإيمان بالحرية والعدل يجب أن يترسب في نفوس المواطنين .
فالاشتراكية لا تزدهر بغير الحرية . . والحرية لا تعيش إلا بالقانون .
والقانون لا قيمة له إذا لم يعبر عن الحق والعدل .

وهذا هو المعنى الذي يتكرر بإلحاح في كل فصول هذا
الكتاب .

إنه ليس مجرد تسجيل تاريخي لمحنة الحرية التي عانتها مصر قبل
ثورة ٢٣ يوليو . . . ولكنه مقدمة لازمة لفهم الحرية الحقيقية التي
تتطلع إليها الملايين اليوم .

ومنصة الاتهام كانت أصدق تعبير عما عاناه الشعب ، وهي
في الوقت نفسه أنفع درس له اليوم . .

ومحنة الحرية لم تكن محنة فكر أو رأى فحسب . . بل إنها في
بعض فصول هذا الكتاب تبدو محنة أى إنسان بسيط عادى . .
يتطلع إلى العدل ويريد منا أن نفهمه ونمد يدنا إليه ، لا أن ننتقم
منه . . ولو باسم القانون .

